الموسم الثاني
للانصات المركزي

تغطية خاصة: الحرب ضد الفساد-مخرجات قمة الناتو -ايران و امريكا :تفاوض وتصعيد

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 33
الاحد
2026/07/12
No. :8107

نفوذ و نفوس

إقليم كردستان... بين الخطر وقرار النجاة

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

العراق واقليم كردستان

الرئيس بافل : الشراكة الحقيقية و خدمة الشعب اولوية استراتيجتنا

قوباد طالباني في ألبانيا... دبلوماسية الاقتصاد تفتح آفاقا جديدة لإقليم كردستان

هذا النهج بات ضرورة ملحة لكوردستان والعراق والمنطقة

تأكيدات على الحوار المسؤول وتشكيل حكومة قوية على أساس الشراكة الحقيقية

اشادات فرنسية وفنلندية: للرئيس مام جلال دور كبير في بناء العراق الجديد

لقاءات ومباحثات الفخامة...حراك متواصل لترسيخ التوافق ودعم مؤسسات الدولة

قضايا كردستانية

عماد أحمد: اقليم كردستان أمام قرار النجاة من الخطر

ستران عبدالله: نفوذ ونفوس

تقارب تركي مع الاتحاد الوطني يعيد رسم معادلات أنقرة في العراق

العراق وآفاق الحملة ضد الفساد

الزيدي: لا حماية للفاسدين... وحصر السلاح سينفذ

فورين بوليسي: هل سيتصدى رئيس الوزراء العراقي الجديد للفساد فعلا؟

الكسب غير المشروع والإثراء دون سبب

المساواة أمام القانون بداية الحرب على الفساد

مصانع الفساد... حيث يُقتل الضمير قبل أن يُسرق الوطن

"صولة الفجر" بين العدالة والتسوية

ليس بالاعتقالات وحدها

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

د.محمد نور الدين: قمة الناتو: تركيا تُخاطر بعلاقاتها مع إيران

بيان في الذكرى السنوية الأولى لحرق الأسلحة

المـرصد الايراني ..تغطية توثيقية تحليلية خاصة

وساطة تعيد واشنطن وطهران إلى حوار حذر

الخامنئي يشيع إلى جوار الإمام الرضا في المشهد

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

مخرجات قمة الناتو : حزمة من الالتزامات والتمسك بالدفاع المشترك

خبراء المجلس الأطلسي واستنتاجات قمة الناتو

أحمد داوود أوغلو: التهديد الحقيقي لحلف الناتو

قمة الناتو.. روسيا وإيران في مرمى الاستراتيجية الجديدة

الاخيرة..

بين مسدس ستارمر... والسلاح المنفلت في العراق

الشراكة الحقيقية و خدمة الشعب اولوية استراتيجتنا

استقبل السيد بافل جلال طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الاثنين ٢٠٢٦/٧/٦ في دباشان، أندرو بيزلي، القنصل العام البريطاني في إقليم كوردستان.

وخلال لقاء حضره درباز كوسرت رسول، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني، جرى التباحث بشأن آخر المستجدات السياسية والاقتصادية، وتم التأكيد على التنسيق والتعاون بين جميع الأطراف في إقليم كوردستان والعراق من أجل التغلب على التحديات.

كما تم تسليط الضوء على العقبات التي تقف أمام تشكيل الحكومة الجديدة لإقليم كوردستان، حيث أكد الرئيس بافل جلال طالباني أن مطالب الاتحاد الوطني هي مطالب الشعب لتحسين نمط الحكم وتشكيل حكومة عادلة وقوية تمتلك القدرة على خدمة جميع المناطق دون تمييز.

وأضاف الرئيس بافل: «نريد أن تكون الشراكة الحقيقية هي أساس العمل».

أهمية العلاقات بين العراق وإقليم كوردستان مع ألمانيا

كما واستقبل السيد بافل جلال طالباني، رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الاثنين ٢٠٢٦/٧/٦ في دباشان، ألبريشت فون فيتكه، القنصل العام الالماني في إقليم كوردستان.

وخلال الاجتماع الذي حضره درباز كوسرت رسول، عضو المكتب السياسي، أعلن ألبريشت فون فيتكه انتهاء مهام عمله في إقليم كوردستان، وأعرب الرئيس بافل عن شكره وتقديره لدوره الفعال في إقليم كوردستان، متمنيا له النجاح في مهامه المقبلة.

كما جري خلال الاجتماع مناقشة الوضع السياسي في إقليم كوردستان والعراق، حيث تم التأكيد على مواصلة العمل المشترك بين جميع الأطراف السياسية من أجل حل المشكلات وحماية استقرار المنطقة.

واكد الجانبان على أهمية العلاقات بين العراق وإقليم كوردستان مع ألمانيا وسبل تطويرها.

قوباد طالباني في ألبانيا... دبلوماسية الاقتصاد تفتح آفاقا جديدة لإقليم كردستان

لم تعد العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين تُقاس بعدد الزيارات الرسمية أو البيانات المشتركة، بل بقدرة الدول والأقاليم على بناء شراكات تستند إلى المصالح الاقتصادية، وتبادل الخبرات، واستثمار التجارب الناجحة في التنمية والإدارة الحديثة.

ومن هذا المنطلق، تكتسب الزيارة الرسمية التي أجراها نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كردستان، قوباد طالباني، إلى جمهورية ألبانيا، بدعوة من رئيس الوزراء الألباني إيدي راما، أهمية تتجاوز بعدها البروتوكولي، لتشكل محطة جديدة في مسار انفتاح إقليم كردستان على التجارب الأوروبية الصاعدة، وبناء جسور تعاون مع دول استطاعت، خلال سنوات قليلة، أن تحقق تحولات لافتة في مجالات الإصلاح الاقتصادي، والتحول الرقمي، والسياحة، والطاقة، وتحديث مؤسسات الدولة.

وتأتي هذه الزيارة في مرحلة يسعى فيها إقليم كردستان إلى تنويع شراكاته الدولية، وتوسيع دائرة علاقاته الاقتصادية خارج الأطر التقليدية، مستفيدا من موقعه الجغرافي وإمكاناته الاستثمارية، ومن رؤيته الهادفة إلى بناء اقتصاد أكثر تنوعا واستدامة. وفي المقابل، تمثل ألبانيا، التي شهدت خلال العقد الأخير نهضة في قطاعات السياحة والبنية التحتية والخدمات الرقمية، نموذجا أوروبيا يمكن للإقليم الاستفادة من خبراته، ولا سيما في مجالات الإدارة الحديثة،

والحكومة الإلكترونية، والطاقة المتجددة، وجذب الاستثمارات.

وشهدت الزيارة سلسلة لقاءات رفيعة المستوى مع رئيس الوزراء الألباني، ووزراء الخارجية، والصناعة والطاقة، والسياحة والثقافة، إضافة إلى مسؤولي الاقتصاد والابتكار والهيئات المختصة بالتحول الرقمي والشركات الناشئة.

مسارات جديدة للتعاون في التجارة والاستثمار والسياحة

وأسفرت هذه اللقاءات عن التوافق على إطلاق مسارات جديدة للتعاون في التجارة والاستثمار والسياحة، وتشكيل فرق عمل مشتركة لتبادل الخبرات، وبحث مشاريع مشتركة في مجالات الحكومة الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والطاقة المتجددة، فضلا عن طرح مشروع فتح خط جوي مباشر بين السليمانية وتيرانا لتعزيز التواصل الاقتصادي والسياحي والثقافي بين الجانبين.

وتؤكد هذه الزيارة أن دبلوماسية إقليم كردستان لم تعد تقتصر على إدارة الملفات السياسية، بل باتت تتجه بصورة متزايدة نحو دبلوماسية التنمية، التي تجعل الاقتصاد، والابتكار، والتكنولوجيا، والاستثمار، محاور رئيسة في بناء العلاقات الخارجية. كما تعكس رغبة متبادلة بين أربيل وتيرانا في تأسيس شراكة طويلة الأمد تقوم على تبادل المصالح والخبرات، وتوظيف التجارب الناجحة لخدمة التنمية المستدامة، بما يفتح آفاقا جديدة أمام التعاون بين إقليم كردستان وألبانيا في السنوات المقبلة.

مباحثات مع رئيس وزراء ألبانيا

وزار قوباد طالباني جمهورية ألبانيا بناء على دعوة رسمية من رئيس وزرائها، إيدي راما، واجتمع معه في المحطة الأولى من زيارته.

وخلال الاجتماع الذي عُقد الاثنين (٢٠٢٦/٧/٦)، بحضور كل من دارا رشيد، وزير التخطيط، وزوان صابر، رئيسة هيئة السياحة، ودابان شدله، نائب رئيس دائرة العلاقات الخارجية في الإقليم، جرت مناقشة سبل التنسيق لبناء علاقات قوية في مجالات التجارة، والسياحة، وتبادل الخبرات بين الجانبين.

وأشاد قوباد طالباني بجهود الحكومة الألبانية في مجالات الإصلاح، والتحديث، تعزيز المؤسسات، وتطوير البنية التحتية الاقتصادية، وتنمية القطاع السياحي، فضلا عن توظيف التكنولوجيا في الخدمات العامة؛ وهي الجهود التي أسهمت في خلق بيئة ملائمة للاستثمار والنمو الاقتصادي.

كما تم التأكيد خلال الاجتماع على العمل المشترك لبناء جسور التواصل بين القطاع الخاص في كلا الجانبين، لا سيما في مجالي السياحة والاستثمار.

فتح خط جوي مباشر بين السليمانية وتيرانا لتعزيز العلاقات

في إطار زيارته إلى ألبانيا، عقد قوباد طالباني، نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، الاثنين ٢٠٢٦/٧/٦، اجتماعين منفصلين مع كل من فيريت هادجي وزير الشؤون الخارجية وأوروبا، وإينيا كاراكاشي، وزير الصناعة والطاقة الألباني.

وفي الاجتماع مع وزير الخارجية الألباني، جرى التباحث بشأن أهمية العمل المشترك لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجانبين.

وتقرر تشكيل فريق عمل مشترك من خبراء كلا الطرفين لتمهيد الأرضية لبناء علاقات في مجالي السياحة والتجارة،

فضلا عن التنسيق لتبادل الخبرات في مجالات رقمنة المؤسسات (التحول الرقمي) واستخدام الذكاء الاصطناعي في الخدمات.

أما في الاجتماع الذي جرى مع وزير الصناعة والطاقة الألباني، فقد تم استعراض تجربة ألبانيا في كيفية تطوير قطاع الطاقة، ولاسيما الطاقة المتجددة. وجرى التأكيد في هذا الصدد على العمل من أجل تبادل الخبرات والتجارب بين الجانبين.

كما أكد نائب رئيس الوزراء على ضرورة فتح خط جوي مباشر بين السليمانية وتيرانا، بما يسهم في دعم وتطوير العلاقات السياحية والثقافية والتجارية بين البلدين.

حكومة اقليم كوردستان تولي اهتماما كبيرا بتطوير قطاع السياحة

وفي اطار زيارته الى البانيا، اجتمع قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كوردستان، الثلاثاء ٢٠٢٦/٧/٧ مع وزير السياحة والثقافة والرياضة الألباني، بلندي غونشجا.

وحضر الاجتماع كل من دارا رشيد وزير التخطيط، وجوان صابر رئيسة هيئة السياحة، ودابان شدلة نائب رئيس دائرة العلاقات الخارجية، وسفين غفور مستشار نائب رئيس الوزراء. حيث ناقش الجانبان تعزيز التعاون المشترك في المجالات السياحية وحماية الاماكن الآثرية والثقافية وتبادل التجارب والخبرات.

وخلال الاجتماع، أشار قوباد طالباني إلى الفرص المتاحة في إقليم كوردستان لتطوير قطاع السياحة، موضحا أن حكومة الإقليم تولي اهتماما خاصا بتطوير هذا القطاع في إطار تنويع مصادر الدخل. وفي هذا السياق، أكد على أهمية بناء علاقات متينة مع ألبانيا، مشيرا إلى حرصهم على الاستفادة من التجارب الناجحة للدول الصديقة، بما فيها الحكومة الألبانية.

وفي جانب آخر من الاجتماع، وجّه قوباد طالباني دعوة رسمية لوزير السياحة والثقافة والرياضة الألباني لزيارة إقليم كوردستان بهدف تعزيز العلاقات وتبادل الخبرات.

سبل التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي وأتمتة المؤسسات

تفقد قوباد طالباني نائب رئيس وزراء إقليم كردستان، الثلاثاء ٢٠٢٦/٧/٧، وفي اليوم الثاني من زيارته الرسمية إلى ألبانيا، كلا من الهيئة الوطنية لمجتمع المعلومات ووكالة الشركات الناشئة (Start-up) في ذلك البلد، وكان في استقباله وكيل وزير الاقتصاد والابتكار مارتن كاجو، والمدير العام للهيئة الوطنية لمجتمع المعلومات إيجلي تافا ومدير وكالة الشركات الناشئة في ألبانيا أرجان يميري.

وجرى خلال الاجتماعين، بحث دور الذكاء الاصطناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتحسين جودة الخدمات العامة، وتفعيل أداء المؤسسات الحكومية.

وشدد الجانبان على أهمية تعزيز التعاون المشترك ونقل التجارب والخبرات بين إقليم كوردستان وجمهورية ألبانيا، ولاسيما في مجالات: الحكومة الإلكترونية والذكاء الاصطناعي، حماية البيانات والأمن السيبراني، وتطوير القدرات والكفاءات في قطاع تكنولوجيا المعلومات.

وفي هذا السياق، أعربت الحكومة الألبانية عن استعدادها التام لإرسال خبراء ومتخصصين إلى إقليم كردستان، لمساندة حكومة الإقليم في مشاريع أتمتة المؤسسات والتحول الرقمي، وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل الحكومي.

هذا النهج بات ضرورة ملحة لكوردستان والعراق والمنطقة

هنأ قوباد طالباني، نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كوردستان، الاربعاء ٢٠٢٦/٧/٨ نيجيرفان بارزاني رئيس اقليم كوردستان، بمناسبة منحه وسام استحقاق الجمهورية الإيطالية برتبة «فارس الصليب الأكبر»، وفيما يأتي نص التهنئة:

« أخي العزيز نيجيرفان بارزاني قائد يتمتع برؤية دولية، وكل من عرفه عن قرب يشهد له بأنه يؤمن بالحوار والتفاهم سبيلا لحل المشكلات، ويعمل دائما على ترسيخ هذا النهج في مختلف القضايا.وإن هذا النهج السياسي يمثل اليوم حاجة ملحة لكوردستان والعراق والمنطقة، في ظل ما تشهده من صراعات وتحديات متزايدة.

وأتقدم إلى أخي العزيز بأسمى آيات التهاني والتبريكات بمناسبة منحه وسام استحقاق الجمهورية الإيطالية برتبة «فارس الصليب الأكبر»، متمنيا له دوام التوفيق والنجاح».

هذا وتم تقليد رئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني ، مساء (الأربعاء، ٨ تموز ٢٠٢٦) خلال مراسم جرت بأربيل، وسام تقدير من رئيس جمهورية إيطاليا، وهو وسام «نجمة إيطاليا» من رتبة «فارس الصليب الأكبر»، وهي المرة الأولى التي يمنح فيها هذا الوسام على مستوى العراق وإقليم كوردستان.

وفي المراسم التي حضرها السادة القنصل العام الإيطالي في إقليم كوردستان وممثلو الأطراف ومؤسسات إقليم كوردستان والعراق وعدد من البعثات الدبلوماسية والضيوف، قدّم سعادة السيد نيكولو فونتانا، سفير إيطاليا لدى العراق، الوسام للرئيس نيجيرفان بارزاني.

وقال السفير الإيطالي في كلمة له بهذه المناسبة: إن هذا التكريم يأتي تقديرا للمكانة السياسية الفذة والرفيعة للرئيس نيجيرفان بارزاني ودوره الرئيس في تعزيز العلاقات، وهو أيضا تعبير عن الامتنان لجهوده المتواصلة لتحقيق الحوار والسلام، ودعمه لقدوم الشركات الإيطالية وفتح ورفع مستوى تمثيل القنصلية العامة الإيطالية في أربيل وتقديم التسهيلات والمساعدة الكاملة للقوات العسكرية والفرق الآثارية الإيطالية في إقليم كوردستان.

ثم ألقى رئيس إقليم كوردستان كلمة بالمناسبة أعرب فيها عن سعادته وفخره العميقين بهذا التكريم، ووجه شكره وتقديره لرئيس الجمهورية والحكومة والشعب الإيطالي، مشيرا إلى أن هذا يعكس العلاقات التاريخية والعريقة لإيطاليا مع العراق وإقليم كوردستان، وهو تقدير لكل من شارك في بناء وتعزيز هذه العلاقات.

الاشادة بدعم فرنسا والمانيا لاقليم كوردستان

من جهة اخرى استقبل قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان، الجميس ٢٠٢٦/٧/٩ السفير الفرنسي لدى العراق والقنصل العام لالمانيا في اقليم كوردستان.

وقال قوباد طالباني في منشور على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي الفيسبووك: بمناسبة انتهاء مهامهما في العراق وإقليم كوردستان، ودعنا كلا من سعادة باتريك دوريل، سفير فرنسا، وسعادة ألبرشت فون فيتكه، القنصل العام لألمانيا.

واضاف: قد أعربت لهما عن خالص الشكر والتقدير لجهودهما الكبيرة وتعاونهما المثمر في تعزيز علاقاتنا مع البلدين الصديقين والشريكين، فرنسا وألمانيا.

واوضح: أتمنى لهما دوام النجاح والتوفيق في مهامهما المقبلة، مؤكدا أن مساهماتهما ودعمهما المتواصل سيظلان محل تقدير وامتنان.

تكاتف رجال الدين في كوردستان لتعزيز قيم التسامح والتعايش

في غضون ذلك جدد قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كوردستان، الخميس ٢٠٢٦/٧/٩ دعمه لبطريرك الكنيسة الكلدانية في العراق والعالم.

وقال قوباد طالباني في تدوينة على صفحته بمنصة (فيسبوك): «سعدتُ بتجديد اللقاء مع غبطة البطريرك مار بولس الثالث نونا، بطريرك الكنيسة الكلدانية في العراق والعالم».

وأضاف نائب رئيس الوزراء: «جددنا تأكيد دعمنا له، وشددنا على أهمية تكاتف رجال الدين من مختلف المكونات الدينية في كوردستان لتعزيز قيم التسامح والإخاء والتعايش في وطننا».

مشروع ماء كوبتبه - جمجمال سينجز في موعده المحدد

هذا و أعلن نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كوردستان، قوباد طالباني، الأحد ٢٠٢٦/٧/٥ أن مشروع ماء كوبتبه – جمجمال يأتي في مقدمة أولويات عمل حكومة الإقليم لعام ٢٠٢٦، مؤكدا ضرورة إتمامه في الوقت المحدد له لخدمة المواطنين.

جاء ذلك خلال اجتماع عقده قوباد طالباني مع فريق شركة هابيكا المنفذة، لمتابعة سير الأعمال في مشروعي ماء كوبتبه – جمجمال والخط الثالث لماء (دوكان – السليمانية).

وأشارنائب رئيس مجلس وزراء إقليم كوردستان إلى أنه تم اتخاذ قرار بصرف جزء من الميزانية المخصصة لمشروع ماء كوبتبه – جمجمال لضمان استمرارية وتيرة العمل الحالية.

كما أعرب قوباد طالباني عن شكره وتقديره للشركة المنفذة على إدارتها الناجحة وسير أعمال المشروع بكفاءة عالية، مشددا على الالتزام الكامل بإنهاء المشروع وضخ المياه في المواعيد المقررة دون تأخير.

تأكيدات على الحوار المسؤول وتشكيل حكومة قوية على أساس الشراكة الحقيقية

التقى السيد درباز كوسرت رسول، عضو المكتب السياسي، مسؤول مكتب العلاقات للاتحاد الوطني الكوردستاني، السبت ٢٠٢٦/٧/١١، السيد فرامرز أسدي، القنصل العام للجمهورية الإسلامية الإيرانية في إقليم كوردستان.

وجرى خلال اللقاء بحث آخر المستجدات والتطورات على الساحة الإقليمية، بالإضافة إلى طبيعة العلاقات القائمة بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية، ومسار المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وفيما يخص الشأن الداخلي للإقليم، وتحديدا ملف تشكيل الكابينة الوزارية الجديدة، أكد درباز كوسرت رسول، ضرورة عودة الأطراف السياسية كافة إلى طاولة الحوار بروح من المسؤولية الوطنية، مشددا على أهمية تشكيل حكومة قوية في إقليم كوردستان تُبنى على أساس الشراكة الحقيقية والتوافق بين جميع المكونات.

اشادات فرنسية وفنلندية:

للرئيس مام جلال دور كبير في بناء العراق الجديد

زار السفير الفرنسي لدى العراق باتريك دوريل، الثلاثاء، ضريح فقيد الامة الرئيس مام جلال. وقد استُقبل بحفاوة بالغة من قبل محمد صابر رئيس مؤسسة الرئيس جلال طالباني ومكتب سكرتارية الرئيس مام جلال.

وبعد وضع إكليل من الزهور على الضريح، كتب السفير الفرنسي عدة سطور في سجل الذكريات، وصف خلالها زيارة ضريح فقيد الامة بأنها فرصة عظيمة، وكتب أنه ينظر بكل فخر واعتزاز إلى دور وجهود الرئيس جلال طالباني، كقائد كوردي عظيم والرئيس الاسبق لجمهورية العراق، كما اكد انه ينظر بكل تقدير الى العلاقات التاريخية بين فرنسا والشعب الكوردي.

وفي المقابل، شكرت سكرتارية الرئيس مام جلال، باتريك دوريل السفير الفرنسي لدى العراق، وأعربت عن تطلعها إلى المزيد من التقدم في العلاقات بين الدولة الفرنسية والشعب الكوردي من أجل تنمية إقليم كوردستان.

هذا النص ينطبق تماما على الرئيس مام جلال

زار السيد أنتي بوتكونن، سفير فنلندا لدى العراق، الثلاثاء ٢٠٢٦/٧/٧، ضريح الرئيس مام جلال، حيث تم استقباله بحفاوة من قبل مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال.

وبعد وضع إكليل من الزهور تعبيرا عن الاحترام والوفاء، تحدث السيد أنتي بوتكونن في سجل الزوار عن دور وتأثير الرئيس مام جلال كقائد عظيم للشعب الكوردي، حيث لعب دورا كبيرا إلى جانب نضاله وكفاحه من أجل شعبه، في إعادة بناء العراق الجديد.

وفي جانب آخر من كلمته، أشار بوتكونن إلى البيت الشعري الشهير للشاعر الكوردي الكبير (الحاج قادر كويي) والتي يقول فيها:

«الموت والحياة كالظل والشمس وما يتبقى خالدا، هو السيرة والاسم الطيب فقط»

وأضاف قائلا: «إن هذا النص ينطبق تماما على الرئيس مام جلال؛ لأننا جميعا سنموت، ولكن الأهم هو كيف يظل اسمك وسيرتك بعد رحيلك بجمال وعظمة».

في المقابل، أعرب مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال عن شكره لزيارة سفير فنلندا لدى العراق، مؤكدا: «ننظر بتقدير واحترام إلى العلاقات التاريخية العريقة بين الشعب الكوردي وفنلندا، كدولة كانت دائما قريبة من هموم وآلام شعبنا».

لقاءات ومباحثات الفخامة

حراك متواصل لترسيخ التوافق ودعم مؤسسات الدولة

في ظل مرحلة تتداخل فيها التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تواصل رئاسة الجمهورية أداء دورها الدستوري بوصفها مظلة جامعة للحوار الوطني، ومنصة لتقريب وجهات النظر بين مختلف القوى والمؤسسات، وحاضنة للمبادرات التي تعزز استقرار الدولة وتدعم مسارات الإصلاح. ومن هذا المنطلق، شهدت الأيام الماضية حراكا رئاسيا مكثفا لفخامة رئيس الجمهورية نزار ئاميدي، عبر سلسلة من اللقاءات والمباحثات والزيارات الميدانية والمشاركات الوطنية، عكست حضورا فاعلا في متابعة الملفات ذات الأولوية، وترسيخا للدور التوفيقي الذي تضطلع به مؤسسة الرئاسة في النظام السياسي العراقي.

وتنوعت اللقاءات بين مسؤولين في السلطتين التنفيذية والتشريعية، وقيادات سياسية، وممثلي المكونات الوطنية، إلى جانب مسؤولي المحافظات والمؤسسات الفكرية والإعلامية والاجتماعية، بما يعكس رؤية شاملة تنطلق من أن بناء الدولة لا يتحقق إلا من خلال تكامل الأدوار، وتعزيز الشراكة بين المؤسسات، والانفتاح على مختلف القوى والفعاليات الوطنية.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية، خلال هذه اللقاءات، جملة من الثوابت الوطنية التي تشكل مرتكزات عمل

مؤسسة الرئاسة، وفي مقدمتها ترسيخ الأمن والاستقرار، وتعزيز الحوار والتوافق بين القوى السياسية، ودعم الحكومة في تنفيذ برامجها الإصلاحية، وتطوير الاقتصاد والتجارة، والارتقاء بالخدمات، وتمكين المؤسسات الدستورية من أداء مهامها، وترسيخ سيادة القانون، ومكافحة الفساد، وصيانة استقلال القضاء، بما يعزز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها.

كما أولى فخامته اهتماما خاصا بالملفات الإنسانية والاجتماعية، مؤكدا أن إنصاف المكونات المتضررة، وفي مقدمتها المكون الإيزيدي، ورعاية الأطفال الأيتام والمعنفين، يمثلان مسؤولية وطنية وأخلاقية لا تحتمل التأجيل، إلى جانب دعمه للمؤسسات العلمية والثقافية والإعلامية، بوصفها ركائز أساسية في بناء الوعي الوطني وصناعة القرار وترسيخ قيم الاعتدال والمعرفة.

ويعكس هذا الحراك الرئاسي المتواصل حرص رئاسة الجمهورية على أن تكون حاضرة في مختلف الملفات الوطنية، ليس بوصفها مؤسسة دستورية فحسب، بل بوصفها جسرا للحوار، وضامنا للتوازن بين السلطات، وداعما لكل المبادرات التي تسهم في ترسيخ دولة المؤسسات، وتعزيز السلم المجتمعي، وتوفير البيئة الملائمة لتحقيق التنمية والاستقرار، بما ينسجم مع تطلعات العراقيين نحو دولة قوية، عادلة، وقادرة على مواجهة تحديات المرحلة.

أهمية تطوير قطاع التجارة وترسيخ مكانة العراق التجارية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأحد ٥ تموز ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، وزير التجارة السيد مصطفى العاني.

وجرى خلال اللقاء، بحث الأوضاع التجارية، حيث أكد رئيس الجمهورية أهمية تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتطوير قطاع التجارة، مشددا على ضرورة مواصلة العمل وبذل المزيد من الجهود لدعم نمو الاقتصاد الوطني، وترسيخ مكانة العراق التجارية.

وأشار فخامته إلى أهمية العمل لضمان استمرار توفير السلع والمواد الأساسية ضمن مفردات البطاقة التموينية بصورة منتظمة، بما يسهم في استقرار الأسواق، وتعزيز الأمن المعيشي للمواطنين، ولا سيما العوائل ذات الدخل المحدود.

بدوره، استعرض وزير التجارة أبرز خطط الوزارة وإجراءاتها الهادفة إلى تأمين المواد الغذائية، مؤكدا استمرار العمل لتعزيز التنسيق مع الجهات المعنية لضمان انسيابية تجهيز مفردات البطاقة التموينية وفق الخطط المعتمدة، فضلا عن توسيع التعاون التجاري مع الدول الشقيقة والصديقة، واستقطاب فرص جديدة للشراكات الاستثمارية، بما ينعكس إيجابا على حركة التجارة وتلبية احتياجات السوق المحلية.

استقبال وفد كتلة تحالف العزم النيابية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأحد ٥ تموز ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، وفد كتلة تحالف العزم النيابية.

وتناول اللقاء الأوضاع العامة في البلاد، وسبل تعزيز دور مجلس النواب ومهامه الرقابية والتشريعية، وإقرار القوانين التي تلبي طموحات المواطنين وتدعم مسارات الإصلاح والتنمية.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية ضرورة التعاون والتكاتف بين الجميع لترسيخ الأمن والاستقرار ودعم الحكومة في تنفيذ برنامجها الوزاري وتطبيق الإصلاحات والارتقاء بالمستوى المعيشي والخدمي للمواطنين ومكافحة الفساد وتعزيز الثقة بإجراءات القضاء، وتمكين المؤسسات الدستورية من أداء مهامها بما يعزز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها.

من جانبهم، أشاد أعضاء الوفد برؤية فخامة رئيس الجمهورية إزاء القضايا الوطنية، مؤكدين التزامهم بدعم كل ما يحفظ التوافق الوطني ويصون استقرار البلاد.

المشاركة في مجلس عزاء حسيني أقامه السيد هادي العامري

شارك فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأحد ٥ تموز ٢٠٢٦ في بغداد، في مجلس العزاء الحسيني الذي أقامه الأمين العام لمنظمة بدر السيد هادي العامري، بمناسبة شهر محرم الحرام، وتجديدا للقيم والمبادئ التي جسدتها واقعة الطف في الصبر والإصلاح والتضحية.

استقبال محافظ الأنبار

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الإثنين ٦ تموز ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، محافظ الأنبار السيد عمر مشعان دبوس.

وجرى خلال اللقاء، بحث سبل الارتقاء بواقع محافظة الأنبار في المجالات الاقتصادية والخدمية، حيث أكد السيد الرئيس أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير البنى التحتية والإفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة للنهوض بالقطاع الاقتصادي بما يسهم في تحسين الواقع الخدمي، وتوفير فرص العمل وتحقيق تطلعات أبناء المحافظة في الاستقرار والرفاه.

من جانبه، استعرض محافظ الأنبار أبرز الخطط والمشاريع التي تنفذها الحكومة المحلية لتعزيز التنمية وتحسين مستوى الخدمات، مثمنا اهتمام رئيس الجمهورية بدعم المحافظات ومتابعة الملفات التي تسهم في تحقيق التنمية الشاملة.

استقبال رئيس كتلة الاتحاد الإسلامي الكردستاني النيابية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الثلاثاء ٧ تموز ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، رئيس كتلة الاتحاد الإسلامي الكردستاني النيابية الدكتور مثنى أمين والوفد المرافق له.

وجرى خلال اللقاء بحث مجمل التطورات السياسية على الساحة الوطنية، حيث أكد السيد الرئيس أهمية توحيد الجهود بين القوى السياسية، وتعزيز الحوار والتفاهم بما يسهم في ترسيخ الاستقرار ودعم مسارات الإصلاح، فضلا عن ضرورة الإسراع في تشريع القوانين التي تمس حياة المواطنين وتلبي

تطلعاتهم.

من جانبه، أعرب الدكتور مثنى أمين عن تقديره لمواقف فخامة رئيس الجمهورية وحرصه على جمع الفرقاء وتقريب وجهات النظر، مؤكدا دعم الكتلة لكل الجهود الرامية إلى تثبيت اسس الاستقرار السياسي وخدمة المصلحة الوطنية.

استكمال معالجة ملف الإيزيديين

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الثلاثاء ٧ تموز ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، وفدا من ممثلي ومسؤولي المكون الإيزيدي.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية أن استكمال معالجة ملف الإيزيديين يمثل استحقاقا وطنيا يجسّد التزام الدولة بإنصاف المتضررين، ويقتضي تضافر جهود جميع الجهات المعنية لاستكمال ما تبقى من متطلبات هذا الملف.

وأضاف فخامته أن تحقيق الاستقرار يبدأ بإنصاف الضحايا، وتكثيف عمليات البحث وللتقصي لمعرفة مصير المفقودين، وتهيئة الظروف الملائمة لعودة العائلات الإيزيدية إلى مناطقها، وتوفير مقومات الحياة الكريمة لها، بما يكفل صون حقوقها وكرامتها.

بدورهم، عبّر أعضاء الوفد عن شكرهم وتقديرهم لفخامة رئيس الجمهورية على اهتمامه بملف الإيزيديين وحرصه على متابعة قضاياهم، معربين عن تقديرهم لدعمه الجهود الرامية إلى معالجة هذا الملف، وبما يحقق تطلعات أبناء المكون الإيزيدي.

زيارة بيت الحكمة وتاكيد أهمية دعم المؤسسات الفكرية

زار فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الخميس ٩ تموز ٢٠٢٦، مقر بيت الحكمة في بغداد، وكان في استقباله رئيس مجلس أمناء بيت الحكمة الدكتور نعيم العبودي وعدد من أعضاء المجلس والباحثين.

وجرى خلال الزيارة بحث سبل تعزيز التعاون بين رئاسة الجمهورية وبيت الحكمة في دعم البحث العلمي وإعداد الدراسات الرصينة التي تسهم في صنع القرار ورسم السياسات العامة، حيث أكد السيد الرئيس أهمية تعضيد دور المؤسسات الفكرية والعلمية بوصفها ركيزة أساسية في بناء الدولة، مشيدا بإسهامات بيت الحكمة في إغناء الحركة العلمية والثقافية، وتعزيز قيم الحوار والاعتدال وتقديم الرؤى التي تخدم مسيرة التنمية والإصلاح.

واطلع فخامة رئيس الجمهورية على أقسام بيت الحكمة ومكتبته وإصداراته العلمية، مثمنا ما تضطلع به المؤسسة من جهود في إنتاج المعرفة وتوثيق البحوث والدراسات، ومؤكدا أن دعم المراكز البحثية الرصينة يمثل استثمارا في بناء الإنسان وترسيخ أسس الدولة القائمة على العلم والمعرفة.

من جانبه، سلط رئيس مجلس أمناء بيت الحكمة الضوء على أبرز نشاطات المؤسسة وبرامجها

العلمية والبحثية، مؤكدا الحرص على توسيع مجالات التعاون مع مؤسسات الدولة والمراكز الأكاديمية بما يخدم الصالح العام.

حرية التعبير والالتزام بالمعايير المهنية عنصران أساسيان في إرساء الإعلام الوطني

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الخميس ٩ تموز ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، رئيس الجهاز التنفيذي لهيئة الإعلام والاتصالات السيد بليغ أبو كلل.

وتناول اللقاء واقع البيئة الإعلامية في البلد، وسبل تطويرها بما يصون حرية الرأي والتعبير، ويكفل خطابا إعلاميا رصينا يسهم في صياغة الوعي المجتمعي، ويُعلي المصلحة الوطنية.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية أن بناء الإعلام الوطني الرصين لا يكتمل إلا بضمان حرية التعبير والالتزام بالمعايير المهنية والقانونية، وحماية الفضاء الإعلامي من الممارسات التي تُضعف الثقة بالمؤسسات الإعلامية أو تُثير الانقسام المجتمعي.

من جانبه، استعرض السيد أبو كلل سير عمل الهيئة وخططها للمرحلة المقبلة، بما يعزز جودة المحتوى الإعلامي المهني، ويضمن حرية التعبير.

زيارة مؤسسة البيت العراقي للإبداع

زار فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، السبت ١١ تموز ٢٠٢٦، مؤسسة البيت العراقي للإبداع، التي تُعنى برعاية وتأهيل الأطفال الأيتام والمعنَّفين.

وكان في استقبال فخامة الرئيس ئاميدي مدير المؤسسة السيد هشام الذهبي، الذي قدّم إيجازا عن أبرز البرامج والأنشطة التي تنفذها المؤسسة في مجال رعاية الأطفال.

وأكد فخامة الرئيس ئاميدي، أن بناء عراق آمن ومستقر ينطلق من حماية أطفاله، وتوفير الضمانات القانونية والإنسانية التي تكفل لهم مستقبلا أفضل، مشيرا إلى أن رعاية الأطفال الأيتام تمثل أولوية وطنية وإنسانية، ومسؤولية مشتركة تقع على عاتق مؤسسات الدولة والمجتمع، وأن صون حقوقهم وتوفير بيئة آمنة لهم واجب دستوري وأخلاقي.

ودعا رئيس الجمهورية إلى تعزيز برامج الرعاية الاجتماعية والنفسية والتعليمية، بما يضمن تنشئة سليمة تحفظ كرامة الطفل، وتكفل له فرصا متكافئة للنمو والعيش الكريم، مبينا أهمية الإسراع في إقرار التشريعات التي توفر حماية قانونية للأطفال الأيتام من مختلف أشكال الانتهاكات.

بدوره، تطرق مدير المؤسسة السيد هشام الذهبي إلى البرامج التي تنفذها المؤسسة لحماية الطفولة في العراق، وجهودها المتواصلة في تنمية مواهب الأطفال، وتمكينهم ودمجهم بصورة فاعلة في المجتمع.

كما تفقّد السيد الرئيس أقسام المؤسسة، واطّلع على مرافقها وبرامجها التأهيلية والتعليمية والنفسية، واستمع إلى شرح عن آليات رعاية الأطفال، والخدمات المقدمة لهم.

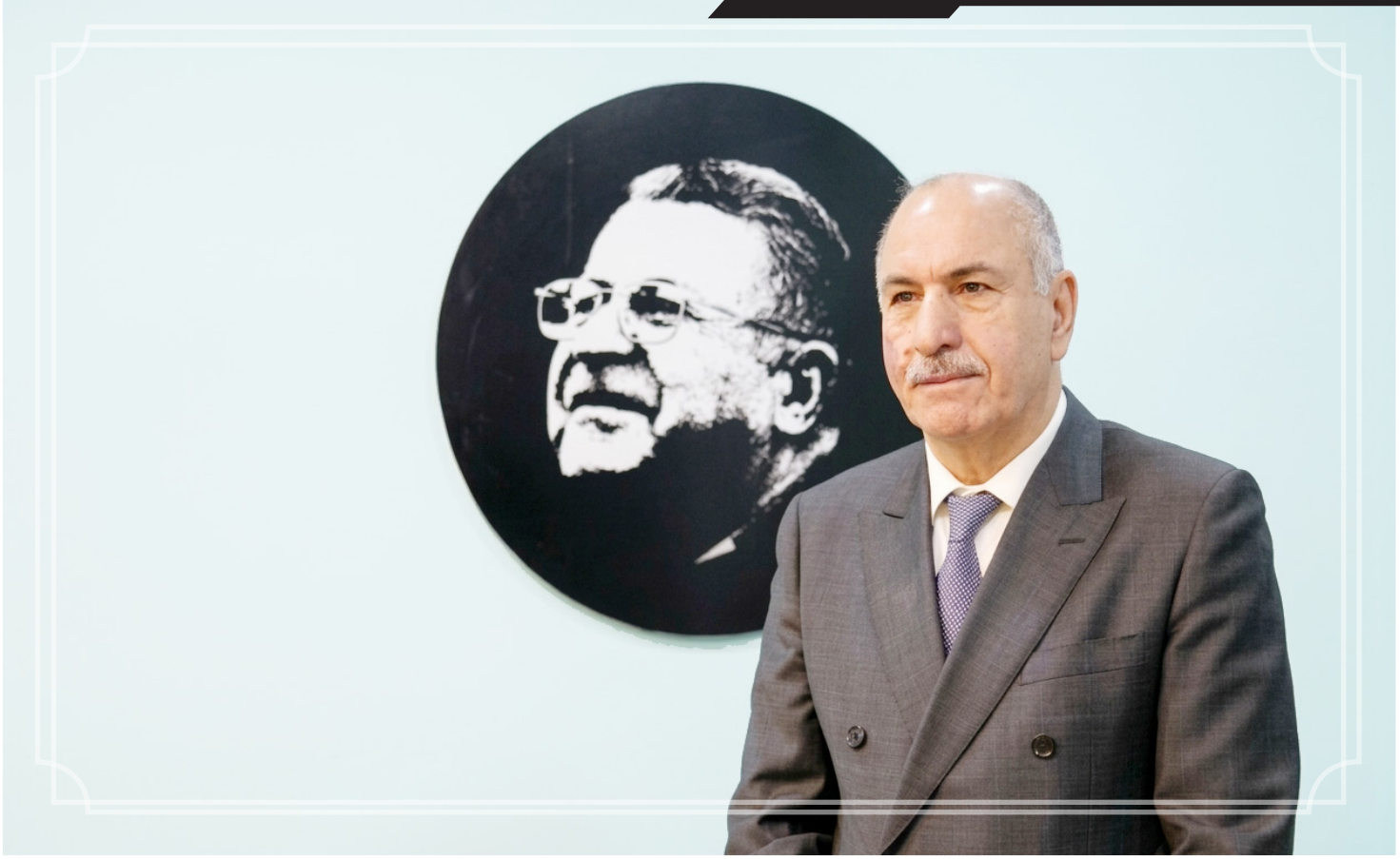

عماد أحمد:

اقليم كردستان أمام قرار النجاة من الخطر

*ترجمة : نرمين عثمان محمد/ عن صحيفة كوردستاني نوى

هناك أيام لا تعيش في صفحات التقويم فحسب، بل تعيش في ضمير الشعوب ومصائرها. فبعض الأيام لا تمر كصفحة عادية من صفحات الروزنامة، وإنما تقف كمحكمة صامتة تصدر أحكامها على الشعوب، وعلى التنظيمات، وعلى القيادات التي تتحمل مسؤوليتها التاريخية في أوقات الخطر، أو تختبئ خلف هدوءٍ زائف وتوازنٍ مخادع.

واليوم هو أحد تلك الأيام؛ يومٌ لا يمثل بالنسبة لإقليم كوردستان مجرد يوم للأخبار والتقارير والإحصاءات، بل هو يوم اتخاذ القرار. قال أحدالمثقفين الحكماء: «لقد فات الأمس سريعا»، وقال أحد ال(پێشمەرگە) القدامى: «غدا سيكون متأخرا.» وبين هاتين الحقيقتين تقف حقيقة ثالثة تقول: اليوم هو وقت اتخاذ القرار.

إن إقليم كوردستان اليوم لا يقف أمام أزمة مالية فحسب، بل يواجه أزمة أعمق تتمثل في أزمة الثقة واليأس. صحيح أن الرواتب والخدمات والحياة اليومية للمواطنين مسائل بالغة الأهمية، غير أن وراء كل هذه المشكلات تكمن أزمة أخرى تتفرع منها سائر الأزمات، وهي أزمة العلاقة بين المواطن والسلطة.

فعندما يفقد المواطن ثقته بالمؤسسات، ولا يعود الشاب يرى مستقبله في هذه الأرض، وعندما يشعر الطبيب أو المعلم أو الموظف أو صاحب المهنة بأنه مجرد رقم في إقليمه، وليس شريكا في المصير، فإن الأمر لا يعود مجرد أزمة حكومة، بل يصبح أزمة وطن ومواطنة.

وكثيرا ما لا تنهار الشعوب بسبب الفقر، وإنما تنهار بسبب فقدان الأمـل. تنهار عندما يقتنع شبابها بأن مستقبلهم يكمن في الهجرة لا في وطنهم، وأن أحلامهم تتحقق خارج الحدود لا داخل بلادهم. عندئذ يضعف الوطن في وجدان أبنائه قبل أن يضعف على أرض الواقع.

واليوم يقف الاتحاد الوطني الكوردستاني أمام اختبار تاريخي. فالحديث عن الاتحاد الوطني الكوردستاني ليس مجرد حديث عن اسم تنظيم سياسي، بل عن جزء من تاريخ الإقليم، ومن آمال الناس، ومن تلك الذاكرة الجمعية التي ما زالت تحتفظ باسم الرئيس الراحل مام جلال، ونضال ال (پێشمەرگە)، وتضحيات الأجيال، حية في قلوب المواطنين.

لكن التاريخ، مهما كان عظيما، لا يستطيع وحده أن ينقذ الحاضر. فالإرث، إذا لم يتحول إلى قوة للتجديد، يصبح عبئا. والاسم الكبير، إذا لم يقترن بقرار كبير، يتحول إلى مجرد ظل يخفي مواطن الضعف.

إن ما جعل الاتحاد الوطني الكوردستاني قوة لم يكن إرث الماضي وحده، وإنما قدرته على قراءة المرحلة واختيار الخطوات الصعبة. فقوته الحقيقية تكمن في أنه كان يظهر، في لحظات الأزمات والانكسارات، قوة قادرة على اتخاذ القرار، لا مجرد متفرج ينتظر ما ستؤول إليه الأحداث.

> **إقليم كوردستان يواجه أزمة أعمق تتمثل في أزمة الثقة واليأس**

وهنا يبرز سؤال اليوم:

- هل لا يزال الاتحاد الوطني الكوردستاني يمتلك نفس تلك الجرأة؟
- وهل يستطيع أن يخرج من ظل الماضي ويتحدث بلغة المستقبل؟
- وهل يستطيع، من أجل إنقاذ الإقليم من الخطر، أن يتخلى عن بعض أساليبه القديمة، ويتخذ قرارا جديدا يواكب مرحلة جديدة؟

والجواب هو: نعم، وبكل تأكيد، يستطيع الاتحاد الوطني الكوردستاني أن يحقق ذلك، إذا استند إلى نهج الرئيس مام جلال وإلى قاعدته الجماهيرية الراسخة.

إن طريق النجاة واضح، لكنه يحتاج إلى الشجاعة. فالخلاص لا يتحقق بالشعارات وحدها، وإنما بالقرارات السليمة والعقلانية. ولا يكفي إعلان حسن النوايا، بل لا بد من تغيير النظام وآليات العمل.

فلا سلطة تستطيع الاستمرار من دون ثقة، والثقة لا تستعاد بالكلمات والوعود، وإنما بالصدق والعدالة والشفافية وتقديم الخدمات. ويجب أن يشعر المواطن بأن له قيمة في هذا الإقليم، وأن لصوته وزنا، وأنه شريك في صناعة القرار، لا مجرد ضحية له.

> **الاتحاد الوطني يحتاج إلى تجديد جذري يشمل اتخاذ القرار واعتماد الكفاءة معيارا**

لقد جرى، باسم الاستقرار، إخفاء كثير من الأزمات تحت السطح، وباسم التوازن أُجلت أخطاء كثيرة، وباسم حماية الإقليم جرى، في أحيان كثيرة، الاكتفاء بحماية الأزمة نفسها لا معالجتها. غير أن الاستقرار الذي يقوم على تأجيل الحلول إنما يحمل في داخله بذور الانهيار.

إن الإقليم بحاجة إلى إعادة بناء العلاقة بين السلطة والمواطن، وإلى تأسيس علاقة جديدة بين أربيل وبغداد على أساس الدستور، وإلى تحديد الحدود الفاصلة بين الحزب والوطن، وبين القانون والمؤسسات، وبين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة.

ويجب أن تتقدم المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية. فهذه ليست مجرد شعار، بل هي شرط لبقاء الإقليم.

وفي هذه المرحلة المعقدة، فإن أي قوة سياسية تضع مصلحة الإقليم تحت ظل حساباتها الضيقة، إنما تسهم عمليا في تقويض الإقليم. وتبلغ القوة السياسية ذروة عظمتها عندما تجعل المصلحة الوطنية فوق المصلحة الحزبية، لأن الوطن إذا ضعف فلن تبقى الأحزاب قوية.

وإذا أراد الاتحاد الوطني الكردستاني أن يستعيد موقعه بوصفه قوة جديرة بالثقة، فإنه يحتاج إلى تجديد جذري؛ تجديد لا يقتصر على الشعارات والخطابات، بل يشمل أسلوب العمل واتخاذ القرار، واعتماد الكفاءة معيارا، وإفساح المجال أمام الشباب والنساء، والاستفادة من خبرات الكوادر المخضرمة، وإعادة تنظيم البيت الداخلي، وتعزيز التواصل الحقيقي مع الجماهير.

فالقوة التي لا تجدد نفسها من الداخل لا تستطيع أن تصنع الأمل في الخارج. والقوة التي تخشى التغيير داخلها، كيف يمكنها أن تكون رائدة في قيادة التغيير؟

إن الحديث عن الأمس لم يعد اليوم سوى شعار لا جدوى منه؛ فالأمس قد مضى. كما أن انتظار الغد ليس حلا، لأن الغد، إذا لم يسنده قرار شجاع يُتخذ اليوم، فلن يكون سوى وعد فارغ.

إن التاريخ لا ينتظر الشعوب التي تؤجل قراراتها خوفا أو ترددا، بل يسير مع أولئك الذين يمتلكون في اللحظات العصيبة إرادة الإصلاح، وصدق الموقف، وروح التجديد.

لذلك فإن النداء واضح:

-كفى تأجيلا.

-كفى توازنات زائفة.

-كفى خوفا من التغيير.

-وكفى حماية للأزمة باسم حماية الإقليم.

وعلى الاتحاد الوطني الكوردستاني ، بوصفه قوة قادرة على تقديم الحلول، أن يبدأ أولا بإصلاح ذاته. وإذا كانت السلطة تريد استعادة ثقة المواطنين، فعليها أن تتحدث بالأفعال لا بالأقوال.

أما الإقليم، إذا أراد أن يبقى قويا ومتماسكا، فلا بد أن يُعاد

بناؤه على أسس الثقة، والإصلاح، والعدالة، والمساواة، وتقديم المصلحة الوطنية.

إن اليوم هو وقت اتخاذ القرار؛ لا من أجل تأجيل أزمة أخرى، ولا من أجل الحفاظ على توازن مؤقت، وإنما من أجل إنقاذ الإقليم من خطر أشد عمقا: خطر التردد، والتراجع، واليأس، والخوف من التغيير.

فليس الخطر الأكبر أن توجد أزمة، وإنما أن تصبح الأزمة أمرا اعتياديا. وليس الخطر الأكبر أن يكون الناس ساخطين، وإنما أن يقتنعوا بأن لا شيء سيتغير. وليس الخطر الأكبر أن يكون الإقليم أمام اختبار، بل أن نفتقد، في لحظة الاختبار، القدرة على اتخاذ القرار.

فإذا لم يُتخذ القرار اليوم، فلن يكون الغد متأخرا فحسب، بل سيُسمى: الندم.

ستران عبدالله:

نـفـوذ ونـفـوس

يتحدثون كثيرا عن النفوذ والتوازن والقرار، حتى من دون أن يربطوا هذه القضايا بالقيم الوطنية والثمن السياسي الذي دفع في سبيل تحقيقها، فهم يتجاهلون السؤال الجوهري: كيف حصلوا على ما بأيديهم؟ وبأي دعم إقليمي رسخوا مواقعهم حتى باتوا اليوم يتباهون بها؟

فإذا كان ذلك الدعم الإقليمي قد أدرك الآن انهم يشكلون عبئا عليه، ويرى انه من المستحسن اعتبار التوازن سياسته المستقبلية.

إن الشعب الكوردي الواعي يحتفظ بذاكرة جيدة تجاه ما جـرى، حتى وإن ظن أصحاب المصالح الضيقة وبعض النخب السطحية أنهم وحدهم يدركون الحقيقة. فهذا الشعب الواعي ليس عقيما، وليس عاجزا عن إنجاب نخب جديدة بديلة، تحل محل أولئك الذين أغلقوا أمام شعبنا كل أفق ليوم أفضل، كي يضطروا إلى التعايش مع الظلم والاجحاف.

الأمـة الكردية النبيلة معروفة بأنها لا تعلّق مستقبلها على جدران الطرق المسدودة، ولا تقبل أن تبقى حبيسة دائرة مغلقة. فهي تمتلك، في كل مرحلة عصيبة وكل ظرف أليم، نافذةً للخلاص وأفقًا للأمل. كما أنها لا ترهن مصيرها المستحق للبؤس، ولا تستسلم لحصار اللامبالاة المفروض عليها. وستثبت ذلك لكم.

إن مقولة «النفوذ والـتـوازن والـقـرار» ليست

> تبدلت الصورة اليوم، وأصبح للإقليم صوت آخر ولون آخر

سوى شعار يردده أولئك الذين لا يرون أبعد من موطئ أقدامهم، ويكتفون بذلك القدر المحدود من السلطة غير المستحقة التي آلت إليهم في لحظة سياسية عابرة. ففي الوقت الذي تقع بين أيديهم مؤسسات كوردستان الرسمية، بما تمثله من مكانة وطنية ورمزية رفيعة، يتعاملون معها بوصفها رهينة لمصالحهم الحزبية الضيقة، لا باعتبارها مؤسسات تعود إلى جميع أبناء كوردستان.

ولـو كـان الحديث فعلاً عن النفوذ والتوازن والقرار، فمن باب الحجة والمنطق يمكن أن يقال ما يأتي:إخوتنا... لقد انتزع منكم الاتحاد الوطني الكوردستاني بغداد، ولم تكتفوا بالحط من مكانتكم أمام بغداد، حتى انتهى الأمر، وللأسف، إلى أن أصبح أكثر من مليون صوت منحكم إياها الناخب الكوردي وكأنها لم تكن.

ونقول: للأسف، لأن تلك الأصوات، مهما كان لونها السياسي، أصفر أم أخضر، تبقى في نهاية المطاف أصواتًا كوردية، وكان الواجب أن تُصان هذه الأمانة بحسابات وطنية أكثر دقة، وبمسؤولية أعلى، بعيدًا عن الحسابات الحزبية الضيقة التي أهدرت وزنها وقيمتها.

بعيدًا عن بغداد العاصمة، ولنعبر إلى الضفة الأخـرى من حمرين؛ إلى كركوك، حيث لم يعد لكم ذلك الثقل ولا ذلك التأثير، وكذلك الحال في المناطق المتنازع عليها، من الموصل إلى خانقين. فبعد أن كنتم في الماضي تتصرفون وكأنها حديقة خلفية لنفوذكم الأصفر، وتختارون محافظيها وكبار مسؤوليها، بات حضوركم اليوم فيها يكاد لا يُرى، كسراب يحسبه الظمآن ماء.

أما في إقليم كوردستان، الذي طالما تفاخرتم فيه بأغلبيتكم البرلمانية مستندين إلى تسعة وثلاثين مقعدًا، فقد تبدلت الصورة اليوم، وأصبح للإقليم صوت آخر ولون آخر.

فالقضية لم تعد مجرد تفاهم بين الاتحاد الوطني الكوردستاني وحركة الجيل الجديد، بل إنكم تواجهون، في عموم كوردستان، ارتباكًا سياسيًا وتعثرًا واضحًا أمام خطاب جديد ورؤية جديدة تفرضان نفسيهما على المشهد. وكان الأولى بكم أن تراجعوا خطابكم وأن تقدموا رؤية مختلفة تواكب هذا التحول.

لكنكم، بدلاً من ذلك، ما زلتم تتمسكون بورقة الإنكار، وتواصلون احتجاز مؤسسات الإقليم رهينة لحساباتكم الحزبية الضيقة.

وحتى لا يكون حكمنا مجحفًا، يكفي للمرء أن يتصفح شيئًا من الصفحات والمواقع التابعة لما يمكن

> الأحرص على الاقليم هو من قدم من أجله دماء زكية، وقاد انتفاضته

تسميته بـ»سوق السياسة السوداء»، ليرى كيف لم تُبقوا لونًا من ألوان الإسفاف والجهل إلا وأغرقتم به خطابكم السياسي، حتى غدا التشهير والتضليل بديلاً عن الحجة، والضجيج بديلاً عن السياسة.

أيها السادة، إذا كان خطابكم حقًا يدور حول «النفوذ والتوازن والقرار»، فمن الإنصاف، بل من مقتضيات الموضوعية، أن تضعوا هذه المعطيات التي عرضناها أمامكم في الحسبان أيضًا، لا أن تنتقوا من الواقع ما يخدم روايتكم وتتجاهلوا ما يناقضها.

لكن الحقيقة تشبه الأم التي لا تتمنى أن يُصاب أحد أبنائها بأذى، لأن الألم، في نهاية المطاف، يعود إليها جميعًا. ومن هذا المنطلق، فإن السؤال الحقيقي ليس: من يملك النفوذ؟ بل: من هو الأحرص على كوردستان؟

إن الأحرص عليها هو من قدّم من أجلها دماءً زكية، وقاد انتفاضتها، وحمل قضيتها في أحلك الظروف. وهو، مراعاةً لهذه الأم التي اسمها كوردستان، لم يجعل يومًا عينه على المناصب، ولا على موازين القوى، ولا على مراتب السلطة، وإنما ظل بصره مصوبًا نحو المستقبل الذي يستحقه شعبه.

ولهذا يتمسك اليوم بالشراكة الحقيقية في الحكم وصنع القرار، لا طلبًا للنفوذ، بل إيمانًا بأن الشراكة الوطنية هي الضمانة الوحيدة لوقف القرارات الكارثية، وتصحيح الأخطاء والانحرافات، وبناء مؤسسات تعبر عن إرادة جميع أبناء كوردستان، لا عن إرادة طرف واحد.

إذن، فالقضية ليست قضية نفوذ، بل قضية نفوس. أما التوازن، فهو مطلوب ليصون هذه النفوس ويحفظ كرامة الشعب، والقرار لا قيمة له ما لم يكن في خدمة هذا الهدف.

إن نفوسنا عالية، وكل ما نريده هو أن يبقى الكورد وكوردستان مرفوعي الرأس، وأن يتحرر شعبنا من هواجس المستقبل وقلقه، وألا تبقى لقمة عيشه ومصادر رزقه رهينة للمساومات والصراعات السياسية. ونريد لمنظومة الحكم أن تستعيد عافيتها، وأن تعود إلى نهجها القائم على الشراكة الحقيقية والتوافق الوطني، حتى يستعيد المواطن ثقته بمؤسساته، ويشعر من أعماق قلبه بالرضا والانتماء.

وعندما يتحقق ذلك، ستستعيد الأمة الكوردية حماسها المعهود في الذود عن إقليم كوردستان، وستعود روح التضحية والفداء التي صنعت أعظم محطات نضالها، دفاعًا عن كيانها الدستوري، وصونًا لمكتسباتها، وإيمانًا بمستقبل يليق بتضحيات أبنائها.

تقارب تركي مع الاتحاد الوطني يعيد رسم معادلات أنقرة في العراق

*موسوعة» تركيا اليوم»

تشهد العلاقات بين تركيا و الاتحاد الوطني الكردستاني العراقي مرحلة جديدة من الانفتاح السياسي، في تحول يعكس إعادة تقييم أنقرة لسياساتها تجاه القوى الكردية في العراق، بالتزامن مع التقدم الذي يشهده مسار السلام المتعلق بحزب العمال الكردستاني.

وفي هذا الإطار، استقبل وزير الخارجية التركي هاكان فيدان في العاصمة أنقرة، نائب رئيس وزراء إقليم كردستان العراق والقيادي البارز في حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، قوباد طالباني، في لقاء وصف بأنه امتداد لسلسلة من الاتصالات السياسية والأمنية الهادفة إلى إعادة بناء الثقة بين الجانبين بعد سنوات من التوتر.

وأكدت وزارة الخارجية التركية انعقاد اللقاء، دون الكشف عن تفاصيل إضافية، إلا أن توقيته وسياقه السياسي يعكسان وجود رغبة متبادلة في فتح صفحة جديدة في العلاقات بين أنقرة والحزب الذي يهيمن على إدارة محافظة السليمانية.

زيارة استخباراتية مهدت للتقارب

جاء اجتماع أنقرة بعد أيام قليلة من زيارة أجراها رئيس جهاز الاستخبارات التركي إبراهيم قالن إلى مدينة السليمانية مطلع يوليو، حيث عقد لقاءات مع رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بافل طالباني، إلى جانب قوباد طالباني.

> الاتحاد سيواصل التنسيق مع الشركاء من أجل حماية الأمن والاستقرار

وبحسب ما نقلته مصادر مطلعة على المباحثات، فقد تركزت المناقشات على تطورات مبادرة السلام الجديدة بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني، إضافة إلى ملفات الأمن الإقليمي ومستقبل الاستقرار في شمال العراق.

وتشير هذه اللقاءات المتتالية إلى أن التواصل بين الجانبين لم يعد يقتصر على القنوات الأمنية، بل بدأ يأخذ بعدا سياسيا أوسع، بما يعكس تغيرا في أولويات السياسة التركية تجاه الساحة العراقية.

الاتحاد الوطني يعلن دعمه لمبادرة السلام

خلال المحادثات، أعلن قوباد طالباني تأييد حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وحكومة إقليم كردستان للمسار السياسي الرامي إلى إنهاء الصراع بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، مؤكدا استعداد الحزب لتقديم كل ما من شأنه إنجاح هذه المبادرة.

كما شدد على أن إقليم كردستان لن يكون طرفا في الصراعات الإقليمية أو ساحات التوتر المتصاعدة، مؤكدا أن الحزب سيواصل التنسيق مع مختلف الشركاء من أجل حماية الأمن والاستقرار في المنطقة ومنع انتقال الأزمات إليها.

وتكتسب هذه التصريحات أهمية خاصة في ظل التوترات الإقليمية المتزايدة المرتبطة بالتنافس بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل، وهي ملفات تكتسب حساسية إضافية بالنسبة لمحافظة السليمانية، نظرا للعلاقات التاريخية والسياسية التي تربط حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بطهران.

تحول في سياسة أنقرة تجاه القوى الكردية العراقية

يمثل هذا التقارب تحولا ملحوظا في المقاربة التركية تجاه الأحزاب الكردية العراقية.

فعلى مدى سنوات، حافظت أنقرة على علاقات وثيقة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، القوة السياسية والعسكرية الأكثر نفوذا في أربيل، بينما شهدت علاقاتها مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني تراجعا واضحا بسبب اتهامات تركية متكررة للحزب بالتساهل مع تنامي نشاط حزب العمال الكردستاني في محيط السليمانية، والسماح له بتوسيع نطاق تحركاته داخل تلك المنطقة.

وقد انعكس هذا الخلاف على مستويات متعددة، سواء في المجالين الأمني والسياسي أو في حركة النقل الجوي والتواصل الرسمي بين الجانبين.

إنهاء حظر الطيران إلى السليمانية

ضمن الإجراءات التي اتخذتها تركيا خلال فترة التوتر، أغلقت مجالها الجوي عام ٢٠٢٣ أمام الرحلات التي تستخدم مطار السليمانية الدولي، مبررة القرار بوجود أنشطة مرتبطة بحزب العمال الكردستاني داخل المنطقة.

> تكتسب هذه التصريحات أهمية خاصة في ظل التوترات الإقليمية المتزايدة

إلا أن هذا الحظر رُفع في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٥، بعد أن اكتسبت مبادرة السلام مع الحزب زخما سياسيا متزايدا، وهو ما اعتُبر حينها مؤشرا عمليا على بدء تخفيف القيود وإعادة بناء العلاقات مع السلطات المحلية في السليمانية.

مسار السلام يعيد تشكيل المشهد

يأتي هذا الانفتاح السياسي في وقت يشهد فيه ملف حزب العمال الكردستاني تطورات غير مسبوقة فبعد صراع مسلح استمر منذ عام ١٩٨٤ وأدى إلى مقتل أكثر من أربعين ألف شخص، أعلن الحزب خلال عام ٢٠٢٥ استعداده لإلقاء السلاح وحل بنيته التنظيمية، استجابة للدعوة التي أطلقها مؤسسه المعتقل عبد الله أوجلان لإنهاء العمل المسلح وفتح الطريق أمام حل سياسي.

وفي المقابل، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان خلال الشهر الماضي أن حكومته تعمل على إعداد حزمة تشريعات جديدة تهدف إلى تسريع تنفيذ عملية حل الحزب واستكمال الإجراءات القانونية المرتبطة بهذه المرحلة.

وفي الوقت نفسه، تطالب القوى السياسية الكردية داخل تركيا بأن يقترن تخلي حزب العمال الكردستاني عن السلاح بخطوات سياسية وتشريعية من جانب الحكومة، تشمل إصلاحات قانونية ودستورية تعزز الحقوق السياسية والثقافية للكرد وتوفر ضمانات دائمة لإنجاح عملية السلام.

دلالات التقارب

تعكس التحركات التركية الأخيرة إدراكا متزايدا بأن نجاح أي تسوية مستدامة مع حزب العمال الكردستاني يتطلب تعاونا وثيقا مع مختلف الفاعلين الكرد في العراق، وليس الاكتفاء بالشراكة التقليدية مع الحزب الديمقراطي الكردستاني.

كما يشير الانفتاح على الاتحاد الوطني الكردستاني إلى محاولة تركية لإعادة صياغة توازناتها الإقليمية في شمال العراق، وتقليص مصادر الاحتكاك الأمني، وتوسيع قاعدة التنسيق السياسي مع جميع الأطراف المؤثرة، بما ينسجم مع مرحلة ما بعد الصراع المسلح، إذا ما استمرت عملية السلام في تحقيق تقدم فعلي خلال الفترة المقبلة.

خلاصة

يفتح التقارب بين أنقرة والاتحاد الوطني الكردستاني صفحة جديدة في العلاقات التركية مع السليمانية، ويعكس تحولا في السياسة التركية بالتوازي مع تقدم مسار السلام مع حزب العمال الكردستاني.

ويبدو أن نجاح هذا المسار سيحدد إلى حد كبير شكل العلاقة المستقبلية بين تركيا والقوى الكردية في العراق، ومدى استقرار المشهد الأمني والسياسي في المنطقة.

لا حماية للفاسدين... وحصر السلاح سينفذ

حوار مع رئيس مجلس الوزراء العراقي علي الزيدي

صحيفة الشرق الاوسط-بغداد: غسان شربل:لا شيء يبهج الصحافي كحدث مفاجئ يضاعف منسوب الإثارة في زيارته لبلد ما، فكيف حين يتعلق الأمر بالعراق؟ طلبت موعدا للتعرف إلى رئيس الحكومة العراقية الجديد علي الزيدي الذي سمي رئيسا للوزراء بعد مبارزة طويلة بين اثنين من أسلافه هما نوري المالكي ومحمد شياع السوداني. حُدد الموعد في الثامن والعشرين من الشهر الحالي وكان بديهيا أن أصل في اليوم السابق. ورب صدفة خير من ألف ميعاد.

حين تولى الزيدي منصبه تمنيت ألا يكون الرجل ارتكب غلطة عمره. فسمعت أنه ناجح في عالم المال والأعمال ولديه قدرة مالية كبيرة فكيف يترك مؤسسات ناجحة ليتورط في قسوة النادي السياسي العراقي وفي منصب فرص النجاح فيه قليلة إن لم تكن نادرة. وتخيلت الرجل يقلب بين يديه ومنذ اليوم الأول قنبلتين كبيرتين؛ هما الفساد الذي التهم أموال العراقيين، وجزر السلاح التي كلفت البلاد باهظا في اقتصادها وصورتها وعلاقاتها الإقليمية والدولية.

استيقظت باكرا في المنطقة الخضراء ووجدت على هاتفي رسائل تفيد بأن مدرعات تولت ليلا إغلاق المنطقة ومنع الدخول إليها.

خلت للوهلة الأولى أن الأمر قد يكون مجرد «سوء تفاهم» أمني، لكن سرعان ما اتضح أنه أكبر بكثير وأخطر. استنادا إلى مذكرات قضائية، داهمت قوات الأمن منازل كثيرين كانوا يعتقدون أن أحدا لا يجرؤ على مداهمتهم. وفي غضون ساعات تساقط أقوياء ونافذون ونواب ومحافظون واقتيدوا إلى التحقيق لسؤالهم عن المال المنهوب. ولم تقتصر الحملة على بغداد، بل تعدتها إلى محافظات أخرى ولا تزال مفتوحة.

افتتح الزيدي عهده بالتنازل عن راتبه ومخصصاته، مؤكدا أنه لن يقبل أي هدية «حتى ولو كانت ربطة عنق». ويتردد في بغداد أن الرجل الذي عرض عليه مائتي مليون دولار لاستدراجه إلى شبكة الفساد هو الآن قيد التحقيق.

يسمع الزائر من الزيدي مواقف واضحة وتعابير قاطعة. يؤكد أن لا حماية للفاسدين وأن «لا عودة لا عن قرار مكافحة الفساد ولا عن قرار حصر السلاح وكل ذلك سيتم بقوة القانون». يرفض أي إملاءات أو وصايات، ويشدد على أن العراق لن يرضخ لأي ضغوط من أي جهة جاءت. مازحته قائلا إن من يملك المال يطلب السلطة ومن يملك الأخيرة يطلب المال، فرد مؤكدا أن وضعه المالي ممتاز وأنه لن يترشح في الانتخابات النيابية المقبلة ولن يطالب بولاية ثانية في رئاسة الوزراء.

لاحظت من عينيه لدى دخولي أنه سهر طويلا فأكد أنه لم ينم منذ ٢٤ ساعة إذ رافق ما يسميها أهل بغداد «ليلة القبض على الحيتان». أسهمت زيارة وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي في تقليص المساحة المخصصة للحوار الأول له لوسيلة إعلام عربية، فغابت عنه بعض الأسئلة. وفيما يلي نصه:

* * * * * * * * *

* هل مكافحة الفساد قرار نهائي؟

– نعم هو قرار لا عودة فيه، وهو ليس خيارا. أصبح الفساد اليوم يهدد وجود الدولة العراقية. وهناك عناصر تبنت مفهوم الدخول في جسد الدولة العراقية من أجل السرقة وليس من أجل الخدمة. هذه النماذج لم يعد لها مكان. ما بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٣، سُخرت أموال العراق لإدامة الحروب، ثم كان الحصار، وبالتالي لم يتنعم العراقيون بثروة بلادهم، كانت تلك ٢٣ عاما. ومن عام ٢٠٠٣، إلى العام الحالي ٢٠٢٦، أيضا نعُد ٢٣ عاما. ومن الواضح لكم ما حصل في العراق خلال الحقبة الأخيرة. وقد نشأت منظومة فكرية منحرفة جوهرها التسابق على النهب والسرقة، هذه المنظومة نحن بصدد إنهائها وكتابة صفحة جديدة للعراق، ونطوي تلك الحقبة.

* * * * * * * * *

* يعني اتخذتم قرارا بطي صفحة الفساد؟

– نعم، لا مكان للفساد، ولا مكان للسلاح خارج الدولة، وسنعلن نهاية هذا العام «مؤتمر السيادة الوطنية» الذي سيكرس احتكار القوة بيد الدولة وأجهزتها فقط. ولن توجد أي جهات تحمل السلاح خارج إطار الدولة، وسيتنعم العراقيون بثروة بلادهم.

إننا أمام طريقين، فإما أن نُراعي مصالح أفراد بعينهم، ونخسر رضا الله سبحانه ورضا الناس، وإما أن نزيح هؤلاء، واليوم سنوجه السيد وزير المالية بفتح حساب خاص لاسترداد أموال العراق ممن تورط بها، وعليه أن يعيدها. ومن يمتنع عن

إعادة الأموال، سيكون لنا معه موقف آخر، وسنذهب إلى إجراء تسوية مع من يعيد أموال الفساد، ونحفظ حق العراقيين وفق القانون. وسنحافظ على سرية الإجراءات. لقد عقدت نيتي خالصة لوجه الله، وأننا نحمل دينا برقبتنا تجاه العراق.

* * * * * * * *

*** ما هذا الدين؟**

– هذا البلد، العراق، تفضل علينا بما لدينا من خيرات. وكيف لنا أن نكون على ما نحن عليه لولا العراق؟ الآن واجب علينا أن نفي بحق هذا الدين. ولهذا أعلنت أنني لن أتسلم راتبا ولن أقبل هدية حتى لو كانت ربطة عنق، ولن تمس يدي المال العام. وإن عملت بخلاف ذلك فأتمنى أن أنال ما أستحق. وضعتُ هذا العهد على نفسي كي أمنع احتمال التغيير، وإن سقف طموحنا هو مرضاة الله، وسعادة العراقيين.

* * * * * * * *

*** هل ستتابع حملة مكافحة الفساد مهما كلفتكم؟**

– أنظر إلى الموت على أنه لقاء مع الله سبحانه وهو أرخص شيء نقدمه للعراق، وقد أعلنا أننا لن نترشح لولاية أخرى، ولن نؤسس حزبا سياسيا، لكنني حريص على أن يخرج العالم بأسره بصورة عن العراق بأنه منبع حقيقي للقادة، وأن أبناءه بإمكانهم حُكم هذا البلد العريق. ولن أسمح بأي إملاءات من خارج الحدود، لا من الشرق ولا من الغرب، فقرار العراق هو قرار شعبه وما يقوله البرلمان، وعلى الحكومة أن تطبق هذا القرار.

* * * * * * * *

*** إذن شعاركم هو العراق أولا. لا دول كبرى ولا دول إقليمية؟**

– بالتأكيد، العراق أولا، ولا شيء يأتي قبل العراق بالنسبة لنا. ومصلحة العراقيين هي الأولى بالنسبة لي، ومن مصلحة شعبنا أن نبني علاقة متميزة مع المجتمع الدولي ومع البلدان المجاورة ودول الخليج العربية، فالعراق دولة وليس قرية.

* * * * * * * *

*** دولة الرئيس، خلال الحرب الأخيرة مع إيران، اضطربت علاقات العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي لأنه انطلقت من الأراضي العراقية بعض الهجمات على أهداف في الخليج...**

– تشكلت لجان متخصصة للتثبت من هذا الأمر، وكذلك ننتظر الأدلة من المعنيين في دول الخليج، وستكون هناك إجراءات من جانبنا. وجهنا بإجراء التحقيق وأبلغنا قادة القوات الأمنية جميعا بالتصدي لأي محاولة لاستخدام الأراضي العراقية في الاعتداء على دول الجوار. لكنني أدعو إلى عدم مُحاسبة الحاضر بضوء الماضي، وقد وجدنا هذه الحالة قائمة مع تسلمنا المسؤولية.

* * * * * * * *

*** لديكم برنامج لزيارة واشنطن منتصف الشهر المقبل، وهناك زيارات أخرى بالتأكيد...**

– وصلت إلينا دعوات كثيرة لزيارة عدد من البلدان الشقيقة والصديقة، من فرنسا وبريطانيا وألمانيا، لكن الزيارات المقدمة على غيرها من أجل العمل المشترك المهم؛ ستكون إلى الجمهورية التركية، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والمملكة العربية السعودية بعد زيارة واشنطن.

* * * * * * * *

*** ما توقعاتكم لنتائج زيارة واشنطن؟ وهل نبالغ إن قلنا إن العراق يمر بأزمة مالية خانقة؟**

– هذا الطرح غير دقيق، رواتب موظفي الدولة مؤمنة ومنتظمة، وحريصون جدا على هذه النقطة. لقد كان حجم المديونية مع بداية حكومتنا في حدود ٢٠٨ تريليونات دينار، والموازنة تعتمد بنسبة ٩٣ في المائة على النفط، وهناك ٧ في المائة

إيرادات غير نفطية.

رؤيتي في الاقتصاد العراقي أنه يشهد صراعا في مساحتين مختلفتين؛ اقتصاد قديم يأبى أن يموت، واقتصاد حديث تتعسر ولادته. وما نراه من فلسفة في الاقتصاد العراقي أن نشرع بصورة قوية باقتصاد السوق، ونتخلص من الاقتصاد القديم؛ هذا على الصعيد النظري. أما من الناحية العملية، فإننا إزاء حزمة كبيرة من القوانين المتعارضة، لدينا قرارات قديمة تعود إلى زمن مجلس قيادة الثورة المنحل وُضعت بعقلية اشتراكية لم تعد فاعلة، بينما يُبنى الدستور العراقي على حرية الاقتصاد، وشرعنا في حراك كبير لتغيير القوانين الموروثة، وفي الأيام المقبلة سينجزها مجلس الوزراء ويرسلها إلى مجلس النواب. وماضون في تأسيس «صندوق الطاقة والتنمية» الذي سيسهم فيه البنك المركزي العراقي، وسيُعرَض للاكتتاب العام، وسنوجه دعوة إلى السعودية والإمارات وقطر للمساهمة فيه، كما سندعو الصناديق والبنوك الامريكية والأوروبية. هذا الصندوق سيهتم بالتنمية والصناعة والزراعة والجهات القطاعية كافة التي يحتاج إليها شعبنا.

* * * * * * * * *

*** كيف أدارت حكومتكم الشؤون المالية العامة خلال أزمة إغلاق مضيق هرمز؟ هل جرى الاعتماد على الاستدانة من البنك المركزي مع السحب من الاحتياطيات؟**

– أجرينا خصومات للكمبيالات واقترضنا من المصارف ومن البنك المركزي العراقي.

* * * * * * * * *

*** موقف العراق من منظمة «أوبك» أثار جدلا كبيرا، وواضح أن العراق يريد زيادة في حصته، فكيف توازنون بين زيادة الإنتاج والحفاظ على سعر النفط؟**

– أريد أن أوجه الخطاب إلى المعنيين في «أوبك». العراق في عام ١٩٨٠دخل حربا، وخلال ٨ سنوات خرج مدينا بأكثر من ١٠٠ مليار دولار. وبعدها تورط باحتلال الكويت، وخرج مدينا بأكثر من ٢٠٠ مليار دولار، وبعد عام ٢٠٠٣، استوطن الإرهاب في أرضنا وعانينا من غياب الاستقرار، وبعدها قاتل العراقيون «داعش» الإرهابي ليس دفاعا عن العراق فقط، إنما نيابة عن المنطقة، ولو أن «داعش» تمكن من السيطرة على العراق، لتهدد الأمن القومي لدول الجوار والمنطقة. هذه الحرب كلفتنا في البنى التحتية نحو ٤٠٠ مليار دولار، ولغاية اليوم هناك الآلاف من العراقيين لم يعودوا إلى مناطق سكناهم وبيوتهم المهدمة، ومن الواجب تقدير هذا الحال. إلى جانب أن تعداد السكان في العراق قد وصل إلى ٤٧ مليونا، بينما تبلغ حصتنا ٣٫٤ مليون برميل يوميا. يجب أن تؤخذ هذه الحقائق في معيارية الحصص وتقسيمها داخل «أوبك». لذلك نسعى إلى آلية تقسيم مُنصفة ولا تجحف حق العراق والعراقيين.

* * * * * * * * *

*** توقعات أشارت إلى احتمالية دخول العراق في برنامج اقتراض من صندوق النقد الدولي، أو البنك الدولي، فهل ما زالت هذه التوقعات قائمة؟**

– مع عودة الملاحة والتصدير في منطقة الخليج وفتح مضيق هرمز، تم صرف النظر عن هذه المسارات المالية، ولم تعد هناك حاجة لها.

* * * * * * * * *

*** احتجزت واشنطن شحنات الدولار الكاش المرسلة إلى العراق لأسباب، فهل تتوقع حل هذه المشكلة مع الرئيس الامريكي؟**

– كانت إجراءات احترازية، ولم تكن مساومة إزاء مطالب محددة، وهناك تخوفات في موضوع النقد السائل، وأوضحنا للجانب الامريكي آلية ومسارات هذه الأموال. وقد جرى حل المشكلة ووصلت المبالغ النقدية فعليا.

* * * * * * * *

*** هل فاوضت الحكومة الفصائل الرافضة لحصر السلاح بيد الدولة؟ وماذا لو كان رفضها نهائيا بعد الانسحاب، هل ستضطر الحكومة إلى مواجهتها؟**

– نقولها بوضوح، لا توجد قوة غير قوة الدولة، وسنستخدم قوة القانون في فرضها. ولا يكون هناك سلاح غير سلاح الدولة.

* * * * * * * *

*** هناك من ينظر إلى خطة حصر السلاح على أنها أقرب إلى أن تكون أمرا شكليا جرى اتخاذه مراعاة للقوى السياسية...**

– إذا كنا سنستمع إلى المشككين فإننا لن نصل إلى نتيجة، أما موضوع الفصائل فإنها مجاميع عقائدية، ونرى أن البداية في القبول المُعلن بترك السلاح وهو أمرٌ كبيرٌ ومهم، لكننا في الواقع تسلمنا السلاح وبصورة متنوعة من «سرايا السلام»، و«عصائب أهل الحق»، و«كتائب الإمام علي»، لكن الأهم من خطوة تسليم السلاح هو فك الارتباط بين الفصيل والمقاتلين الذين تحت إمرته.

وفعليا صار سلاح هذه الفصائل في عهدة الدولة، وبقي القليل فقط، وستكون هناك مباشرة بآلية تسليم السلاح إلى القوات المسلحة. هذا الملف سيعالَج كاملا، ولا شيء أقوى من الدولة. نؤمن بأن المقاومة حاجة وليست مهنة، وقد انتفت الحاجة إليها. ولن نقبل بوجود دولة في داخل الدولة.

* * * * * * * *

*** ماذا طلب منكم المبعوث الامريكي توم براك؟**

– لم يقدم أي مطالب، لكننا تحدثنا في توقف عمل بعض الشركات الامريكية بسبب عوائق بيروقراطية. وسهلنا إجراءات هذه الشركات.

* * * * * * * *

*** هل ترون أن هناك استعدادا حقيقيا من الولايات المتحدة لدعم خطط حكومتكم؟**

– تحدثت مرة واحدة على الهاتف مع الرئيس دونالد ترمب، ونعم لمسنا هذا التوجه في الدعم، وبالتأكيد نضع مصلحة العراق أولا في أي خطوة. وهناك مَن قَبِل بالتنازلات لأن لديه أهدافا مادية، وهذا الأمر غير وارد لدينا.

* * * * * * * *

*** دولة الرئيس، هل تعهدت القوى السياسية بتسهيل مهمتكم؟**

– نعم بالتأكيد، وقد سبق أن عُرضت رئاسة الوزراء علينا ورفضنا لمرتين.

* * * * * * * *

*** هل هناك من شخصية تأثرت بها شخصيا؟**

– نعم تأثرت بوالدي رحمه الله الذي كان يصحبني معه دائما، وكان يمقت الظلم، ويحذرني من إغضاب الرب الذي لا يقبل بظلم عباده.

* * * * * * * *

*** كيف علاقتكم مع سوريا والرئيس الشرع؟**

– تسير إلى أن تكون علاقة جيدة، وقريبا سيزورهم وزير الخارجية، والرئيس الشرع اتصل بي مهنئا. نحن بصدد انفتاح اقتصادي وتعاون لمصلحة الشعبين الشقيقين.

مينا العريبي:

هل سيتصدى رئيس الوزراء العراقي الجديد للفساد فعلا؟

مجلة «فورين بوليسي» الامريكية/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

منذ أواخـر يونيو، انشغل العراقيون بدراما سياسية تضاهي في روعتها مسلسل « ناركوس» على نتفليكس .

ففي لقطات نشرتها السلطات العراقية، داهمت الشرطة منازل عشرات البرلمانيين والمسؤولين، وكشفت عن مخابئ من النقود والذهب والأسلحة في غرف المعيشة وجدران المطابخ، وحتى مدفونة تحت الأرض. في ٢٣ يونيو، أعلن المجلس الأعلى للقضاء العراقي مصادرة أكثر من ١٠٦ ملايين دولار من الأموال المختلسة، وأسفرت مداهمات لاحقة عن مصادرة ملايين أخرى. ولم يُعلن بعد عن القيمة الإجمالية.

بحسب القاضي منير حداد، المستشار القانوني لرئيس الوزراء، فقد خسرت الدولة العراقية ما يُقدّر بتريليوني دولار أمريكي بسبب الفساد منذ عام ٢٠٠٣. ولتوضيح ذلك، يُعادل هذا الرقم إجمالي الإنفاق الحكومي لمدة ١٥ عاما على الأقل .

في العام الماضي، حصل العراق على ٢٨ نقطة من أصل ١٠٠ في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، وهو أفضل تصنيف له منذ

أكثر من عقد.

وعد كل رئيس وزراء عراقي يتولى السلطة بمعالجة هذه المشكلة. ففي عام ٢٠١٤، صرّح حيدر العبادي، الذي عُيّن حديثا آنـذاك، بأن الفساد مستشرٍ في القطاع الأمني وادّعى وجود ٥٠ ألف جندي وهمي في صفوف الجيش، تُختلس رواتبهم ومستحقاتهم. ورغم أن العبادي نال الفضل في معالجة هذه المشكلة تحديدا، إلا أن الفساد بشكل عام استمر في التفاقم.

في عام ٢٠٢٠، تولى مصطفى الكاظمي منصبه متعهدا بمكافحة الفساد وفي إطار هذه الجهود، كشف عن شبكات غير مشروعة في مؤسسات الدولة، حيث وُجهت اتـهـامـات بالفساد لمسؤولين، من بينهم رئيس الهيئة الوطنية للمعاشات التقاعدية وخلفه محمد شياع السوداني، الذي ادعى أن حلفاء سلفه نفذوا « سرقة القرن «واتهمهم بسرقة ٢/٥ مليار دولار من عائدات الضرائب، وهو ما نفوه بشدة.

ويؤكد الكاظمي أن حكومته هي التي بدأت التحقيق في الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بأموال الضرائب وحتى الآن، لم تُوجه أي تهم رسمية ضد الكاظمي، مما يوحي بأن مُدّعيه يعلمون أن هذه الادعاءات لن تصمد أمام القضاء.

بدأت هذه الجولة الأخيرة من اتهامات الفساد باعتقال نائب وزير النفط آنذاك، عدنان الجميلي.

ونظرا للاتهامات الخطيرة الموجهة إليه، قرر الجميلي التعاون مع السلطات والإيقاع بشركائه في الجريمة. ثم تعاون القضاء العراقي والحكومة لإصدار مذكرات توقيف بحق عشرات المسؤولين وأعضاء البرلمان. وبينما لم تُعلن التفاصيل الكاملة للتحقيقات، إلا أن هذه الاتهامات مرتبطة برشاوى من صفقات نفطية، فضلا عن تهم غسل أموال ذات صلة.

مع ذلك، لا تمثل هذه الاعتقالات الواسعة النطاق أغلبية من اختلسوا أموالا من الدولة العراقية.

عـلاوة على ذلـك، يرتبط هـؤلاء الأفـراد في الغالب بالسوداني ومثنى السامرائي، زعيم كتلة عزم. ونتيجة لذلك، تبدو «صولة الفجر» في أحسن الأحـــوال ضعيفة، وفـي أسـوأ الأحـوال تبدو وكأنها تهدف إلى تصفية حسابات شخصية بـــدلا من استئصال الفساد في العراق بشكل حقيقي.

> **يواجه علي الزيدي تحديا مستمرا تحت أنظار العراقيين وواشنطن.**

إذن، ما الذي يدفع رئيس الوزراء العراقي الجديد، وهل من المرجح أن تستمر جهوده؟ منذ توليه منصبه في منتصف مايو/أيار، يبذل علي الزيدي قصارى جهده ليُظهر أنه رجلٌ من الشعب. فعلى سبيل المثال، زار مؤخرا مركز العراق التجاري في بغداد للقاء الناخبين، وذلك في إطار حملة لتعزيز حضوره. كما تُقدّم مصادر حكومية إحاطات للصحفيين للتأكيد على أن رئيس الوزراء يُشرف شخصيا على قضايا مكافحة الفساد.

يحتاج الزيدي إلى القيام بذلك جزئيا لأنه لا يزال مرشحا ضعيفا. لم يسبق له أن شغل أي منصب، وتم اختياره كمرشح توافقي والآن، عليه أن يحشد الدعم بسرعة داخل البلاد وخارجها.

على الصعيد المحلي، يبدو أن الأمر ناجح. يخشى الناخبون أن يكون المعتقلون من السياسيين من الصف الثاني أو الثالث. ولكن على الرغم من ذلك، لا تزال الحملة تحظى بشعبية جارفة في العراق.

ولإنصاف الزيدي، فقد تولى منصبه منذ أقل من شهرين. إن بذل جهد شامل ونزيه للقضاء على الفساد برمته سيستغرق وقتا. وسيحتاج إلى بناء تحالفات مناسبة لمواجهة المصالح الراسخة على المحك وهذا يعني أن الأشهر القليلة المقبلة ستكون حاسمة في تقييم جدية زيدي.

وهناك ثلاثة سيناريوهات محتملة:

أولها، وهو ما يرغب فيه معظم العراقيين والجهات الفاعلة الدولية، تصعيد جهود مكافحة الفساد، مصحوبا باستخدام شفاف للأموال المصادرة لتحسين حياة العراقيين. هذا السيناريو بعيد المنال، لكنه سيغير مسار العراق جذريا، وسيجعل الزيدي رئيس الوزراء الأكثر شعبية منذ عقود. وقد يؤدي أيضا إلى سقوط حكومته، لا سيما إذا استُهدف المزيد من النواب، واضطر البرلمان إلى حله.

أما السيناريو الثاني،

فهو سيناريو شهده العراق مرارا وتكرارا. تُجرى الاعتقالات، ثم يجد المتهمون طريقة لإسقاط التهم، فلا يبقى سوى قلة قليلة تتحمل المسؤولية. وهذا من شأنه أن يُلحق ضربة قوية بمصداقية الزيدي، والأهم من ذلك، ضربة للبلاد.

السيناريو الثالث،

الأكثر ترجيحا، هو أن يسعى زيدي إلى تحقيق توازن. وهذا يستلزم توسيع نطاق التحقيقات، دون استهداف جميع المتواطئين، مع توجيه الاتهامات لمن تم اعتقالهم بالفعل. وهذا من شأنه أن يسمح للزيدي بالحفاظ على حكومته الهشة. لكنه يتطلب أيضا دعما كاملا من القضاء وقوات الأمن لتنفيذ مثل هذه الخطة، وهو أمر غير مضمون.

> **حصل العراق على 28 نقطة من أصل 100 في مؤشر مدركات الفساد**

في هذه المرحلة، يمكن للضغط الدولي أن يساعد زيدي على الثبات على موقفه. وقد أطلقت الولايات المتحدة مؤخرا عملية «الغضب الاقتصادي» التي تستهدف الجماعات المسلحة الموالية لإيران، مما أدى إلى ضغوط على الحكومة العراقية والبنوك العراقية لملاحقة مصادر تمويل هذه الجماعات.

من المقرر أن يزور زيدي واشنطن هذا الشهر ويريد أن يضمن أن يراه الرئيس دونالد ترامب كفؤا ومستعدا لاتخاذ خطوات جريئة. كما تسعى الولايات المتحدة إلى جلب الاستثمارات إلى العراق، ولتحقيق ذلك، يُعدّ كبح الفساد أمرا بالغ الأهمية.

*مينا العريبي كاتبة عمود في مجلة «فورين بوليسي» ورئيسة تحرير صحيفة «ذا ناشيونال» . X: @AlOraibi

زهير كاظم عبود :

الكسب غير المشروع والإثراء دون سبب

يتم تداول مفردات قانونية خلال الحملة التي تشنها الحكومة لمحاربة الفساد وملاحقة الفاسدين، ومن بين هذه المفردات (جريمة الكسب دون سبب) و(جريمة الإثراء بلا سبب)، ولم ترد أي من المفردتين المذكورتين ضمن نصوص قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل، بينما ورد هذا المفهوم ضمن نصوص القانون المدني العراقي، غير أن نصوص قانون العقوبات سيكون لها التدخل والفاعلية إذا كان الكسب غير المشروع تحقق نتيجة الرشوة والاختلاس والاستيلاء على المال العام بطرق غير مشروعة وخيانة الأمانة والاحتيال والسرقة بكل أشكالها.

إن الكسب بذاته لا يشكل جريمة ما لم يقترن بفعل جرمي ضمن الجرائم المذكورة، حينها تتحقق المسؤولية في النتيجة الجنائية للفعل، ويتم الحكم على الفاعل بالعقوبات المقررة وفقا للجريمة التي ارتكبها بالإضافة إلى إلزامه برد الأموال التي حاز عليها نتيجة تلك الجرائم، علما أن استعداد الفاعل برد المال أو جزء منه لا يمكن معه إلغاء العقوبات المقررة في القانون ولا يعد ظرفا قضائيا مخففا عند الحكم.

والكسب غير المشروع يقصد به الحصول على الأموال والمنافع المادية بطرق مخالفة للقانون، وغالبا ما يتم استخدامه في سياق مكافحة الفساد، خصوصا ما يتعلق بالموظف العمومي والمسؤولين في الحكومة الذين لا تتناسب ثروتهم مع دخلهم بشكل

> الكسب غير المشروع مفهوم جنائي يرتبط بالفساد

واضح ومكشوف، وكانت هيئة النزاهة في العراق اقترحت مشروعا لقانون خاص بالكسب غير المشروع ضمن تعديل قانون النزاهة، بهدف سد ثغرة قانونية وملاحقة ومحاسبة من يستغل منصبه للإثراء بشكل غير مشروع، إلا أن هذا المشروع للأسف لم تتم مناقشته والتصويت عليه في مجلس النواب وبقي في أدراج المجلس.

والكسب غير المشروع مفهوم جنائي يرتبط بالفساد، وغالبا ما يشير إلى استغلال الوظيفة أو السلطة، ويرتبط بالموظف العام أو المكلف بخدمة عامة، وتتم معالجته بالعقوبات الجزائية المقررة بالإضافة إلى مصادرة أمواله المنقولة وغير المنقولة، ويحضر مفهوم الكسب غير المشروع والتضخم غير المشروع في الثروات اليوم خلال الحملة التي يقودها القضاء العراقي والنزاهة العراقية وبالتكاتف مع رأس السلطة التنفيذية السيد رئيس الوزراء والمحققين والقوات الأمنية المختصة بملاحقة المتهمين.

الإثـــراء دون سبب يقترن بإحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات، وغالبا ما يقترن هذا الفعل بالسؤال القانوني: من أين لك هذا؟ وهو ما يحدث الآن في العراق من تضخم غير طبيعي لثروات أشخاص لا يمتلكون ١٠ بالمئة من الأموال المنقولة وغير المنقولة التي تشكل ملكيتهم الآن، خصوصا ممن تم تكليفهم بمهمات أو أعمال تخص الدولة العراقية، وحصول المسؤول مهما كانت صفته أو وظيفته على أموال تفوق دخله المشروع (كالراتب والميراث والإيرادات المعلنة) دون تفسير قانوني مقبول لمصدرها، غالبا ما يرتبط المصطلح باستغلال المنصب أو المركز أو الوظيفة للحصول على المال عبر الرشوة أو استغلال النفوذ أو العمولات غير المشروعة أو التربح من الوظيفة بطرق ملتوية، وهذا هو المعيار الذي تعتمده النزاهة ما لم يثبت العكس.

ويتم اعتماد إقرارات الذمة المالية التي يُلزم بها كبار المسؤولين، ومهمة كشف هذه الجرائم ابتدائيا من مهمات هيئة النزاهة تحت إشراف قضاة التحقيق المختصين، والملاحقات القضائية للمتهمين الذين تنكشف أو يتم كشف ثرواتهم التي لا تتناسب مع دخلهم الرسمي.

التعاضد الذي تتلقاه الحملة من الشارع العراقي يزيد الأمر قوة ويمنح جميع المشرفين على هذه الحملة من قضاة ومسؤولين تنفيذيين دعما ومساندة، ومثل هذا التعاضد يشكل مطلبا شعبيا بإجماع الكيانات السياسية والمنظمات، والمطالبة باستمرار هذه الحملة لقلع الفساد والفاسدين من الجذور ليعود العراق ناصعا ومعافى.

د.شيلان فتحي :

المساواة أمام القانون بداية الحرب على الفساد

ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق واحدة من أكثر التحديات تعقيدًا منذ سقوط النظام الدكتاتوري عام ٢٠٠٣، إذ لم تعد مقتصرة على حالات فردية، بل تحولت في بعض مراحلها الى شبكات فساد كبيرة وبالتالي الى إشكالية بنيوية أثّرت في أداء مؤسسات الدولة الجديدة وأضعفت ثقة المواطن بالمنظومة السياسية والإدارية، وعرقلت جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولذا كانت بروز الحملة الحالية لمكافحة الفساد بوصفها خطوة في غاية الأهمية لتعزيز سيادة القانون واسترداد المال العام وتوظيفها في خدمة الشعب .

غير أن تقييم هذه الحملة لا يمكن أن يستند إلى الخطاب الرسمي أو عدد الإجراءات المتخذة فحسب، بل يرتبط بمدى قدرتها على تحقيق مبدأ أساسي في أنظمة الحوكمة الرشيدة، وهو مبدأ المساواة أمام القانون دون استثناء أو تمييز.

إن أحد أبرز التحديات التي تواجه مثل هذه الحملات يتمثل في إدراك الرأي العام لمدى شموليتها. إذ يُلاحظ، في بعض الحالات، أن إجراءات الملاحقة القانونية قد تتركز في ملفات أو أطراف محددة دون غيرها في حين تبقى ملفات أخرى ذات صلة بقطاعات أو شخصيات معينة خارج نطاق الملاحقة والتدقيق بالقوة والإصرار ذاته. هذا الأمر، سواء أكان نتيجة اعتبارات قانونية بحتة أو نتيجة تعقيدات إجرائية، ينعكس مباشرة على مستوى الثقة العامة ويشكك بجدية عملية الإصلاح.

> يمكن الحديث عن تحول فعلي نحو دولة القانون عندما تصبح المساءلة معيارا ثابتا

ومن منظور الحوكمة، فإن فعالية مكافحة الفساد لا تُقاس فقط بعدد القضايا المحالة أو الإجراءات القضائية المعلنة، بل بقدرة المؤسسات على ضمان العدالة الإجرائية، واستقلالية القرار القضائي، وتكافؤ الفرص في تطبيق القانون على جميع الأفراد والكيانات دون استثناء.

ويبرز في هذا الإطار ملف المال السياسي بوصفه أحد المؤشرات المهمة على شفافية النظام العام. ففي سياق العملية الانتخابية، تُطرح تساؤلات مشروعة حول مصادر التمويل التي تُمكّن بعض الفاعلين السياسيين من إدارة حملات انتخابية ذات كلفة مرتفعة، تتجاوز في بعض الأحيان القدرة المفترضة على التمويل الشخصي أو المعلن. اذ إن هذا النوع من التساؤلات لا يُعد اتهامًا، بل يدخل ضمن نطاق الرقابة المجتمعية ومبادئ الإفصاح المالي التي تعتمدها العديد من الأنظمة الديمقراطية التي تفرض على الفاعلين كشف مصادر تمويل حملاتهم السياسية بشفافية.

وتُظهر التجارب الدولية أن نجاح سياسات مكافحة الفساد يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى استقلالية المؤسسات الرقابية وشمولية تطبيق القانون. ففي نماذج مثل سنغافورة وهونغ كونغ، ساهمت الصلاحيات الواسعة للهيئات المختصة، إلى جانب وضوح الإطار القانوني، في تعزيز فعالية مكافحة الفساد وتقليل فرص الإفلات من العقاب. كما أن تجارب أخرى، مثل حملة «الأيدي النظيفة» في إيطاليا، أبرزت أهمية شمولية التحقيقات وعدم اقتصارها على أطراف دون أخرى، وهو ما منح تلك الحملة وزنا سياسيا ومجتمعيا واسعا رغم تداعياتها السياسية اللاحقة.

وبالعودة إلى الحالة العراقية، فإن نجاح أي جهد لمكافحة الفساد يبقى مرهونا بقدرته على تجاوز منطق الانتقائية، والانتقال نحو تطبيق شامل للقانون يشمل جميع القطاعات دون استثناء، بما في ذلك قطاعات النفط، والاستثمار، والـزراعـة، والتجارة، والتعليم، والمشاريع الخدمية، وغيرها من المجالات التي أُثيرت حولها خلال السنوات الماضية العديد من علامات الاستفهام.

وفي المحصلة، فإن الحرب الحقيقية على الفساد لا تبدأ بالإجراءات الشكلية أو التصريحات السياسية، بل تبدأ عندما يُطبق القانون على الجميع على قدم المساواة، لا ان تشمل شخصيات وكيانات معينة دون غيرها ، وعندما تصبح المساءلة معيارا ثابتا لا يرتبط بالانتماء أو الموقع أو النفوذ. وعندها فقط يمكن الحديث عن تحول فعلي نحو دولة القانون والمؤسسات.

وعليه لن نستطيع ان نطلق عليها مكافحة الفساد والفاسدين ، لن تكون إلا استغلالا للسلطة من أجل تصفية الحساب مع المنافسين والمخالفين للرأي والنهج.

*اكاديمية وناشطة سياسية

فرست عبدالرحمن مصطفى:

مصانع الفساد...
حيث يُقتل الضمير قبل أن يُسرق الوطن

في العراق لا يخيفني الفاسد بقدر ما يخيفني مصنع الفساد، فالفاسد ليس معجزة وراثية ولم يسقط من السماء بحقيبة مليئة بالعقود والعمولات، بل هو مشروعٌ بدأ صغيرا ثم تكفلت الأسرة والمدرسة والجامعة والإعلام والسياسة بإكمال بنائه حتى أصبح مواطنا ناجحا بمعايير زمن اختلطت فيه القيم بالمصالح.

هناك... على مائدة الطعام تبدأ الجريمة الأولى.حين يسمع الطفل أن الواسطة أهم من الاستحقاق وأن الكذب الأبيض لا بأس به إذا حقق منفعة، وأن صاحب المبادئ يعيش فقيرا بينما صاحب العلاقات يعيش أميرا و يُزرع أول حجر في مصنع الفساد قبل أن تمتد يده إلى أول دينار من المال العام.

ثم يدخل المدرسة فيكتشف أن الغش لم يعد فضيحة، بل تعاونا جماعيا وأن من يرفضه يُتهم بأنه يعقد الأمور. فيخرج حافظا للدروس وجاهلا بمعنى الأمانة، مؤمنا بأن الطريق الأقصر هو الطريق الأذكى.

وعندما يصل إلى الجامعة يكتشف أن الشهادة أهم من المعرفة واللقب أهم من الكفاءة، وأن بعض البحوث تُنجز كما تُكتب قوائم التسوق. المهم أن يحمل لقبا يفتح له باب الوظيفة أما الضمير فلا يدخل ضمن متطلبات التخرج.

ثم يأتي الإعلام...ذلك الساحر الذي يستطيع أن يجعل اللص رجل دولة والانتهازي وطنيا والمتلون صاحب حكمة، بينما يتحول الشريف إلى شخص لا يفهم اللعبة.

> **أي زمن هذا الذي أصبحت فيه النزاهة سذاجة والضمير تهمة والثبات على المبدأ تخلفا**

يُصفق للباطل حتى يبدو حقا ويُشكك في الحق حتى يبدو كأنه يحتاج إلى إثبات.

وعندما يصبح هذا الإنسان جاهزا تستقبله السياسة بالأحضان.

لا أحد يسأله ماذا قدم للوطن بل من يقف خلفه. لا أحد يفتش في نزاهته بل في شبكة علاقاته. أما المبادئ فهي في سوق السياسة أشبه بربطات العنق تُبدَّل مع كل مناسبة وتُغيَّر مع كل مصلحة.

ثم تبدأ المسرحية الكبرى...

إذا سرق قالوا "ذكي... عرف من أين تؤكل الكتف."

وإذا احتال قالوا "يعرف كيف يعيش."

وإذا باع مواقفه قالوا "سياسي واقعي."

أما إذا رفض الرشوة وتمسك بكلمته وحافظ على ضميره، ابتسموا ساخرين وقالوا "مسكين... لا يعرف مصلحته."

أي زمن هذا الذي أصبحت فيه النزاهة سذاجة والضمير تهمة والثبات على المبدأ تخلفا، بينما صار تبديل القناعات عند أول إغراء مرونة وحنكة وذكاء؟

ثم نسأل بدهشة مصطنعة لماذا تنهار مؤسسات الدولة؟

وكأن المؤسسات تسقط وحدها، لا لأنها بُنيت على بيوتٍ علمت أبناءها أن الواسطة أقوى من القانون ومدارس خرجت ناجحين بلا أخلاق وجامعات منحت ألقابا أكثر مما صنعت ضمائر وإعلام يبيع الحقيقة لمن يدفع أكثر.

ولعل أكثر المشاهد إيلاما وسخرية في آنٍ واحد، أن ترى بعض من أفسدوا البلاد يعودون من بيت الله الحرام ويستقبلون المهنئين بالورود والتهاني والدعوات، بينما تلاحقهم ملفات الفساد أو تُنفذ بحق بعضهم أوامر قبض أو تُكشف قضاياهم وهم ما زالوا يتلقون عبارات "حجٌ مبرور وسعيٌ مشكور."

يا للمفارقة...ليس لأن الحج موضع سخرية، فالحج من أعظم العبادات وإنما لأن بعض النفوس ظنت أن الطواف حول الكعبة قد يمحو حقوق الناس، وأن ماء زمزم يغسل الأموال المنهوبة وأن صورة بثياب الإحرام تكفي لتلميع سيرةٍ سودتها الرشاوى والصفقات.

الدين لم يكن يوما غطاء للفاسدين بل كان أول من يحاسبهم. والعبادة لا تمنح حصانة من العدالة ولا تعفي أحدا من حقوق العباد. فالمال العام لا يُغسل بماء زمزم وإنما يُغسل برده إلى أصحابه وإقامة العدل.

إن أخطر أنواع الفساد ليس الذي يسرق خزينة الدولة فقط بل الذي يسرق قدسية الدين، فيحوّل الشعائر إلى ديكور والتقوى إلى صورة والضمير إلى ثوبٍ موسمي يُلبس في الحج ويُخلع عند أول صفقة.

الحقيقة المؤلمة أن الأوطان لا يهزمها الفاسدون وحدهم، بل تهزمها الثقافة التي تبرر الفساد وتمنح الانتهازية لقب الذكاء وتجعل الصمت عن الخطأ حكمة، وتُقنع الناس بأن تغيير المبادئ نوع من الواقعية.

وحين تصبح القيم سلعة والضمير عبئا والأمانة استثناء، فلا حاجة للبحث عن الفاسدين... لأن مصانعهم ستكون قد نجحت في إنتاج أجيال كاملة.

الدول لا تسقط عندما يكثر اللصوص بل عندما يقل المستحيون.

ولا تنهار عندما يعلو صوت الباطل بل عندما يصمت أصحاب الحق.

لأن انهيار القيم يسبق دائما انهيار الجدران، وسقوط الضمير هو أول إعلان غير رسمي... لسقوط الوطن.

د.إياد العنبر:

«صولة الفجر» بين العدالة والتسوية

هل يتحول الحساب إلى صفقة

*مجلة«المجلة»اللندنية

قرأنا في حكايات «ألف ليلة وليلة» عن مغارات يخزن فيها الذهب والفضة والأموال، وتحتفظ ذاكرتنا بهذه الصور التي جسدتها أفلام الرسوم المتحركة. لكننا اليوم نشاهدها في القنوات الفضائية والتقارير الصحافية التي تناقلت أخبار «صولة الفجر» التي بدأت باعتقال قيادات حزبية كبيرة ونواب في البرلمان العراقي ومسؤولين كبار في الدولة بتهم الفساد.

صدمة الشارع العراقي لم تكن تجاه صولة لمحاربة الفساد، رغم أنها المرة الأولى التي يتم فيها اعتقال شخصيات بهذا المستوى السياسي وتتمتع بحصانة برلمانية، وإنما في مشاهد عرض كمية الأموال بالدينار العراقي والدولار الامريكي والمصوغات الذهبية التي تم ضبطها في منازل الذين تم اعتقالهم. في حين كان أكثر من ٥ ملايين موظف عراقي، ومليوني متقاعد ومشمول برواتب الرعاية الاجتماعية يترقبون رواتبهم الشهرية التي تأخرت بسبب نقص السيولة في خزائن الدولة.

الحديث عن الفساد في بلد مثل العراق، لا يحتاج إلى التدقيق في تقارير المؤسسات الدولية، كمنظمة

«الشفافية الدولية» مثلا أو غيرها، إذ يكفي أن تكون هناك جولة في شوارع بغداد أو بين المحافظات الوسطى والجنوبية، وحتى الشمالية (كردستان العراق)، لتجد دلالات واضحة على تراكمات الفساد. فمدخل العاصمة العراقية بغداد عبارة عن طرقات خربة تنتشر فيها حواجز أمنية غير منظمة، رغم الحديث عن تخصيص ملايين الدولارات لتأهيلها. وإذا تجولت بين مناطق بغداد ستجد بنايات شاهقة تحمل عناوين مشاريع استثمارية، لكن لو جرى التدقيق في الجهات المالكة لها ستجدها تابعة لأحزاب السلطة، أو لمافيات قريبة من القوى السلطوية، أو لشخصيات يمكن وصفها بالمافيات الصاعدة، أو لطبقات رجال الأعمال الطفيلية التي صعدت إلى مصاف رجال الأعمال بسبب علاقتها المشبوهة بقوى النفوذ السياسي.

تكفي جولة واحدة في مناطق العاصمة بغداد لتكون مؤشرا على مظاهر الفساد في العراق. إذ تشاهد في شوارع العاصمة التجارية عجلات فارهة من أرقى الماركات العالمية تصل قيمتها إلى عشرات الآلاف من الدولارات، ولكنها تسير في شوارع أغلبها متهالكة وأرصفة شبه محطمة، ومناطق تجارية تعبر عن تلوث بصري. لعل هذه أبسط دلالات الفساد التي لا تحتاج إلى تقارير دولية تؤشر على تغول الفساد في العراق.

فجوة في تعريف الفساد

تعترف جميع القيادات السياسية في العراق بوجود الفساد، وتتفق على تشخيص مواطنه. لكن لا توجد إرادة واضحة لمكافحته أو وضع حدود له، لأن الجميع بدأ يتعايش معه ويعده ظاهرة طبيعية لا توجد ضرورة للتمرد عليها أو محاربتها. المفارقة، أن المواطنين أصبحوا منشغلين بمتابعة أخبار الفساد، حتى تعودنا على سماع سرقات وصفقات فساد بملايين ومليارات الدولارات. وهذه الأرقام المرعبة تقارب ميزانية دول مثل الأردن وسوريا ولبنان.

لكن المشكلة الأهم هي الفجوة في تعريف وتحديد الفساد بين المواطن والسياسي. إذ يعتقد السياسي أن سرقة أموال الدولة من خلال العقود والاستثمارات المشبوهة، والسيطرة على المال العام والاستحواذ على مؤسسات وأراضي الدولة والشراكة مع مافيات تسمي نفسها «رجال أعمال»، ليس فسادا، وإنما جزء من التقاسم المحاصصاتي بين «زعامات» المكونات السياسية لاقتصاد ريع الدولة.

> **لا يرتبط الفساد فقط بالأموال، وإنما قد يشمل المتاجرة بالمواقع أو النفوذ**

لذلك، ينطبق توصيف منظمة «الشفافية الدولية» على العراق، عندما عرفت الفساد بأنه «سوء استخدام السلطة المعهودة للقادة السياسيين بهدف زيادة المنفعة الخاصة لزيادة السلطة أو الثروة، ومن هنا لا يرتبط الفساد السياسي فقط بالأموال، وإنما قد يشمل المتاجرة بالمواقع السياسية أو النفوذ السياسي على سبيل المثال، وتغيير أو إصدار بعض القوانين لمصلحة فئة أو شركة معينة».

وهذا ما حصل فعلا في تشريع مجلس النواب العراقي في ٢٠٢٥، التعديل الثاني على قانون العفو العام رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٦. إذ تم إقرار تسوية تقوم على منح المحكومين بسرقة المال العام عفوا في مقابل استحصال الأموال المترتبة بذمتهم إلى الجهات المتضررة. في حين تم تجاهل مبدأين أساسيين في

مكافحة الفساد، أولهما، سوء استغلال الوظيفة العامة، والثاني، عدم معالجة تضخم الثروات التي يكون مصدرها سرقة أموال الدولة.

الأموال مقابل الحرية

صحيح أن قانون العفو العام كان محددا بجرائم فساد قبل ٢٠٢٥، ولكن يبدو أنه أسس قاعدة عامة لمحاربة الفساد، ألا وهي تسوية إعادة الأموال مقابل الحرية. وكان هذا واضحا في حديث رئيس الوزراء علي الزيدي بعد عملية «صولة الفجر»، إذ أكد على استمرار صولة مكافحة الفساد، مطالبا «كل من لديه أموال عامة، نريده أن يُرجع الأموال إلى أهلها. أموال الشعب ترجع إلى الشعب».

الكلمات لـم تعد قادرة على التعبير عن مشاعر الإحباط واليأس لـدى العراقيين وهم يرون ثرواتهم تهدر وتتم سرقتها أمـام أعينهم، ويرون الطبقة السياسية وحاشيتها تزداد ثراء في مقابل تزايد أعداد الفقراء

> **تعترف جميع القيادات السياسية في العراق بوجود الفساد**

ربما تكون هذه التسوية من الناحية العملية تحقق أحد أركان حملة مكافحة الفساد، والتي تتمثل باستعادة الأموال. ولكنها لا تحقق الغاية الرئيسة في القضاء على الفساد. لا سيما أن الفساد تغولَ على الدولة وأصبح هو الوجه الآخر لجماعات الدولة الموازية التي تفرض نفسَها بقوة السلاح والنفوذ السياسي والفساد المالي والإداري. ولكن خطورة الفساد في العراق أنه لم يعد يقتصر على مظاهر الفساد السياسي والمالي والإداري، وإنما هناك تقبل اجتماعي وثقافي للفاسدين باعتبارهم شخصيات عامة.

إلى ذلك كشفت «صولة الفجر» عن عورة شرعية الانتخابات الأخيرة، إذ إن هناك أكثر من شخصية برلمانية فازت فيها بسبب المال السياسي. ولا يزال القضاء يحقق في الأموال التي حصل عليها المتهمون من أعضاء مجلس النواب خلال حملاتهم الانتخابية من شخصيات متهمة بالفساد اعترفت بدفع الأموال إلى هؤلاء البرلمانيين. ولذلك فإن الحديث عن تسوية إعادة الأموال لا يمكنها أن تحجب هكذا فضيحة عن منظومة سياسية أصبح التداخل بين الفساد والسياسة فيها واضحا بهذا الشكل.

ومن جانب آخر، قد يكون مبدأ الأمـوال مقابل الحرية. يعبر عن نية صادقة في استعادة الأموال إلى خزينة الدولة. ولكن طوال ٢٣ عاما تتحدث مؤشرات ومعطيات عن أن ما لا يقل عن ١٥٠ مليار دولار مـن صفقات الفساد، تم تهريبها إلى الخارج منذ ٢٠٠٣، كما صرح بذلك رئيس الجمهورية الأسبق الدكتور برهم صالح في ٢٠٢١. وهذا الرقم الفلكي، يجعل موضوع استعادة الأمـوال من الفاسدين معركة يجب أن لا تنحصر حدودها داخل العراق، لأن النسبة الأكبر من المبالغ تم تهريبها خارج العراق.

حدود لا تمس

التداخل الخطير بين الفساد والسياسة، بات يفرض حدودا واضحة جدا على أي محاولة للحكومة أو الجهات المختصة بمكافحة الفساد. إذ لا يمكن أن نتصور أن تكون القيادات السياسية التي أنتجت هذه الحكومة وتسيطر على البرلمان، ضمن أي حملة لمحاربة الفساد. لأن هذا التصور يحمل مغالطة منطقية، إذ كيف يمكن

أن تقبل قيادات تسيطر على المنظومة السياسية الحاكمة أن تسلم قرارها ومقدراتها وتتنازل عن نفوذها لحكومة هي تشكلها وتختار وزراءها فالحكومة وفق الأعراف التي أسستها المنظومة الحاكمة، ليست مهمتها إدارة وظائف الدولة، وإنما إدارة صفقات ومصالح القوى السلطوية. وعلى هذا الأساس، ربما يقبل الفاعلون السياسيون بالتضحية بشخصيات وعناوين محددة، ولكنهم لم ولن يقبلوا أن تتجاوز أي حملة لمكافحة الفساد حدودها العليا باستهداف قيادات الصف الأول.

التفكير بالتمني

ويمكن هنا استعارة التوصيف الذي نشره الصحافي رياض محمد في تعليقه على «صولة الفجر»، إذ قال: «يبدو أن الأمنيات تتداخل كثيرا عندما نرفع مطالب محاربة الفساد، في منظومة سياسية أسست ركائز الفساد وثبتت أوتـاده في جسد النظام السياسي. وأصبحت السياسة والفساد متداخلتين بطريقة معقدة جدا».

ورغم أن الكلمات لم تعد قادرة على التعبير عن مشاعر الإحباط واليأس لدى العراقيين وهم يرون ثرواتهم تهدر وتتم سرقتها أمام أعينهم، ويرون الطبقة السياسية وحاشيتها تزداد ثراء في مقابل تزايد أعداد الفقراء، ويرون الحكومات المتعاقبة ترفع شعار محاربة الفاسدين، لكنها لم تتخذ خطوة واحـدة لمحاربته ومواجهته.

على الحكومة أن تدرك تماما أنه من الصعب جدا الحصول على ثقة المواطن، ومن السهل جدا أن تفقدها في أي خطوة تتخذها تجاه محاربة الفساد

لكن، أن تبدأ خطوات واضحة وجدية باتجاه تقليل مساحة الفساد، ومحاسبة شخصيات سياسية كانت تملأ الفضاء العام صراخا وصخبا بحديثها عن ملفات فساد، فهذه بداية مهمة لاستعادة جزء من ثقة الشعب المفقودة بالحكومة.

لذلك، التمني هو استكمال صولات محاربة الفساد، وفتح الملفات التي أسست للفساد. ولعل أولها التدقيق في الحسابات الختامية لموازنات الدولة في السنوات السابقة، وتحديد أبواب هدر المال العام فيها، ومن ثم، محاسبة ومساءلة كل المتورطين.

أيضا، هناك ضرورة لفتح ملفات العقود الاستثمارية في جميع الـوزارات التي تعد البوابة الرئيسة لنهب المال العام والاستيلاء على مؤسسات الدولة مـن خـلال منح عقود استثمارية بين المكاتب الاقتصادية للأحزاب التي تسيطر على هذه الوزارة أو تلك.

> **هناك ضرورة لفتح ملفات العقود الاستثمارية في جميع الوزارات**

كذلك، على الحكومة أن تدرك تماما أنه من الصعب جدا الحصول على ثقة المواطن، ومن السهل جدا أن تفقدها في أي خطوة تتخذها تجاه محاربة الفساد. لذلك فإن استمرار حملة مكافحة الفساد يجب أن لا تقف عند حدود معينة، وأن لا يستثنى منها أحد، أو في أقل تقدير يجب ضرب حاشيات العناوين السياسية الكبيرة التي تعد الأذرع الاقتصادية لها في مؤسسات الدولة.

أما الخطوة الأكثر عملية في محاربة الفساد، فيجب أن تكون ملامحها واضحة في إدارة موارد الدولة في موازنة ٢٠٢٧، والتي يجب أن تعتمد على فلسفة جديدة في الإنفاق وتعظيم الموارد وسد ثغرات هدر المال العام ومنع سرقته.

محمد عبد الجبار الشبوط:

ليس بالاعتقالات وحدها

من منظور الفلسفة الحضارية، لا يكفي اعتقال بعض سراق المال العام، مهما كانت مناصبهم، للقضاء على الفساد. فهذا الإجراء، على أهميته، يعالج النتائج أكثر مما يعالج الأسباب.

الفلسفة الحضارية تنظر إلى الفساد بوصفه مرضا يصيب المركب الحضاري كله، وليس مجرد انحراف أخلاقي لأفراد. ولذلك فإن محاربة الفساد ينبغي أن تكون مشروعا حضاريا متكاملا، لا حملة أمنية أو قضائية فقط.

فالقضاء على الفساد يتطلب أولا إقامة دولة المؤسسات التي تكون فيها السلطة خاضعة للقانون لا للأشخاص، وتكون المناصب تكليفا لا غنيمة. كما يتطلب بناء قضاء مستقل، وأجهزة رقابية محصنة من التدخل السياسي، وإدارة عامة تعتمد الكفاءة والشفافية بدل المحاصصة والولاءات.

ويتطلب أيضا إصلاح النظام السياسي إذا كان هو نفسه منتجا للفساد. فإذا كانت قواعد توزيع السلطة والثروة تشجع على تقاسم الغنائم بين القوى السياسية، فإن اعتقال بعض الأفراد لن يغير طبيعة النظام، بل سيأتي فاسدون جدد ليحلوا محل من أُبعدوا.

ومن الناحية الاقتصادية، لا يمكن تجاهل دور الاقتصاد الريعي. فحين تعتمد الدولة على توزيع

الريع النفطي أكثر من اعتمادها على الإنتاج، تتحول السلطة إلى مصدر للثروة، ويصبح الصراع على المناصب صراعا على السيطرة على المال العام. ولذلك فإن تنويع الاقتصاد، وتشجيع الاستثمار والإنتاج، وتقليص فرص الاحتكار، كلها أدوات أساسية في مكافحة الفساد.

أما على المستوى الثقافي، فإن المجتمع يحتاج إلى ثقافة النزاهة. فلا يكفي أن يخاف المسؤول من العقوبة، بل ينبغي أن يشعر بأن الأمانة قيمة حضارية، وأن الاعتداء على المال العام هو اعتداء على المجتمع كله. وهنا يأتي دور التربية، والتعليم، والإعلام، والمؤسسات الدينية والثقافية.

ومن زاوية الفلسفة الحضارية، فإن جوهر القضية هو الانتقال من ولاية المصالح إلى ولاية القيم. فالفساد ليس مجرد سرقة للأموال، بل هو انقلاب في منظومة القيم؛ إذ تصبح المنفعة الشخصية أعلى من العدالة، والولاء للأشخاص أعلى من الولاء للقانون، والغنيمة أعلى من الخدمة العامة.

لذلك فإن اعتقال الفاسدين ضرورة، لكنه يمثل بداية العلاج لا نهايته. وإذا لم يترافق مع إصلاح سياسي، وقانوني، وإداري، واقتصادي، وثقافي، فسوف يتحول إلى معالجة دورية للأعراض، بينما يستمر المرض في إنتاج فاسدين جدد.

وباختصار، يمكن صياغة المبدأ الحضاري على النحو الآتي:

إن الفساد لا يُهزم باعتقال الفاسدين وحدهم، وإنما يُهزم ببناء دولة تجعل الفساد استثناء صعبا لا قاعدة سهلة، وتجعل النزاهة نتيجة طبيعية لمنظومة الحكم، لا فضيلة فردية نادرة.

وهذا هو الفارق بين مكافحة الفساد بوصفها إجراءات أمنية وقضائية، وبناء الدولة الحضارية الحديثة بوصفه مشروعا يزيل البيئة التي ينتج فيها الفساد من الأساس.

هذا هو الفارق بين مكافحة الفساد وبناء الدولة الحضارية الحديثة

د.محمد نور الدين:

قمة «الناتو»: تركيا تُخاطر بعلاقاتها مع إيران

أعدّت تركيا كلّ التدابير اللازمة لتكون قمّة زعماء دول حلف «الناتو»، في عاصمتها أنقرة، «قمّة تركيا»، التي أرادت عبرها أن تُظهر موقعها الأساسي ودورها المحوري في أكبر منظمة عسكرية في العالم.

وبرز، في هذا السياق، حرص أنقرة على تظهير علاقتها «الممتازة» بواشنطن، وهو ما تجلّى في الاستقبال الاستثنائي الذي حظي به الرئيس الامريكي، دونالد ترامب، في القصر الرئاسي، والذي شاركت فيه فرق من الإنكشارية، وأخرى تمثّل الدول الست عشرة التي أسّسها الأتراك عبر تاريخهم، فضلاً عن طائرات مقاتلة رسمت في

السماء العلم الامريكي.

وفي حين وصفت الصحف التركية الموالية الزيارة بـ«التاريخية»، مشبّهةً ترامب بـ«بابا نويل»، الذي أتى حاملاً الهدايا لتركيا، بدا الحديث الودّي بين الرئيسَين، وما أُطلق خلاله من وعود، متّسقاً مع تلك الصورة.

إذ قال ترامب إنه «لولا تركيا لما حضر المؤتمر»، مشيداً كالعادة بإردوغان و«جيشه القوي».

وأشار إلى أن «لدينا كيمياء جيدة جداً مع إردوغان. إنه زعيم عظيم. لقد دعاني فلبّيتُ الدعوة»، مذكّراً بإطلاق سراح القس الامريكي، أندريه برونسون، عام ٢٠١٨، بقوله: «حينها اتصلت بإردوغان وأطلق سراح برونسون».

ومن جهته، لفت الرئيس التركي إلى أن «وجود الصديق العزيز ترامب حالياً في قمة أنقرة، يمنحنا المزيد من القوة. وأريد أن أعبّر عن أهمية هذه الزيارة إلى أنقرة».

وفي حين تتطلّع تركيا إلى تعزيز قدراتها العسكرية بالعودة إلى برنامج إنتاج طائرات «إف ٣٥» المقاتلة المتطوّرة، والذي كانت أُخرجت منه بعد شرائها منظومة «أس ٤٠٠» من روسيا إثر انقلاب ٢٠١٦، وعد ترامب ببيع تركيا خمساً من تلك الطائرات، وقال: «ولم لا؟ سنفكّر بالتأكيد في شيء ما»، ليردّ عليه إردوغان بأن «لديه وعداً لنا في ما يتعلّق بخمس طائرات من طراز إف ٣٥. السيد ترامب يحافظ دائماً على كلمته، وأعتقد أنه سيتمّ اتخاذ قرار جيّد». على أن أيّ قرار من النوع المذكور لن يكون محبّذاً بالنسبة إلى إسرائيل واليونان اللتين تعتبران أنه يهدّد تفوّقهما الجوي في المنطقة؛ وفي هذا الإطار، نبّه رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في مقابلة مع

> **سعت تركيا إلى إبراز ثقلها داخل الحلف وتعزيز شراكتها مع واشنطن**

شبكة «سي إن إن»، إلى أن منح تركيا مقاتلات «إف ٣٥» «سيدمّر توازن القوى في الشرق الأوسط»، وهو «لن يجلب الاستقرار، بل سيقود إلى مزيد من العدوان» -على حدّ زعمه- معتبراً أن أنقرة «ليست نموذجاً للحليف الامريكي».

كذلك، فإن إعادة تركيا إلى برنامج «أف ٣٥» يتطلّب موافقة «الكونغرس» الذي أقرّ، عام ٢٠٢٠، قانوناً يمنع عودة تركيا إلى البرنامج المذكور طالما أنها تحتفظ بمنظومة «إس-٤٠٠».

وفي هذا الإطار، أعلن ١٨ عضواً في مجلس النواب، بقيادة الديمقراطية دينا تيتوس، معارضتهم أيّ صفقة محتملة مع أنقرة حول «أف ٣٥»، معتبرين أن بيع هذه المقاتلات لتركيا في ظلّ استمرار وجود المنظومة الروسية لديها «سيشكل انتهاكاً للقانون الامريكي والعقوبات المفروضة على أنقرة»، بحسب ما نقله موقع «أكسيوس».

لكن ترامب كان أعلن أيضاً أنه سيرفع العقوبات الامريكية على تزويد تركيا بقطع غيار لطائراتها العسكرية، والمعروفة بقانون «CAATSA» الذي يفرض عقوبات على الشركات العسكرية التركية التي تتعامل مع روسيا، قائلاً: «لا نريد فرض عقوبات على الأصدقاء»، مضيفاً أن «تركيا كانت أكثر ولاء من دول أخرى»، في إشارة إلى الحلفاء الأوروبيين.

ويأتي ذلك في وقت تسعى فيه تركيا إلى فرض صورتها القوية على أعضاء الحلف، وإشعارهم بأن دورها أساسي للدفاع عنهم في مواجهة التهديدات الآتية من الجناحَين الشرقي والجنوبي.

ولكن تركيا لا تريد أن تؤدّي هذا الدور مجاناً أو خوفاً، بل تريد أن تقايضه بمكتسبات سياسية، ليس أقلّها عودة الحوار مع أوروبـا، وتسهيل ضمّها إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، والمشاركة في خططه الدفاعية. ولا يزال التكتّل يرفض هذه العضوية بدعوى بمعايير الديموقراطية والقانون وحقوق الإنسان التي لا تفي بها تركيا بالنسبة إليه، علماً أن الأوروبيين لا يحرّكون الآن ساكناً إزاء حملة إردوغان على المعارضة، والتي تشمل الاعتقالات والملاحقات وتوظيف القضاء ضدّ أبـرز الخصوم، وخصوصاً حزب

«الشعب الجمهوري». لكن التحدّي الأكبر الذي يواجه تركيا، يتمثّل في انتقال الحلف من نسخته التقليدية خلال الحرب الباردة، والتي كان لأنقرة دور كبير فيها في مواجهة الشيوعية، إلى نسخته الثانية الضعيفة، منذ التسعينيات حتى الآن، وصولاً إلى محاولات إقرار النسخة الثالثة، والتي تستهدف توجيه تركيز «الناتو» إلى الشرق، لمواجهة روسيا وإيران، وخلفهما الصين. ويواجَه احتمال انخراط تركيا في تلك الصيغة انتقادات كثيرة حتى داخل البلاد، من منطلق أنه سيورّطها في تحدّيات هي في غنى عنها، وغير معروفة التداعيات.

وممّا يحفّز تلك الانتقادات، أن إردوغان، الذي كان أعلن أنه يتطلّع إلى تأدية دور في تحسين العلاقات الإيرانية – الامريكية، لا يخفي جموحه إلى تبوّء موقع قيادي عالمي، ومن بوّابة حلف «الناتو» بالذات، وهو ما جعله يسكت مثلاً على إعلان ترامب أنه أعطى تعليماته، من أنقرة بالذات، لضرب إيران، ووصفه الإيرانيين بـ«الأشرار والحثالة».

كما إن أنقرة لا تمانع مطلب ترامب رفع حجم مساهمتها في الإنفاق الدفاعي لـ«الناتو»، كونها أصلاً توجّه الكثير من إمكاناتها لتطوير القدرات العسكرية. ويضع هذا الأداء تركيا أمام تحدّيَين: تخصيص الجزء الأكبر من ميزانيتها ومواردها للإنفاق العسكري في إطار «الأطلسي»، واحتمال تردّي علاقاتها مع كلّ من روسيا وإيران أولاً، والصين ثانياً، خصوصاً أنها تقع على حدود الدول التي تستهدفها النسخة الجديدة من الحلف، ويراد منها أن تؤدي دوراً ريادياً فيها، مع ما يستتبعه ذلك من احتمالات تصعيد التوتر، ونشوب حروب، ومخاطر على أمن البلاد واستقرارها.

أمّا الحلفاء الأوروبيون، ورغم أنهم حاولوا مقاومة طلب ترامب رفع مساهمة الدول الأعضاء في الإنفاق الدفاعي لـ«الناتو»، من ٢ في المئة من إجمالي الناتج القومي لها، إلى ٣٫٥ في المئة عام ٢٠٢٩، ثمّ إلى ٥ في المئة عام ٢٠٣٥، فإنهم بدأوا بالفعل سلوك هذا المسار.

ومع ذلك، فإن أداءهم لا يروق ترامب الذي لا يفتأ يهدّدهم بأنه لن يدافع عن أوكرانيا، ولا عن أوروبا، إذا لم يرفعوا مساهمتهم تلك، مهاجماً مواقفهم من الحرب على إيران.

> **طموحات تركيا ما زالت تصطدم بعقبات امريكية وأوروبية وإقليمية**

وفي السياق، أعلن ترامب، أمس، أن «قادة الناتو شددوا على ضرورة رفع الإنفاق الدفاعي»، مشيراً إلى «(أننا) سنرى مع الرئيس الأوكراني ما يمكننا تقديمه لبلاده»، في حين جاء في البيان الختامي الصادر عن القمة أن «القادة أعلنوا زيادة الإنفاق الدفاعي، وتعهّدوا بتوسيع القدرات الصناعية العسكرية»، كما «جدّدوا دعمهم لأوكرانيا، وتعهّدوا بتقديم مساعدات عسكرية لها بقيمة ٧٠ مليار يورو في ٢٠٢٦».

أيضاً، شدّد البيان على «تطوير قدرات الحلف العسكرية بما في ذلك الدفاع الجوي والصاروخي»، مشيراً إلى أن «القادة أكدوا التزامهم بالدفاع الجماعي، وأن أيّ هجوم على دولة عضو يعدّ هجوماً على الحلفاء».

وفي قراءتها مجريات القمّة، رأت صحيفة «جمهورييات» أن ما جرى الاتفاق عليه «يفرض على تركيا إنشاء هياكل جديدة تتمحور حول حلف الناتو، وأن تكون منظومة الأمن التركية الشاملة أكثر اندماجاً بالحلف. ولا يضير ذلك زعيماً طامحاً مثل إردوغان».

ولفتت الصحيفة إلى أن «ما يدفع بإردوغان إلى سلوك هذا المسار أيضاً، رغبته في نيل رضى الأوروبيين والامريكيين، وسكوتهم عن الممارسات القمعية التي يقوم بها الحزب الحاكم في تركيا ضدّ المعارضة، وتطلّعه إلى إجبار الكرد على القبول بما سيطرحه عليهم من حلول لا توفّر لهم مطالبهم في ترجمة هويتهم الثقافية واللغوية، ليصل الى منتهى السعي، وهو تعديل الدستور وتجديد ولايته الرئاسية للمرة الرابعة».

بيان في الذكرى السنوية الأولى لحرق الأسلحة

أكدت إدارة حركة التحرر الكردستانية، في الذكرى الأولى لحرق الأسلحة، إصرارها على استراتيجية النضال السياسي الديمقراطي، مشيرة إلى أن تقاعس حكومة حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية عن اتخاذ أي خطوة يُعد نهجاً خاطئاً في العملية.

وبمناسبة الذكرى الأولى لحرق الأسلحة، أصدرت حركة التحرر الكردستانية بياناً إلى الرأي العام جاء فيه:

«يصادف اليوم الذكرى السنوية الأولى لمراسم حرق الأسلحة في ١١ تموز ٢٠٢٥، قامت الرئيسة المشتركة للمجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني بسي هوزات مع ٢٩ من رفاقها بحرب أسلحتهم في ١١ تموز من العام الماضي أمام مغارة جسنا التاريخيّة قرب السليمانيّة، حظيت مراسم حرق الأسلحة، التي أقيمت بحضور حشد كبير من الصحفيين، بمتابعة عالميّة واسعة، واعتُبرت خطوة هامّة نحو الحلّ السياسي الدّيمقراطي للقضيّة الكرديّة في تركيا.

وفي دعوته للسلام والمجتمع الديمقراطي في ٢٧ شباط، أوضح القائد آبو أسباب القضيّة الكرديّة وسبل حلّها بطريقة فريدة ومثيرة للاهتمام، وأكّد أنّ الوقت قد حان لحلّ ديمقراطي قائم على الاعتراف بوجود الكرد، ولتحقيق ذلك، دعا إلى حلّ حزب العمال الكردستاني وإنهاء الكفاح المسلح ضدّ تركيا، وعقب هذا النداء، أعلنّا وقف إطلاق النار في ١ آذار ٢٠٢٥. وعقد حزب العمال الكردستاني مؤتمره الثاني عشر في الفترة ما بين ٥ ـ ٧ أيار، وقرّر حلّ نفسه وإنهاء الكفاح المسلح ضدّ تركيا، وتقرّر أن يتولّى القائد آبو تنفيذ هذه القرارات.

وفي إطار هذا القرار، قامت الرئيسة المشتركة لمجلسنا التنفيذي، بسي هوزات، ورفاقها بحرق أسلحتهم تعبيراً عن إرادتهم وتصميمهم على تغيير الاستراتيجية وتبنّي استراتيجية السياسة الديمقراطية، ولإظهار هذه الإرادة الرّاسخة، تولت بسي هوزات مسؤولية هذه المجموعة، كما أُقيم حفل حرق الأسلحة كرمز لتغيير الاستراتيجيّة.

وقالت رفيقنا بسي هوزات، المسؤولة عن مجموعة الثلاثين شخصاً، إنّه لكي يتحقّق هذا التغيير الاستراتيجي، كما ذكر القائد آبو في دعوته بتاريخ ٢٧ شباط، يجب استيفاء الشروط القانونيّة والسياسيّة، وكان حفل حرق

الأسلحة بمثابة إعلان عدم العودة إلى استراتيجيّة الكفاح المسلّح، ومقابل هذه الإرادة، كان ينبغي على الدّولة التركيّة اتخاذ خطوات قانونيّة وسياسية لتنفيذ استراتيجية النضال السياسي الدّيمقراطي، إلا أنّه وبالرغم من مرور عام، لم تُتخذ أيّة خطوة.

خلال هذه العمليّة التّي استمرّت عاماً، اتخذت حركتنا التحرُّرية خطوات أحاديّة الجانب للوفاء بالمتطلّبات القانونيّة والسياسيّة، أعلن الرفيق صبري أوك، عضو المجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني، للرأي العام أنّ الكريلا انسحبوا خارج حدود تركيا، تاركين المناطق التي كانت تُشكّل خطراً لنشوب الحرب، كان الهدف من هذا البيان هو توفير الأرضية للدّولة التركية لاتخاذ خطوات سياسيّة وقانونيّة، تصرّفت حركتنا التحرّرية بمسؤوليّة، لكنّ الدّولة لم تتّخذ أيّة خطوات، ولم تُهيئ الأرضيّة الاجتماعيّة لحلّ سياسي ديمقراطي، واستمرّت عن عمد التصورات والمواقف السلبيّة السابقة تجاه القائد آبو وحركتنا التحرُّرية.

من حين لآخر، أدلى الرئيس التركي ودولت بهجلي وبعض مسؤولي حزب العدالة والتنمية بتصريحات دعم وتوجيه للعمليّة، لكن هذه التصريحات لم تُنفّذ على أرض الواقع، على الرّغم من مرور عام على إظهار الإرادة لحرق الأسلحة، لم يُحرز أيّ تقدّم على الصعيدين السياسي والقانوني، وقد أثار هذا الأمر مخاوف وشكوكاً لدى الكرد والـرأي العام في تركيا والعالم بشأن نوايا الحكومة، في الذكرى السنوية الأولى لحرق الأسلحة، أصرّينا على استراتيجيّة النّضال السياسي الديمقراطي، لكن الحكومة لم تستجب لهذه الجهود والإصرار بسياساتها وموقفها.

مؤخراً، دار نقاش حول إصدار قانون إطاري أساسي الذي اقترحه القائد آبو، لم تُقدّم أيّ ردود على مقترحات القائد آبو المنطقيّة، ولم تُبلّغ حركتنا التحرُّرية بهذا الأمر، المحاور الأول والرئيسي للقانون السالف الذكر هو القائد آبو وحركتنا، ومع ذلك، يُوصف مشروع القانون بأنّه أحادي الجانب، ممّا يُبرز غياب الجدّية في التعامل مع القضيّة

> **تقاعس الحكومة عن اتخاذ أية خطوة ليس النهج الأمثل**

والعمليّة، والأهم من ذلك، أنّ القانون المزمع إعداده يرتكز فقط على إلقاء السلاح، وهذا يُظهر عدم التقييم الصحيح لهذه القضيّة التي مضى عليها مئة عام، يجب أن يكون هذا القانون، قبل كل شيء، هو القانون الذي يُحدّد مكانة القائد آبو والكوادر القيادية في حركتنا التحرّرية، ويُرسم مسار حلّ القضيّة الكرديّة، ورغم ذلك، فإنّ التصريحات التي تقول إن استبعاد قائدنا من هذا الأمر يعني تقويض عمليّة السلام والمجتمع الديمقراطي، لقد أكّد شعبنا وحركتنا التحرُّرية مراراً وتكراراً أنّ أيّ نهج بعيد كل البعد عن ظروف عمل القائد آبو وحياته الحرّة لن يُقبل، في هذه العملية، يجب أن تُدرك هذه الحقيقة قبل كل شيء.

في الذكرى السنوية الأولى للذكرى الحادية عشرة لحرق الأسلحة في ١١ تموز، نؤكّد نحن، الحركة التحرّرية، إصرارنا على استراتيجية النضال السياسي الديمقراطي، بعد مرور عام على حلّ حزب العمال الكردستاني وانتهاء الكفاح المسلح، فإن تقاعس حكومة حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القوميّة عن اتخاذ أيّة خطوة ليس النهج الأمثل، من الواضح أنّنا نتّبع النهج الأكثر منطقيّة استناداً إلى تجارب إنهاء الحرب، من المعلوم أنّنا نفعل ذلك في إطار ترسيخ الحياة الديمقراطيّة والحرّة لشعوبنا، تقع على عاتقنا جميعاً مسؤوليّة بناء تركيا ديمقراطيّة تنعم فيها شعوبنا بالحريّة على أساس الاندماج الديمقراطي، يجب على الشعب الكردي وجميع شعوب تركيا الاضطلاع بمسؤولياتها على أكمل وجه لبناء تركيا كهذه، وسنؤدي مسؤوليتنا من الآن فصاعداً، وفقاً لمسؤوليّتنا تجاه شعوبنا، وفي إطار بيان القائد آبو للمجتمع الديمقراطي».

الحرب على ايران..
تغطية تحليلية وتوثيقية خاصة

وساطة تُعيد واشنطن وطهران إلى حوار حذر

***المرصد/فريق الرصد والمتابعة**

أعلن الرئيس الامريكي دونالد ترمب الجمعة ١٠ يوليو ٢٠٢٦، أن الولايات المتحدة وافقت على إجراء محادثات مع إيران بعد أن طلبت طهران، عبر الوسطاء، مواصلة المفاوضات، لكنه أضاف أن وقف إطلاق النار المتفق عليه بين البلدين في يونيو (حزيران) قد «انتهى».

وكتب ترمب على منصة «تروث سوشيال» قائلاً: «طلبت منا جمهورية إيران الإسلامية مواصلة

المحادثات، ووافقنا على ذلك، لكن الولايات المتحدة أبلغتها، بعبارات لا لبس فيها، بأن وقف إطلاق النار قد انتهى».

وذكر موقع «أكسيوس» الامريكي أن باكستان وقطر ودولاً إقليمية أخرى توسطت في اللحظات الأخيرة لتهدئة التوترات بين الولايات المتحدة وإيران وإحياء المفاوضات، وفقاً لمصدرين من الدول الوسيطة. وقال أحدهما إن «جهوداً دبلوماسية مكثفة نجحت أولاً في التوصل إلى الاتفاق مع الجانبين على خفض التصعيد، ومن ثم تحديد موعد لجولة أخرى من المفاوضات بين الطرفين».

وذكر مصدر إقليمي أن الوسطاء يعتقدون أن الهجمات الإيرانية الأخيرة في هرمز كانت من تدبير عناصر داخل النظام الإيراني تُعارض «مذكرة التفاهم»، وتسعى إلى تقويضها.

الموعد المرجح لـ«اتفاق سلام دائم» مع إيران

ولم تنجح الصواريخ المجنحة ولا الغارات الجوية العنيفة التي شهدتها الأجواء الخليجية في إطفاء قنوات الدبلوماسية الخلفية بين واشنطن وطهران؛ إذ أكد مسؤول امريكي رفيع المستوى أن المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة وإيران بشأن صياغة اتفاق سلام دائم وشامل لا تزال مستمرة وخلف الأبواب المغلقة، على الرغم من التصعيد العسكري الضاري والمتبادل الذي اندلع يومي الأربعاء والخميس.

ونقلت وكالة أنباء "بلومبرغ" الامريكية، يوم الجمعة ١٠ يوليو ٢٠٢٦، عن المسؤول الذي آثر عدم الكشف عن هويته، قوله إن «الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بشكل قاطع بإيجاد حل دبلوماسي مستدام مع إيران». ووصف المسؤول المطلع المناقشات الجارية خلف الكواليس بأنها «محادثات فنية دقيقة ومتخصصة، تهدف جوهرياً إلى التوصل إلى اتفاق سلام دائم ومبرم بحلول منتصف أغسطس المقبل تقريباً».

ونقل موقع «أكسيوس» عن مصدر إقليمي من إحدى الدول الوسيطة قوله إن الوسطاء يعتقدون جازمين بأن الهجمات الإيرانية الأخيرة في مضيق هرمز واستهداف السفن الحربية والقواعد الامريكية كانت من تدبير وتخطيط عناصر متشددة داخل النظام الإيراني تعارض أصل مذكرة التفاهم وتسعى جاهدة إلى تقويضها لإحراج التيار البراغماتي.

وبناءً على هذا الخطر الوجودي للاتفاق، كشفت المصادر عن قيام مسؤولين بارزين من قطر، وباكستان، وتركيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية بإجراء اتصالات هاتفية مكثفة ومتعددة يوم الأربعاء مع مسؤولين في الإدارة الامريكية والحكومة الإيرانية، للسيطرة على رقعة الاشتعال الميداني وإعادة قطار التفاوض إلى مساره التقني.

خريطة الضربات الامريكية

واتسع نطاق الضربات الامريكية داخل إيران خلال ٤٨ ساعة، من مواقع بحرية وساحلية في الجنوب والجنوب الشرقي، إلى نقطة على خط السكك الحديدية في شمال شرقي البلاد، وفق بيانات القيادة

المركزية الامريكية «سنتكوم» وتقارير وسائل إعلام إيرانية رسمية وشبه رسمية.

وقالت «سنتكوم» إن القوات الامريكية نفذت، في ليلتين متتاليتين، ضربات على نحو ١٧٠ هدفاً. وشملت الجولة الأحدث نحو ٩٠ هدفاً؛ بينها أنظمة دفاع جوي، ومواقع مراقبة ساحلية، ومخازن صواريخ وطائرات مسيرة، وقدرات بحرية، وبنية لوجيستية عسكرية على امتداد الساحل الإيراني.

وكانت الجولة السابقة قد استهدفت أكثر من ٨٠ هدفاً، بينها مراكز قيادة وسيطرة، ورادارات ساحلية، وقدرات صواريخ مضادة للسفن، وأكثر من ٦٠ زورقاً صغيراً تابعاً لـ«الحرس الثوري» في مضيق هرمز وبالقرب منه.

وتوزعت الضربات على ثلاثة نطاقات رئيسية: منشآت بحرية وساحلية حول مضيق هرمز وبحر عمان، ومرافق عسكرية ولوجيستية في مدن وموانئ جنوبية، ونقطة سكك حديدية في غلستان ربطتها مصادر إيرانية بخط طهران-مشهد ومسارات تجارية برية.

قاليباف: مضيق هرمز لن يُفتح إلا بموجب «ترتيبات إيرانية»

ووجه رئيس البرلمان الإيراني، محمد باقر قاليباف، تحذيراً إلى الولايات المتحدة في ظل تبادل الجانبين ضربات جديدة، مؤكدا أن أي هجوم امريكي سيقابل برد مماثل.

وقال قاليباف، الذي يقود المفاوضات مع الولايات المتحدة ويعد أحد أبرز الشخصيات السياسية النافذة في إيران، في منشور على منصة «إكس»: «إذا ضربتم، فستتلقون الضربة».

وأضاف: «الولايات المتحدة لم تتعلم بعد أن سياسة الترهيب ونقض الوعود لم تعد بلا ثمن».

وأكد أن «مضيق هرمز لن يفتح إلا وفق الترتيبات الإيرانية، وليس عبر التهديدات الامريكية»، مضيفا: «لا تتخبطوا بلا جدوى، وإلا ستغرقون أكثر».

وجاءت تصريحات قاليباف بعد موجة جديدة من الضربات الامريكية، أعقبت إعلان الرئيس الامريكي دونالد ترمب، الأربعاء، اعتقاده بأن وقف إطلاق النار «انتهى».

الحرس الثوري يعلن إغلاق مضيق هرمز

الى ذلك و في تصعيد مفاجئ أعاد خلط الأوراق أعلن الحرس الثوري الإيراني يوم الاحد ٢٠٢٦/٧/١٢ إغلاق المضيق ومنع مرور السفن حتى إشعار آخر، متوعدا باستهداف قواعد الجيش الأمريكي في المنطقة إذا شن هجمات جديدة على إيران.

وجاء الإعلان الإيراني بغلق مضيق هرمز أمام حركة الملاحة بالكامل على إثر اتهام الحرس الثوري سفنا بمحاولة العبور عبر مسارات غير مصرح بها، واعتبار ذلك «تدخلا أجنبيا في تنظيم الملاحة بالمضيق».

وقالت بحرية الحرس الثوري، وفق ما نقله التلفزيون الإيراني، إن مضيق هرمز سيُغلق «حتى إشعار آخر» إلى حين انتهاء ما وصفته بالتدخلات الأميركية في المنطقة، مؤكدة أنه «لن يسمح بمرور أي سفن».

وبررت بحرية الحرس الثوري الإيراني قرار غلق مضيق هرمز بمحاولة سفن عدة الإبحار عبر مسار غير مصرح به، متجاهلة التحذيرات الإيرانية.

وأوضحت أن إحدى السفن -التي قالت إنها عرضت الأمن البحري للخطر بعد تعطيل أنظمتها- تعرضت لإطلاق نار تحذيري أدى إلى إيقافها.

الخامنئي يُشيع إلى جوار الإمام الرضا في المشهد

مشاركة ٤٣ مليون شخص في التشييع التاريخي

وصلت جنازة مرشد الثورة الايرانية علي الخامنئي يوم الخميس ٠٩ يوليو ٢٠٢٦ إلى محطتها الأخيرة في مشهد، المدينة التي اختارتها إيران لتغلق بها أطول وداع سياسي وديني في تاريخها الحديث. بعد طهران وقم والنجف وكربلاء، عاد الجثمان إلى المدينة المقدسة التي تضم مرقد الإمام الرضا، ليُوارى في موقع خاص داخل المرقد، في مشهد أرادته الجمهورية الإسلامية إعلان وفاء وولاء وتحد في آن واحد وذلك بعد أسبوع من مراسم الحداد، حيث وصلت التقديرات إلى مشاركة ٤٣ مليون شخص في التشييع التاريخي، من داخل البلاد، ونحو ١٠٠ دولة حول العالم.

واختُتمت مراسم التشييع التاريخية بعد مرافقة الجموع المليونية للجثمان حتى العتبة الرضوية المقدسة، فيما سجل أهالي مشهد والزائرون لحظات وداع مؤثرة لقائدهم الشهيد بعيون دامعة وقلوب يعتصرها الأسى، وسط مطالبتهم بالثأر لدمائه ودماء كل الشهداء.

واحتشدت أعداد كبيرة من الإيرانيين في شارعي شيرازي ونواب صفوي، رافعين رايات سوداء وخضراء وحمراء، فيما علت الهتافات المناهضة لامريكا وإسرائيل. وجابت السيارة التي تحمل جثمان خامنئي بين الحشود، في موكب بدا أقرب إلى استفتاء سياسي في الشارع منه إلى مراسم دفن تقليدية.

وجاءت مراسم مشهد بعد أيام من تشييع خامنئي في العاصمة طهران، ثم في قم، قبل نقل الجثمان إلى

العراق حيث أُقيمت مراسم مماثلة في النجف وكربلاء. وبهذا المسار، حاولت طهران أن تمنح الجنازة بعداً يتجاوز إيران، رابطاً المرشد الراحل بخريطة الرموز الشيعية الكبرى، من الحوزة في قم إلى العتبات في العراق، وصولاً إلى مرقد الإمام الرضا في مشهد.

وخلال التشييع، نفذت مقاتلات حربية إيرانية طلعات جوية في محيط منطقة المراسم، في رسالة عسكرية واضحة، خصوصاً أن البلاد لا تزال تحت ضغط الهجمات الامريكية المتجددة. لم يكن التحليق تفصيلاً احتفالياً فقط، بل جزءاً من لغة الدولة في جنازة رجل حكم إيران لنحو ٣٦ عاماً، وقُتل في أول أيام الحرب بضربة امريكية ـ إسرائيلية في ٢٨ شباط (فبراير).

وردد المشيعون شعارات ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، فيما طافت السيارة التي تحمل الجثمان وسط الحشود قبل الدفن المقرر داخل مرقد الإمام الرضا. أما الإعلام الإيراني الرسمي فتعامل مع المراسم بوصفها ختاماً رمزياً لرحلة الوداع الطويلة، ورسالة بأن الحرب لم تمنع الدولة من تنظيم جنازة مركزية بهذا الحجم.

أهمية خاصة في الذاكرة الدينية والسياسية

وتكتسب مشهد أهمية خاصة في الذاكرة الدينية والسياسية الإيرانية. فهي ليست مجرد مدينة كبرى في شرق البلاد، بل مركز روحي يستقبل ملايين الزوار سنوياً، ومرقد الإمام الرضا فيها يمثل واحداً من أهم المواقع الشيعية في العالم. لذلك، فإن دفن خامنئي داخل هذا الحيز يمنحه، في خطاب السلطة، موقعاً لا ينفصل عن سردية الثورة والدين والحكم.

لكن مراسم الدفن لم تجرِ في فراغ هادئ. فقد سبقتها ضربات امريكية استهدفت، وفق تقارير دولية، جسوراً ومنشآت على خط السكك الحديدية المؤدي إلى مشهد، في تصعيد جديد قال مسؤولون إيرانيون إنه لم يؤخر المراسم. كما جاء التشييع بالتزامن مع اتساع المواجهة بين طهران وواشنطن، بعد إعلان «الحرس الثوري» ضرب قواعد امريكية في الخليج.

وهكذا بدت الجنازة، في يومها الأخير، مشهداً مزدوجاً: حزن ديني منظم في مدينة مقدسة، واستعراض سياسي تحت نيران الحرب. فإيران لم تكتفِ بتشييع زعيمها الراحل، بل سعت إلى تحويل موكبه إلى رسالة صمود أمام الخارج، ورسالة تماسك أمام الداخل، في لحظة لا تزال فيها السلطة تختبر قدرتها على ضبط الشارع والحرب والخلافة السياسية معاً.

بالنسبة إلى طهران، كان المطلوب أن يرى العالم الحشود قبل أن يرى الانقسامات، وأن يسمع الهتافات قبل أن يسمع أسئلة المستقبل. أما بالنسبة إلى خصومها، فإن الجنازة تفتح سؤالاً آخر: هل تكفي هذه الحشود لإثبات أن الجمهورية الإسلامية خرجت من الضربة أكثر تماسكاً، أم أنها تغطي على نظام يدخل مرحلة ما بعد خامنئي تحت ضغط السلاح والعقوبات والشارع؟

ملايين العراقيين يُشيعون الخامنئي

ويوم الاربعاء ،شيع ملايين العراقيين ، جثمان المرشد الأعلى السابق للجمهورية الإسلامية الإيرانية ، ولم يحل ارتفاع درجات الحرارة الملايين من أبناء الشعب العراقي دون المشاركة الواسعة في تشييع الجثمان ، كما تقدم صفوف المستقبلين لجثمانه في مطار النجف الأشرف رئيس الوزراء علي الزيدي ورئيس مجلس القضاء الأعلى

فائق زيدان والقيادات السياسية والدينية والاجتماعية، بحضور الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان وأركان الحكومة الإيرانية.

وشهدت محافظة النجف الأشرف، فجر (الأربعاء) مراسم التشييع الرسمي والشعبي لجثمان آية الله العظمى الخامنئي وسط مشاركة رسمية ودينية وشعبية واسعة، بينما أكدت الحكومة المحلية نجاح الخطتين الأمنية والخدمية اللتين أعدتا للمناسبة وانتهاء المراسم من دون تسجيل أي خرق أمني، حيث سار موكب التشييع تحفه الجموع من مجسر الصدرين إلى ضريح أمير المؤمنين «عليه السلام»، وبعد طواف الجثمان بالضريح أقيمت عليه الصلاة بإمامة السيد محمد تقي الحكيم ومشاركة نجلي المرجع الأعلى السيد علي السيستاني، لينطلق بعدها إلى كربلاء المقدسة.وأعلن المتحدث الرسمي باسم اللجنة العليا لمراسم تشييع جثمان الخامنئي، الفريق سعد معن، أن نحو ثلاثة ملايين مشيع شاركوا بتشييع جثمان الشهيد في النجف الأشرف.وأوضح أن «أعداد المشاركين في مراسم التشييع في النجف الأشرف بلغت نحو ثلاثة ملايين مشارك ومشيع، حسب المعلومات والرصد الميداني والإعلامي والأعداد التقديرية انطلاقًا من مجسر الصدرين وانتهاءً بصحن فاطمة (عليها السلام) وداخل الحرم أيضًا وكذلك الشوارع الفرعية والتجمعات الأخرى وانتهاء بخان النص (قضاء الحيدرية)».

مجتبى خامنئي في: الانتقام مطلب الشعب وسيتحقق حتماً

وأصدر قائد الثورة والجمهورية الإسلامية في إيران، مجتبى خامنئي، رسالةً بمناسبة مراسم تشييع السيد علي خامنئي، أكد فيها أن «الانتقام مطلب الشعب وسيتم تنفيذه قطعاً».

وفي الرسالة، أعرب مجتبى خامنئي عن خالص تقديره للحضور التاريخي لعشرات الملايين من المشيعين الذين سجلوا حضورًا مذهلاً، كاسراً للأعداء، وتاريخياً، في إيران والعراق، ولا سيما في طهران وقم والنجف وكربلاء ومشهد.

وأضاف: «نودع شهيدنا القائد بعيون دامعة وقلوب مفطورة، ونتعهد بالحفاظ على مدرسته والسير على الطريق الذي رسمه بثبات من دون خشية من الصعاب، وأن نتمسك مثله بالبشارة والوعد الإلهي».

وخاطبه قائلاً: «أيها القتيل المظلوم، أيها المظلوم الشامخ، أيها العبد الصالح لله، فيما نحن نودع جثمانك بعيون دامعة وقلوب مكسورة، نعاهدك أن نصون مدرستك، وأن نسلك بثبات ذلك الصراط المستقيم الذي رسمته، وألا نهاب مشقات هذا الطريق، وأن نعقد القلوب، كما فعلت، على البشارات والوعود الإلهية».

كما عاهد في الرسالة الشهيد القائد على الثأر لدمائه الطاهرة ولدماء شهداء هاتين الحربين جميعهم من القتلة المجرمين المَخزيين. وشدد على أن «هؤلاء المجرمين الذين توجد قائمة كاملة بأسمائهم سيحملون معهم إلى قبورهم أمنيةَ أن يموتوا موتاً هانئاً على فراشهم».

وقال السيد مجتبى: «على المجرمين أن يعلموا أن هذا الأمر لا يتوقف على وجودي أنا أو وجود سائر المسؤولين... نحن سواء كنا موجودين أم لا، سيتحقق هذا الأمر، وقريباً سيؤدي أفرادٌ من أحرار العالم جزءاً من هذه المهمة الإلهية».

وتوجه إلى الشهداء بالقول: «أنتم يا رفاق القائد المظلومين الذين تعرضتم لهجوم مباغت من العدو ونلتم الشهادة طوبى لكم»، مؤكداً أن الدماء التي أُريقت ظلماً «أعادت نهضة الشعب الإيراني».

مخرجات قمة «الناتو» :
حزمة من الالتزامات والتمسك بالدفاع المشترك

***تقرير خاص/المرصد: فريق الرصد والمتابعة**

انطلقت في العاصمة التركية أنقرة، الثلاثاء ٢٠٢٦/٧/٧ ، فعاليات النسخة الـ٣٦ من قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وذلك من خلال منتدى للصناعات الدفاعية استُهلت به القمة التي تنعقد في ظل ضغوط أمريكية مكثفة لتحقيق توازن أكبر في مجال تقاسم الأعباء بين أعضاء الحلف.

ووصل بعض قادة الحلف إلى أنقرة للمشاركة في القمة، ومن بينهم الرئيس الأمريكي دونالد ترمب الذي حطت

طائرته في أنقرة يوم الثلاثاء، وكان في استقباله الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

وانطلقت فعاليات منتدى الصناعات الدفاعية المصاحب للقمة، الذي يركز على الإنتاج العابر للأطلسي والاستثمارات المرتبطة به، وسط توقعات بأن يكون أوسع فعالية صناعية في تاريخ الناتو.

وأشارت الوكالة إلى أن الحلف درج خلال الأعوام الأربعة الماضية على إقامة منتدى الصناعات الدفاعية ضمن الفعاليات الهامشية المصاحبة لقممه، لكنه أدرج المنتدى هذا العام ضمن البرنامج الرسمي للقمة التي تركّز على تعزيز الإنفاق والقدرات الدفاعية الأوروبية، وإبرام صفقات ضخمة لشراء الأسلحة.

وقد عقد رؤساء دول وحكومات الحلف اجتماعا في القصر الرئاسي بالعاصمة التركية يوم الأربعاء، خلال القمة التي استمرت يومين، كما احتضن القصر الرئاسي يوم الثلاثاء فعاليات شارك فيها وزراء دفاع وخارجية الدول الأعضاء في الحلف.

وبحسب البرنامج الرسمي الذي نشره الحلف، تم الكشف عن «إعلان مهم» خلال منتدى الصناعات الدفاعية، الذي شارك فيه نائب الرئيس التركي جودت يلماز، ووزير الدفاع يشار غولر، والأمين العام للحلف مارك روته.

وتأتي هذه القمة بعد عام من تعهّد الدول الأعضاء في الحلف بزيادة ميزانياتها الدفاعية والأمنية إلى ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لكل منها بحلول عام ٢٠٣٥ تحت ضغط من ترمب.

وفي هذا السياق، أعلن الأمين العام للحلف، مارك روته، عن خطة استراتيجية جديدة لتعزيز القوة الجوية للحلف عبر تزويدها بأسطول طائرات ناقلة ومتعددة الجنسيات لإعادة التزود بالوقود جوا.

وفي كلمته الافتتاحية للمنتدى، ذكّر روته بالقرار الذي اتخاذه الحلفاء قبل عام في لاهاي لزيادة الاستثمارات في الصناعات الدفاعية، مشيرا إلى أن الحلفاء أحرزوا تقدما ملموسا نحو تحقيق الهدف المتمثل في تخصيص ٥٪ من ناتجهم المحلي الإجمالي للدفاع بحلول عام ٢٠٣٥.

نتائج الملموسة لهذه القرارات

وأكد الأمين العام أن العاصمة أنقرة بدأت تشهد النتائج الملموسة لهذه القرارات، حيث وقعت الدول الأعضاء والمؤسسات الصناعية من كلا جانبي المحيط الأطلسي على مشاريع ضخمة تقدر بمليارات الدولارات، مشددا على أن هذه الاستثمارات لن تقتصر على تعزيز الأمن فحسب، بل ستنعش الاقتصاد وتخلق عشرات الآلاف من فرص العمل الجديدة من خلال مشاريع مشتركة لا تقتصر على دولة واحدة.

وعلى صعيد تعزيز القدرات العسكرية، كشف روته أن الحلف يركز حاليا على بنية تحتية جديدة لعمليات التزود بالوقود جوا لرفع كفاءة الدفاع والردع.

وضمن هذا الإطار، ستقوم الدول الحليفة بشراء ١٢ طائرة من شركة "إيرباص" لتكون جزءا من أسطول ناقلات الوقود المشترك.

ويقود هذا المشروع شركة "إيرباص" كشريك صناعي رئيسي في أوروبا، مما يساهم في توسيع التعاون بين الناتو والاتحاد الأوروبي ليمتد إلى الشركاء الصناعيين في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن المقرر أن تمنح هذه الطائرات الإضافية الحلف قدرات متطورة على المراقبة المستمرة ليلا ونهارا فوق

مساحات بحرية شاسعة، حيث تمتاز بقدرتها على التحليق لفترات طويلة وعلى ارتفاعات شاهقة، مما يتيح لها تغطية مناطق ممتدة تشمل أعالي البحار بكفاءة تفوق معظم الطائرات الحالية.

وأكدت دول حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بينها الولايات المتحدة، الأربعاء التزامها الثابت ببند الدفاع المشترك المنصوص عليه في المادة الخامسة من معاهدة الحلف، وفق نص إعلان قمة أنقرة.

وينص الإعلان الصادر في اليوم الثاني والأخير من قمة الحلف، على أن «الاعتداء على أي حليف هو اعتداء على جميع الحلفاء». ويضيف النص «تبقى وحدتنا وتضامننا وقوتنا الجماعية الأساس الذي يقوم عليه السلام والأمن والازدهار».

ويسعى القادة الأوروبيون في الحلف إلى تحويل تعهداتهم في مجال التسلح إلى التزامات ملموسة، لتهدئة الرئيس الأمريكي المستاء من فرض دول أوروبية قيودا على استخدام القوات الأمريكية لقواعدها لمهاجمة إيران.

مخرجات القمة وإعادة تشكيل أولويات الحلف

واختتمت قمة الناتو كواحدة من أكثر الاجتماعات تقلبا وتحولا في تاريخ الحلف. وقد تم تعريف القمة، التي أطلق عليها اسم الانتقال إلى "الناتو ٣٫٠"، بتحول حاسم في موازين القوى، حيث أصبح الناتو "بقيادة أوروبية" أكثر تكيفا مع تضاؤل الالتزامات العسكرية الأمريكية. مكافحة الإرهاب ـ التحولات البنيوية لمشهد التطرف والإرهاب في أوروبا. بقلم د. إكرام زياده

وصرح الأمين العام مارك روته بأن رسالة قمة أنقرة واضحة: الناتو يفي بوعوده. وأوضح كيف أن الاستثمار في الدفاع آخذ في الارتفاع، ويتم توفير قدرات جديدة، ويتوسع الإنتاج الصناعي الدفاعي، وأن الحلفاء الأوروبيين وكندا يتحملون مسؤولية أكبر عن أمنهم. وقال: "إننا نعيد التوازن لأمننا نحو الأفضل، وهذا هو جوهر الناتو ٣٫٠". وقد أسفرت القمة عن مسارين: إعادة تأكيد التزامات الدفاع الجماعي، إلى جانب إعادة تنظيم واضحة للمساءلة المالية والعملياتية.

وشهد الحلف تغييرات جذرية منذ عودة ترامب إلى البيت الأبيض وتولي مارك روته رئاسة الناتو خلفا ل "ستولتنبرغ". على الصعيد العسكري، أُعيد تنظيم هيكل القيادة بنقل مسؤولية قيادة القوات المشتركة في "نورفولك" إلى ضابط بريطاني، وقيادة القوات المشتركة في نابولي إلى ضابط إيطالي (كانت كلتاهما تحت قيادة أمريكيين سابقا)، بينما أصبحت قيادة العمليات البحرية (MARCOM) تحت القيادة الأمريكية: بعبارة أخرى، أصبح الأوروبيون الآن مسؤولين عن جميع مراكز القوات المشتركة، والأمريكيون عن جميع الخدمات الوظيفية، فيما يبدو بشكل متزايد نموذجا متعدد المستويات.

علاوة على ذلك، يقوم البنتاغون بالفعل بإعادة توزيع الأفراد والمعدات عبر القواعد، بينما يستكشف في الوقت نفسه إمكانية نشر رؤوس حربية نووية أمريكية إضافية في بعض البلدان (مثل بولندا) غير المدرجة في ترتيب "المشاركة النووية" الداخلي الحالي لحلف الناتو. الدفاع والأمن الأوروبي ـ إلى أين تتجه الشراكة بين أوروبا وواشنطن داخل الناتو؟

إعلان قمة أنقرة

١-نحن، رؤساء دول وحكومات حلف شمال الأطلسي، نجتمع في أنقرة لنؤكد مجددا التزامنا الراسخ بالدفاع الجماعي بموجب المادة الخامسة من معاهدة واشنطن، وبالرابطة عبر الأطلسية. إن أي اعتداء على دولة واحدة هو اعتداء على جميع الدول. وتبقى وحدتنا وتضامننا وقوتنا الجماعية أساس السلام والأمن والازدهار لمليار مواطن في حلفنا من الدول الحرة والديمقراطية. ونؤكد التزامنا بنهجنا الشامل في الردع والدفاع.

* * * * * * * * * *

٢-لمواجهة التهديد طويل الأمد الذي تُشكّله روسيا على أمن واستقرار أوروبا الأطلسية، والتهديد المستمر للإرهاب، يفي الحلفاء بالتزاماتهم الدفاعية المُبرمة في لاهاي. في عام ٢٠٢٥، زاد الحلفاء الأوروبيون وكندا استثماراتهم في متطلبات الدفاع الأساسية بأكثر من ١٣٩ مليار دولار. تُوفّر استثماراتنا القدرات التي نحتاجها مع تعزيز قاعدتنا الصناعية وقدرتنا على الصمود. اليوم في أنقرة، نُعلن عن مشتريات جديدة تتجاوز قيمتها ٥٠ مليار دولار، ونلتزم بتوسيع القدرة التصنيعية الجماعية والعمل مع القطاع الصناعي لتسريع الابتكار. سنواصل جهودنا لإزالة الحواجز التجارية الدفاعية بين الحلفاء، والاستفادة من شراكات الناتو لتعظيم عمق الصناعات الدفاعية والتعاون فيما بينها.

* * * * * * * * * *

٣-نحن نبني المستقبل: أوروبا أقوى ضمن حلف شمال الأطلسي أقوى - حلف مُحدَّث. يتولى الحلفاء الأوروبيون وكندا، بالتعاون مع الولايات المتحدة، مسؤولية أكبر عن دفاع الحلف. يعتمد ردع حلف شمال الأطلسي ودفاعه على مزيج مناسب من القدرات النووية والتقليدية والصاروخية، مدعومة بأصول فضائية وسيبرانية. نحن ملتزمون بالحفاظ على تفوقنا القتالي . نستثمر في قدرتنا على نشر قواتنا المسلحة وتمكينها ودعمها ، وتحقيق أهداف قدراتنا في جميع المجالات، بما في ذلك الضربات الدقيقة العميقة، والدفاع الجوي والصاروخي المتكامل، والأنظمة غير المأهولة، والتقنيات المتطورة، والقدرات الاستخباراتية. نعمل على تطوير سحابة حربية عابرة للأطلسي قابلة للتشغيل البيني، ونعتمد نماذج ذكاء اصطناعي متطورة.

* * * * * * * * * *

٤-تساهم أوكرانيا في الأمن عبر الأطلسي، ويقف الحلفاء صفا واحدا في دعمهم الثابت لأوكرانيا في الدفاع عن حريتها وسيادتها وسلامة أراضيها. ويُموّل الحلفاء الأوروبيون وكندا حاليا الغالبية العظمى من المساعدات الأمنية لأوكرانيا عبر قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف. ويؤكد الحلفاء على ضرورة أن يكون هذا الدعم عادلا وقابلا للتنبؤ ومستداما على المدى الطويل. وفي عام ٢٠٢٦، يتعهد الحلفاء بتقديم ٧٠ مليار يورو من المعدات العسكرية والمساعدات والتدريب لأوكرانيا، ويؤكدون التزاماتهم السيادية بالحفاظ على مستويات مماثلة على الأقل في عام ٢٠٢٧. ولهذا الغرض، نرحب بقرار الاتحاد الأوروبي بتقديم تمويل متعدد السنوات لأوكرانيا من خلال قرض دعم أوكرانيا.

* * * * * * * * * *

٥-يواصل الحلف الاستجابة والتكيف مع التنافس الاستراتيجي، وعدم الاستقرار المستشري، والتهديدات الهجينة، والصدمات المتكررة التي تُشكّل بيئتنا الأمنية الأوسع. ويؤكد الحلفاء مجددا على ضرورة عدم امتلاك إيران سلاحا نوويا، ويدعون إيران إلى احترام حرية الملاحة في مضيق هرمز احتراما كاملا.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊

٦-نعرب عن تقديرنا لكرم الضيافة الذي حظينا به من تركيا، ونتطلع إلى لقائنا القادم.

ترامب : قمة ناجحة للغاية

من جهته قال دونالد ج. ترامب، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية: "لقد اختتمنا للتو قمة ناجحة للغاية لحلف الناتو هنا في تركيا. أود أن أشكر الرئيس أردوغان، الذي هو حقا رجل عظيم ... وأود أيضا أن أشكر الأمين العام لحلف ناتو (@SecGenNATO). مارك شخص استثنائي ... لقد كانت هناك مودة هائلة تسود تلك القاعة [قاعة الاجتماع]".

واضاف: "في قمة الناتو في العام الماضي، توصلنا إلى اتفاق غير مسبوق لزيادة معيار الإنفاق السنوي المقرر على الدفاع من ٢٪ إلى ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي – وهو ما قال الجميع إنه مستحيل. والآن، وافقت معظم الدول على ذلك".

واوضح: "في الجلسة العملية صباح اليوم، ناقشنا التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء الأخرى نحو هدف الـ٥٪ ... فقد استجابت بعض الدول بالفعل لهذا النداء، بينما تقوم دول أخرى بإجراء تغييرات كبيرة، وستستجيب للنداء ... إنني أحث جميع الدول على تسريع خططها للوصول إلى هذا المعيار في أسرع وقت ممكن".

وشدد ترامب: "اليوم فقط في القمة، أعلنا عن استثمارات دفاعية جديدة بقيمة ٣ مليارات دولار مع شركات أمريكية. جميع هذه الاتفاقيات تعود بالفائدة المباشرة على القاعدة الصناعية الأمريكية للدفاع، وما تعنيه في الواقع هو توفير فرص عمل".

الأمين العام لحلف الناتو: الحلف يحقق النتائج

وصرح الأمين العام مارك روته بأن رسالة أنقرة واضحة: الناتو يفي بوعوده. وأوضح كيف أن الاستثمار في الدفاع آخذ في الارتفاع، ويتم توفير قدرات جديدة، ويتوسع الإنتاج الصناعي الدفاعي، وأن الحلفاء الأوروبيين وكندا يتحملون مسؤولية أكبر عن أمنهم. وقال: «إننا نعيد التوازن لأمننا نحو الأفضل، وهذا هو جوهر الناتو ٣٠/».

أبرز الأمين العام التقدم الكبير الذي أُحرز بالفعل نحو استثمار ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الدفاع بحلول عام ٢٠٣٥، حيث بلغ إجمالي الإنفاق على الدفاع والأمن حوالي ٤٪ بعد عام واحد فقط من بدء هذه الجهود التي تمتد لعشر سنوات. وقال روته: «لقد تحول تركيزنا الآن بشكل حاسم من وضع الأهداف إلى تحقيق النتائج. وهذا يعني تسريع الإنتاج، وإزالة العوائق، وتعزيز القدرة على الصمود، والاستثمار في الابتكار، والعمل مع الشركاء لتحقيق أقصى قدر من التعاون».

وأكد الحلفاء مجددا دعم الناتو الثابت لأوكرانيا، متعهدين بتقديم ما لا يقل عن ٧٠ مليار يورو من المعدات العسكرية والمساعدات والتدريب لأوكرانيا هذا العام والعام المقبل. وقال الأمين العام إن الناتو سيواصل ضمان حصول أوكرانيا على ما تحتاجه في ظل استمرار روسيا في شن حربها الوحشية.

أكد الأمين العام على وحدة التحالف، قائلا: «هنا في أنقرة، أكد الحلفاء مجددا التزامهم الراسخ بالدفاع الجماعي بموجب المادة ٥، بأن أي هجوم على أحد الحلفاء هو هجوم على الجميع، وسنقف معا. إن وحدتنا وتضامننا وقوتنا الجماعية تبقى أساس السلام والأمن والازدهار».

خبراء المجلس الأطلسي واستنتاجات قمة الناتو

«المجلس الاطلسي» الامريكي/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

ربما كانت قمة أنقرة آخر قمة لحلف الناتو لفترة من الزمن، وقد استغل الحلفاء هذه الفرصة على أكمل وجه. فبعد اتفاق الناتو التاريخي بشأن الإنفاق الدفاعي العام الماضي في لاهاي، كانت التوقعات متواضعة لاجتماع هذا العام، وسط توترات عبر الأطلسي بشأن غرينلاند وإيران وتعهدات الإنفاق الأوروبية. ولكن قبل أن يغادر قادة العالم يوم الأربعاء، اتفقوا على بيان موجز (لم يتضمن التزاما بعقد قمة العام المقبل)، وأحرزوا تقدما في أولويات الحلف، وأثاروا بعض المفاجآت والجدل خلال ذلك.

فيما ياتي، يقدم خبراء المجلس الأطلسي تحليلا لأحد عشر نتيجة من نتائج الاجتماع:

١.أظهر الحلفاء الأوروبيون تقدما نحو تحقيق نسبة ٥ بالمائة

توري تاوسيج و فيليب ديكنسون:

انطلاقا من أجندة الأمين العام لحلف الناتو، مارك روته، وصل قادة الحلفاء إلى أنقرة مستعدين لعرض التقدم الحقيقي الذي أحرزوه في الإنفاق الدفاعي منذ قمة لاهاي قبل عام، حين اتفقوا على تخصيص ٥٪ من ناتجهم المحلي الإجمالي للإنفاق الدفاعي وما يتصل به بحلول عام ٢٠٣٥. وقبل القمة، لم يكن روته متحفظا في طرحه لهذا الموضوع، ولم يُخفِ من كان يأمل في إقناعه، إذ روّج لزيادة الإنفاق الدفاعي الأوروبي منذ تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منصبه تحت مسمى «تريليون ترامب». وفي العام الماضي وحده، ارتفع الإنفاق الأوروبي والكندي بنسبة ٢٠٪.

إن ترجمة الزيادات في الميزانية إلى قدرات حقيقية في الخطوط الأمامية تستغرق وقتا، وقد حرص روتّه على توضيح أن الأنظمة لا يمكنها استيعاب الأموال الجديدة فورا. لكنه يدرك أن هذه الحجة لها عمر افتراضي. ومن خلال

تركيزه على منتدى الصناعات الدفاعية، سلّط روتّه الضوء على كيفية ترجمة أموال الدفاع إلى صفقات دفاعية. تُعدّ الصفقات التي أُعلن عنها في أنقرة (انظر أدناه) بداية قوية، لكن روتّه يعلم أن الحفاظ على هذا الزخم ضروري.

وبهذه الطريقة، نشهد تطور أوروبا أقوى في ظل حلف شمال الأطلسي أضعف - أوروبا أقوى بفضل التقدم الذي يحرزه الأوروبيون في تعزيز دفاعاتهم، وحلف شمال الأطلسي أضعف بسبب غياب الالتزام والقيادة الواضحة من جانب الولايات المتحدة.

— توري تاوسيج هي مديرة مبادرة الأمن عبر الأطلسي وزميلة أولى فيها، وذلك في مركز سكوكروفت للاستراتيجية والأمن التابع للمجلس الأطلسي. وقد شغلت سابقا منصب مديرة الشؤون الأوروبية في مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض.

— فيليب ديكنسون هو نائب مدير مبادرة الأمن عبر الأطلسي. وقد عمل سابقا كدبلوماسي محترف في وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة.

٢. التأكيد على المادة ٥

توري تاوسيج و فيليب ديكنسون:

في السطر الأول من إعلان أنقرة، أكد الحلفاء مجددا «التزامهم الراسخ بالدفاع الجماعي بموجب المادة ٥ من معاهدة واشنطن وبالرابطة عبر الأطلسية». وهذا ليس بالأمر الجديد، فقد استخدمت البيانات الختامية للقمم الخمس الأخيرة جميعها صفة «الراسخ» في الفقرة الأولى. لطالما وردت هذه الصفة في المقدمة لأنها تمثل المبدأ الأساسي في صميم حلف الناتو.

لكن إدراجها لفت الانتباه هذا العام. ويخلق هذا الخطاب ما يشبه اختبار رورشاخ لمقياس التفاؤل/التشاؤم في حلف الناتو.

بالنسبة للبعض، يُعدّ هذا تأكيدا على أنه لا يوجد ما يستدعي الانتباه: إنها نفس اللغة المستخدمة كل عام، وبينما تحظى مناطق الخلاف في الحلف باهتمام كبير، فإن هذه الاختلافات سطحية، لذا كفّوا عن التشكيك في التزام الولايات المتحدة. أما بالنسبة للبعض الآخر، فإنّ إعلان سحب القوات الأمريكية من أوروبا، وأشهر الانتقادات والمواجهات - بشأن إيران، وغرينلاند، والإنفاق الدفاعي - والغموض الواضح الذي أبداه كبار مسؤولي إدارة ترامب عند عرض سيناريوهات افتراضية للمادة الخامسة، كل ذلك يعني أن هذه اللغة لم تكن أمرا مفروغا منه. إنّ الاحتفاء بإدراجها لا يُبرز إلا مدى ضعف المبدأ (وبالتالي حلف الناتو نفسه).

إن كيفية تفسير القادة الأوروبيين والرئيس الروسي فلاديمير بوتين لهذا الأمر سيكون لها تأثير كبير على توجه حلف شمال الأطلسي في السنوات القادمة.

٣. تعهد الحلفاء بإبرام صفقات في قطاع الصناعات الدفاعية بقيمة ٥٠ مليار دولار

ليان نولاني هوارد :

أصبحت القاعدة الصناعية الأمريكية أقوى بكثير بفضل الاستثمارات الجماعية لحلف الناتو، وتتزايد هذه القوة

بمليارات الدولارات. وفي أنقرة، أعلن روتّه عن صفقات وشراكات جديدة مع الحلفاء وفي مختلف القواعد الصناعية، كاشفا عن شراكات متعددة الجنسيات في مجالات المراقبة والفضاء والأسلحة بعيدة المدى والقيادة والسيطرة والمنصات الجوية والغواصات، فضلا عن سوق ضخمة للطائرات المسيّرة وأنظمة مكافحتها، بقيمة إجمالية تبلغ خمسين مليار دولار.

كما كشف النقاب عن «بوابة الناتو الأمامية للصناعة»، و«محرك الناتو» (شبكة من المصانع)، وهو برنامج للمواد الحيوية وسلاسل الإمداد، بالإضافة إلى التزامات تمويلية إضافية بقيمة ٢١٧ مليار دولار من المؤسسات المصرفية. الناتو يفي بالتزاماته. وبسرعة.

الصناعة عنصر لا غنى عنه للأمن، وكذلك الحلفاء. فبينما تمهد الاستثمارات الطريق لتسريع وتيرة توفير القدرات، يتعين على حلف الناتو مكافحة التشرذم، وبناء عمق صناعي متكامل والحفاظ عليه، وتغيير آلية توجيه وتنفيذ عقود القدرات والخدمات الحديثة سريعة التطور والقابلة للتوسع. ويأتي في المرتبة التالية: سحابة حربية آمنة ونماذج ذكاء اصطناعي قوية، كما ورد صراحة في إعلان القمة . إلا أن التوصل إلى اتفاق بشأن هذه القدرات قد يكون أكثر صعوبة، مما يجعل السرعة والتطوير المستمر أمرين حاسمين. ينبغي على الحلفاء السعي لتحقيق تقدم في غضون أشهر، لا سنوات.

— ليان نولاني هوارد زميلة أولى غير مقيمة في مبادرة الأمن عبر الأطلسي، وهي كبيرة مسؤولي الأمن القومي في مؤسسة MITRE. وقد شغلت سابقا منصب المستشارة الخاصة لمجلس الأمن القومي لحلف الناتو في البيت الأبيض.

٤.كانت إيران مدرجة على جدول الأعمال، ولكن ليس كما كان متوقعا.

نيت سوانسون :

دخل ترامب قمة الناتو وإيران على جدول أعماله. كان هدفه الضغط على الحلفاء بسبب ما اعتبره نقصا في الدعم الأوروبي خلال الحرب مع إيران. وقد أوصل ترامب هذه الرسالة، لكنها طغى عليها استئناف القتال مع إيران وإعلان ترامب انتهاء وقف إطلاق النار الهش بين الولايات المتحدة وإيران.

ينبغي أن نتوقع تصعيدا قصير الأجل بين الولايات المتحدة وإيران، لكن العوامل التي أدت إلى وقف إطلاق النار الأصلي في أبريل/نيسان لا تزال قائمة. لا يوجد مسار عملي لتحقيق نصر عسكري واضح، واستئناف الصراع يُنذر بمزيد من الضرر للاقتصاد العالمي. يُعد بيان حلف الناتو، الذي تضمن بندا بشأن إيران، رسالة مفيدة لطهران لحثها على استئناف المفاوضات، وتذكيرا بالأولويات المشتركة لأعضاء الناتو بشأن إيران، وأبرزها ضمان حرية وانفتاح مضيق هرمز.

— نيت سوانسون زميل مقيم أول ومدير مشروع استراتيجية إيران في مبادرة سكوكروفت لأمن الشرق الأوسط التابعة للمجلس الأطلسي. شغل سابقا منصب مدير ملف إيران في مجلس الأمن القومي.

٥.حققت أوكرانيا انتصارات كبيرة

جون هيربست :

برز الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي كفائز واضح في قمة الناتو التي عُقدت في تركيا. حاول بوتين منع ذلك

خلال مكالمته الهاتفية المطولة مع ترامب في الرابع من يوليو/تموز، لكنه فشل، إذ حظي زيلينسكي بأكثر لقاء ودّي مع ترامب منذ لقائهما في سبتمبر/أيلول الماضي في مدينة نيويورك. وكانت الخلفية المهمة لهذا اللقاء هي نجاح أوكرانيا في استخدام الطائرات المسيّرة الهجومية التي بدأت في ربيع هذا العام. وقد أدى تفوق أوكرانيا الواضح في هذا المجال إلى تقليص إمدادات الوقود والذخائر وغيرها من الإمدادات إلى شبه جزيرة القرم بشكل كبير. كما نفّذت أوكرانيا ضربات ناجحة على بُعد ألفي كيلومتر داخل الأراضي الروسية استهدفت منشآت الوقود والذخائر ومراكز الاتصالات، مما تسبب في نقص حاد في الوقود في جميع أنحاء روسيا وقلّل من الإمدادات للقوات الروسية على امتداد معظم خطوط المواجهة.

كان بوتين يأمل أن يؤثر ترامب على زيلينسكي لإنهاء هجومه بالطائرات المسيّرة. لكن ترامب وصف الأمر بأنه تصعيد، ولكنه تصعيد قد يُعجّل بإنهاء الحرب. ولتأكيد موقفه، قال إن الضغط على بوتين يتزايد، وهو السبيل الوحيد أمام ترامب لتحقيق هدفه المتمثل في إنهاء الحرب بشكل مستقر.

أضاف العنوان الرئيسي للاجتماع مزيدا من الضغط على بوتين: تصريح ترامب بأنه مستعد لمنح أوكرانيا ترخيصا لبناء صواريخ باتريوت الاعتراضية. يعالج هذا الأمر نقطة الضعف الأكبر لأوكرانيا في الحرب، ألا وهي قدرتها المحدودة على حماية المدنيين من الصواريخ الباليستية الروسية. لكن لتحقيق ذلك، يجب على البيت الأبيض إعطاء الأولوية لحل المسائل العملية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية للمنتجين الأمريكيين، والمساعدة في تسريع إنشاء مرافق الإنتاج وسلاسل التوريد. كما أعلن ترامب استعداده للمضي قدما في الإنتاج المشترك للطائرات المسيّرة. وقد تم الاتفاق على ذلك من حيث المبدأ في اجتماع سبتمبر، لكن المحادثات منذ ذلك الحين تسير ببطء. يشير هذا التصريح إلى زخم جديد لإنهاء المفاوضات.

خلاصة القول: كان بوتين يأمل أن تخفف قمة الناتو الضغط الذي واجهه خلال الأشهر الثلاثة الماضية. لكنه حصل على عكس ذلك.

— جون هيربست هو المدير الأول لمركز أوراسيا التابع للمجلس الأطلسي وسفير الولايات المتحدة السابق لدى أوكرانيا.

٦.قام ترامب بتقريب تركيا من طائرات إف-٣٥

غرادي ويلسون :

ترك ترامب أنقرة في موقف متردد علنا بشأن بيع طائرات إف-٣٥ المقاتلة لتركيا، لكنه أشار إلى أنه يدرس الأمر بجدية، مستندا إلى علاقته بالرئيس رجب طيب أردوغان والمساعدات التي قدمتها تركيا في سوريا، ودورها كوسيط في غزة وإيران وغيرها. يُعد دعم ترامب لبيع طائرات إف-٣٥ لتركيا أمرا هاما، لكنه ليس حاسما، نظرا لوجود عائق تشريعي أمام نقل أحدث منظومة أسلحة في العالم، ما لم تُؤكد الحكومة التركية أن تركيا لم تعد تمتلك منظومة صواريخ إس-٤٠٠ روسية الصنع. على الأقل، يجب تذليل هذه العقبة.

تشمل الحلول الممكنة نقل النظام إلى دولة ثالثة، أو قاعدة خارجية، أو تعطيله تماما بحيث لا يشكل أي تهديد لتكنولوجيا طائرات إف-٣٥، وكلها حلول صعبة سياسيا بالنسبة لتركيا. ولكن حتى بعد اتخاذ هذه الخطوة، فإن الحصول على طائرات إف-٣٥ ليس مضمونا. فقد أعربت إسرائيل واليونان ، وهما حليفتان رئيسيتان للولايات المتحدة ، عن

مخاوفهما بشأن الصفقة، ومن المتوقع أن تحشدا معارضتهما في الكونغرس. وسيحتاج ترامب على الأرجح إلى بذل قصارى جهده وإنفاق رصيده السياسي لإتمام الصفقة. لكن من الواضح أن هناك إرادة أكبر من أي وقت مضى لدى كلا الجانبين لحل هذه المشكلة الثنائية العالقة منذ زمن طويل، وتشير التصريحات الإيجابية الصادرة عن الوفد البرلماني من الحزبين في أنقرة إلى أن شريحة واسعة من الناخبين تُدرك الفوائد الاستراتيجية لحصول تركيا على طائرات إف-٣٥، إذا ما تم حل القضايا الأساسية.

— غرادي ويلسون هو نائب مدير برنامج الديك الرومي في المجلس الأطلسي.

٧.أعاد ترامب غرينلاند إلى دائرة الضوء

دانيال فريد :

جدد ترامب تهديداته بضم غرينلاند، التابعة لمملكة الدنمارك، مع انطلاق قمة الناتو في أنقرة. تُعدّ هذه الخطوة من أكثر مناوراته السياسية الخارجية إثارة للجدل، وربما الأقل تبريرا. يمكن تلبية المصالح الأمنية الأمريكية في غرينلاند من خلال اتفاقية الدفاع عن غرينلاند لعام ١٩٥١ والمحادثات الثلاثية بين الولايات المتحدة والدنمارك وغرينلاند التي بدأت في وقت سابق من هذا العام. لا يبدو أن هناك أي مصلحة أمريكية تتحقق من خلال الضغط على حليف في الناتو، سبق له إرسال قوات للقتال إلى جانب الولايات المتحدة في أفغانستان. وكان رد رئيسة الوزراء الدنماركية، ميتي فريدريكسن، قويا ومتوقعا: الدنمارك ستدافع عن نفسها.

ما الذي يحدث؟ تزامن عودة ترامب إلى التهديدات بشأن غرينلاند مع عودته إلى خطوط هجوم أخرى مألوفة ضد حلف الناتو وبعض دوله، مثل إسبانيا. لكن أعقب ذلك موافقة ترامب على إعلان قمة أنقرة المتين ، ولقاء مثمر مع زيلينسكي، وبعض الإشادة بالقمة نفسها. أظن أن ترامب كان يمارس مناورة تكتيكية، لإبقاء الحلفاء والعالم في حالة عدم استقرار، ليتمتع بنتائج سلسة لقمة ناجحة ومثمرة. ليست هذه طريقة قيادة العالم الحر، ولكن بالنظر إلى البدائل، فقد أدت إلى نتيجة جيدة. مع ذلك، لدى عودته إلى بلاده، عاد ترامب إلى ممارسته في البحث عن نفوذ والتشبث بالمطالب، حتى الضارة منها، وتكهن بسحب القوات الأمريكية من أوروبا إذا لم يرضَ بشأن غرينلاند. كان هذا التصريح غير المبرر عودة إلى ممارسة الضغط على الحلفاء حتى بعد قمة كان الهدف منها إظهار القوة في مواجهة الخصوم.

— دانيال فريد هو زميل عائلة وايزر المتميز في المجلس الأطلسي ومساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق للشؤون الأوروبية والأوراسية.

٨.تم اختيار إسبانيا على وجه الخصوص

أندرو برنارد :

على الرغم من هجمات ترامب المركزة على إسبانيا في بداية قمة الناتو، يبدو أن رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز كان أكثر استعدادا لمواجهة تداعيات هذا الاجتماع. ولا تزال إدارة ترامب مستاءة من إسبانيا، نظرا لتردد مدريد في دعم تعهد زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥٪ العام الماضي، ورفضها السماح للطائرات الأمريكية باستخدام قواعدها الجوية في إسبانيا لدعم عملية «إبيك فيوري» في إيران.

اختار سانشيز استراتيجية الصبر وضبط النفس والتجنب عند دخوله القمة. وقد أتيحت له فرص عديدة لاختبار هذه الاستراتيجية ردا على الادعاءات بأن إسبانيا «قضية ضائعة» و«شريك سيئ» لحلف الناتو، فضلا عن التهديدات

الاقتصادية الأمريكية المتجددة. وظل الزعيم الإسباني متفائلا بشأن متانة العلاقات الأمريكية الإسبانية، ومن المرجح أن يواصل التركيز على المساهمات الإسبانية الملموسة في الدفاع الجماعي لحلف الناتو في أعقاب القمة، مثل قرار إسبانيا الانضمام إلى مهمة القوات البرية المشكلة حديثا في فنلندا.

— أندرو برنارد زميل أول غير مقيم في مركز أوروبا التابع للمجلس الأطلسي .

٩.تُركت دول منطقة المحيطين الهندي والهادئ في حالة من عدم اليقين.

ماركوس غارلاوسكاس :

في السنوات الأخيرة، ترسخ وجود ترابط بين الأمن الأوروبي وأمن منطقة المحيطين الهندي والهادئ، حتى وإن كانت تفاصيل هذا الترابط - وأفضل السبل لمعالجته - لا تزال قيد التطور والنقاش داخل حلف الناتو والتحالفات الأمريكية الأخرى. فعلى سبيل المثال، منذ عام ٢٠٢٢، ضمّ الحلف مجموعة IP٤ (شركاء المحيطين الهندي والهادئ الأربعة: أستراليا، واليابان، وكوريا الجنوبية، ونيوزيلندا) إلى قمته السنوية.

في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، حضر قادة الدول الأربع القمة، لكن في عام ٢٠٢٤ انخفض العدد إلى ثلاثة، وفي عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ إلى قائد واحد فقط. قد يكون من المبالغة توقع حضور قادة أربع دول تقع في أقصى بقاع الأرض وخارج حلف الناتو قمة الناتو سنويا. ولا ينبغي بالضرورة اعتبار حضور القادة على المستوى الوزاري بمثابة فشل للمفهوم العام، إذ يتم الحفاظ على هذا الهيكل بل واستغلاله بشكل مبتكر. ومن الجدير بالذكر أنه تم التوصل إلى اتفاقية هامة بين اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة بشأن تطوير مفاعلات نووية صغيرة على هامش القمة. كما يُعد حضور الرئيس الكوري الجنوبي لي جاي ميونغ، الذي يُعرف عادة بأنه أقل توافقا مع الولايات المتحدة في قضايا الأمن العالمي الأوسع نطاقا مقارنة بسلفه، مؤشرا إيجابيا هاما.

لكنّ المشكلة تكمن في استمرار غياب الوضوح والوحدة في أوروبا بشأن طبيعة التهديد المباشر وغير المباشر الذي تُشكّله الصين على الأمن الأوروبي، وتراجع الزخم الذي كان قائما نحو توحيد جهود حلف الناتو لمواجهة الصين بشكل صريح. فقد تضمنت بيانات القمم في السنوات السابقة لغة واضحة للغاية بشأن الصين، إلا أن هذا الأمر تضاءل هذا العام إلى مجرد إشارات مبهمة إليها في إطار التنافس الاستراتيجي. ولا يقتصر هذا التردد في تسمية الصين صراحة كتهديد للأمن القومي على الدول الأوروبية، ولكنه يُشكّل إشكالية خاصة لقدرة حلف الناتو على الحفاظ على أهميته وامتلاك صورة واقعية للتهديدات. إذ تلعب الصين دورا محوريا في تمكين روسيا من شنّ حربها ضد أوكرانيا، وتُشكّل مجموعة من التحديات الأمنية الأخرى للولايات المتحدة ودول الناتو الأخرى التي ينبغي معالجتها بشكل عاجل.

تُعدّ البيانات الختامية وحضور القمم على مستوى القادة مسائل رمزية. أما المهام الرئيسية ذات الصلة في الوقت الراهن فهي ليست رمزية. يحتاج حلف الناتو إلى التكيف بشكل عملي، جنبا إلى جنب مع شركائه في المحيط الهادئ، لمواجهة التحدي الصيني بشكل أفضل من خلال اتخاذ إجراءات حقيقية من أجل: ١) الحد من النفوذ التكنولوجي والاقتصادي للصين على أوروبا ودعمها لآلة الحرب الروسية؛ و٢) تحسين استعداد حلف الناتو للقيام بدوره في الجهود التي تقودها الولايات المتحدة لردع روسيا والصين وكوريا الشمالية في آن واحد، وإذا لزم الأمر، هزيمتها.

— ماركوس غارلاوسكاس هو مدير مبادرة الأمن في منطقة المحيطين الهندي والهادئ التابعة لمركز سكوكروفت للاستراتيجية والأمن. وقد شغل سابقا منصب مسؤول الاستخبارات الوطنية الأمريكية لشؤون كوريا الشمالية.

١٠.اتخذ ترامب خطوة لإزالة سوريا من قائمة الدول الراعية للإرهاب

إبراهيم الأصيل :

كان من أبرز التطورات في قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أنقرة إعلان ترامب أن إدارته سترفع اسم سوريا من قائمة الدول الراعية للإرهاب. وقد أُدرجت سوريا على هذه القائمة منذ عام ١٩٧٩، ما يجعلها أحد أقدم رموز عزلتها الدولية. وظل هذا التصنيف ساريا لما يقارب نصف قرن، متجاوزا أجيالا من السوريين الذين عاشوا تحت نظام لم ينتخبوه.

إن إلغاء هذا التصنيف من شأنه أن يعزز التحول الأوسع نحو الانخراط الدولي مع سوريا. وفي الوقت نفسه، ينبغي على واشنطن ضمان بقاء سياستها تجاه سوريا متماسكة استراتيجيا. وقد استند التصنيف الأصلي إلى حد كبير إلى سلوك سوريا الإقليمي، لذا ينبغي التعامل بحذر مع أي جهد لتشجيع دمشق على الاضطلاع بدور عسكري أو أمني أكبر خارج حدودها، بما في ذلك في لبنان ، لتجنب إعادة خلق الديناميكيات التي بررت هذا التصنيف في المقام الأول.

مع تقدم عملية إعادة دمج سوريا دبلوماسيا، سيتحول السؤال المحوري تدريجيا من العقوبات إلى الحوكمة. ومع انحسار العديد من العوائق الخارجية، سيعتمد مستقبل سوريا بشكل أقل على القيود الدولية وأكثر على قدرة الحكومة على الحكم بفعالية، وبناء مؤسسات دولة كفؤة، وتلبية احتياجات مواطنيها.

— إبراهيم الأصيل زميل أول غير مقيم في مشروع سوريا التابع للمجلس الأطلسي. وهو زميل باحث أول في مبادرة الشرق الأوسط التابعة لكلية هارفارد كينيدي، حيث يرأس مختبر الانتقال في سوريا.

١١.تم تأجيل قمة ألبانيا المقرر عقدها العام المقبل

فيليس بيري :

مما أثار ارتياح معظم أعضاء حلف الناتو، يبدو أن الحلف لن يعقد قمة العام المقبل، إذ لم يُحدد موعدٌ لاجتماع القادة القادم. وبحسب التقارير الصحفية ، فقد تزايدت المقاومة في الربيع الماضي للحفاظ على وتيرة الاجتماعات السنوية المعتادة، وذلك لتجنب مواجهة متوترة محتملة مع ترامب في وقت لاحق من ولايته. إضافة إلى ذلك، أفادت التقارير أن واشنطن غير مستعدة لإعادة الالتزام بعقد القمة القادمة في ألبانيا - كما وعدت في إعلان قمة لاهاي لعام ٢٠٢٥ - بسبب انخفاض الإنفاق الدفاعي في ذلك البلد، والذي يبلغ ٢٫١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أقل بكثير من المتوسط الأوروبي والكندي البالغ ٢٫٥٣٪، وفقا لأحدث بيانات الناتو .

أكد روتّه بعد اجتماع القادة أن القمة المقبلة ستُعقد بالفعل في ألبانيا، لكنه أشار إلى أن الأعضاء سيُحددون موعدها النهائي. وبعد قمة هذا الأسبوع، لاحظ عدد من وزراء خارجية الدول الأعضاء في حلف الناتو التناقض بين التصريحات العلنية المنتقدة للرئيس الأمريكي والتوجه الإيجابي الذي يسير فيه الحلف، فضلا عن النهج الأكثر إنتاجية الذي يتبعه المسؤولون الأمريكيون في مداولات الحلف. إن تجنب ضجيج القمم السنوية سيتيح للأعضاء التركيز بشكل أكبر على كيفية ضمان أن يؤدي الإنفاق المتزايد إلى تعزيز القدرات وترسيخ مكانة أوروبية أقوى في الحلف.

— فيليس بيري زميلة أولى غير مقيمة في مبادرة الأمن عبر الأطلسي. شغلت سابقا منصب مسؤولة الاستخبارات الوطنية لأوروبا في مجلس الاستخبارات الوطنية.

أحمد داوود أوغلو:

التهديد الحقيقي لحلف الناتو

***بروجيكت سنديكيت**

بينما يعقد حلف شمال الأطلسي (الناتو) قمته في أنقرة، يواجه الحلف تحديا يفوق في خطورته كلا من روسيا والصين: فأعضاؤه لم يعودوا يتشاركون فهما متماسكا للقيم، والنظام الاقتصادي، والرؤية الجيوسياسية، والمبادئ القانونية التي أُنشئ الحلف للدفاع عنها.

في نهاية المطاف، يقوم كل تحالف عسكري قادر على الاستمرار على سؤال يبدو بسيطا، لكنه بالغ الأهمية: ما الذي يدافع عنه؟ ومن دون إجابة واضحة، يغدو التحالف كيانا يكتفي بردود الفعل، ويعرّف نفسه من خلال خصومه بدلا من أن يستند إلى غاية مشتركة.

عندما تأسس حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام ١٩٤٩، كانت تلك الغاية واضحة. فبعد الدمار الذي خلّفته الحرب العالمية الثانية، أُنشئ الحلف للدفاع عما وصفه مؤسسوه بـ«العالم الحر» في مواجهة التوسع السوفييتي. وعلى نحو أعمق، كان هدفه صون نظام دولي ليبرالي يستند إلى أربعة مرتكزات يعزز كل منها الآخر: الحكم الديمقراطي، والانفتاح الاقتصادي، والريادة الجيوسياسية للغرب، وسيادة القانون الدولي القائمة على ميثاق الأمم المتحدة.

أما اليوم، فتواجه كل واحدة من هذه الركائز ضغوطا متزايدة. ويتجلى ذلك بأوضح صوره في الهوية السياسية للحلف، التي أضعفها التراجع الديمقراطي وتصاعد

النزعات السلطوية. فقد يظل الناتو أقوى تكتل عسكري في العالم، لكن شرعيته الأخلاقية تبقى مرهونة بمدى استمرار أعضائه في تجسيد القيم الديمقراطية التي يعلنون التزامهم بها.

لقد كشفت استجابة العديد من حكومات الناتو للحملة العسكرية الإسرائيلية في غزة عن اتساع الفجوة بين القيم التي يعلن الحلف التزامه بها والسياسات التي ينتهجها أعضاؤه. ففي الوقت الذي تواصل فيه محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية النظر في مزاعم الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، يواصل عدد من أبرز أعضاء الحلف، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، تقديم الدعم السياسي للحكومة الإسرائيلية وتوفير الغطاء السياسي لها.

غير أن تحالفا تستند شرعيته التاريخية إلى رفض الفاشية والإبـادة الجماعية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لا يستطيع أن يبدو انتقائيا في دفاعه عن المبادئ الإنسانية العالمية. فالانسجام الأخلاقي ليس ترفا أخلاقيا، هو رصيد استراتيجي، والتفريط فيه قد يكلّف الناتو كثيرا.

وتتعرض كذلك أسس النظام الاقتصادي الليبرالي لضغوط متزايدة. ومن المفارقات أن التحدي الأكبر الذي يواجهه لم يأتِ من خصوم الناتو، وإنما من بعض أعضائه أنفسهم، إذ أسهمت النزعة الحمائية، وحروب الرسوم الجمركية، وتسييس التجارة الدولية، في تقويض النظام القائم على القواعد الذي أمضت الدول الغربية عقودا في بنائه وترسيخه منذ عام ١٩٤٥.

وفي الوقت نفسه، انتقل مركز الثقل في الاقتصاد العالمي بصورة حاسمة نحو آسيا. فعندما تأسس الناتو، كانت دوله الأعضاء تنتج نحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي العالمي، لكن حصتها تراجعت منذ ذلك الحين إلى أقل من النصف، مع صعود آسيا بوصفها المحرك الرئيس لنمو الاقتصاد العالمي.

أما الركيزة الثالثة للنظام الذي نشأ بعد الحرب

> **الانسجام الأخلاقي رصيد استراتيجي، والتفريط فيه يكلف الناتو كثيرا**

العالمية الثانية، وهي القيادة الجيوسياسية، فقد أصبحت بدورها أكثر هشاشة. فقد وفرت الحرب الباردة للناتو إطارا استراتيجيا واضحا، لكن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ترسخ الاعتقاد بأن الهيمنة الأمريكية ستستمر إلى أجل غير مسمى، وهو ما شكّل الأساس لموجات متعاقبة من توسع الحلف، وعزز القناعة بأن التفوق العسكري وحده قادر على رسم ملامح النظام الدولي.

غير أن الحرب في أفغانستان كشفت حدود هذا الافتراض. ففي أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة، خاض الناتو أكبر وأطول عملية عسكرية في تاريخه. ومع ذلك، ورغم عقدين من التفوق العسكري والتكنولوجي الكاسح، عادت حركة طالبان إلى السلطة. ولم يكن الـدرس المستفاد أن القوة فقدت أهميتها، بل أن النجاح في ميدان المعركة لا يمكن أن يكون بديلا عن الاستراتيجية السياسية. فالأمن المستدام يتطلب الدبلوماسية، وبناء المؤسسات، والانخراط الإقليمي، ورؤية سياسية بعيدة المدى.

ويكتسب هذا الدرس أهمية أكبر في المشهد الدولي الراهن متعدد الأقطاب؛ فمع أن الردع لا يزال عنصرا لا غنى عنه، فإن أطر الحرب الباردة لم تعد ملائمة لعالم تشكله أدوات الإكراه الاقتصادي، والهجرة، وانعدام أمن الطاقة، والتنافس التكنولوجي، والحروب السيبرانية. لذلك، بات لزاما على الناتو أن يقرن قوته العسكرية ببصيرة جيوسياسية وحنكة رفيعة في إدارة شؤون الدول.

كما أصبح التناقض الاستراتيجي الـذي تعيشه أوروبا أكثر وضوحا من أي وقت مضى. فأوكرانيا، والبحر

> أزمة الناتو تتعلق بالهوية أكثر مما تتعلق بالقدرات

الأسـود، والشرق الأوسـط تشكل اليوم فضاء واحدا مترابطا من عدم الاستقرار، ومع ذلك يواصل الاتحاد الأوروبي استبعاد الدولة الوحيدة التي تقع عند تقاطع هذه الساحات الثلاث(تركيا).

وأوروبا التي تطمح إلى تحقيق استقلالية استراتيجية لا تستطيع أن تتحمل كلفة بقائها منقسمة استراتيجيا. صحيح أن انضمام فنلندا والسويد عزز الجناح الشمالي للناتو، لكن البنية الأمنية لجنوب أوروبا باتت تعتمد أيضا على دمج تركيا في المؤسسات السياسية للاتحاد الأوروبي، إلى جانب مؤسساته الأمنية.

وأخيرا، يفسح النظام القانوني الدولي المجال على نحو متزايد لسياسات القوى الكبرى. فمصداقية أي تحالف تتوقف على استعداده للالتزام بالمعايير التي يعلن الدفاع عنها. غير أن تهديدات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالسيطرة على جرينلاند، وهي إقليم يتمتع بالحكم الذاتي ويتبع الدنمارك، شكّلت تحديا لأحد المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وهو احترام السلامة الإقليمية للدول ذات السيادة. وعندما تهدد القوة الرئيسية في الناتو سيادة إحدى الدول الأعضاء فيه، فإن التزام الحلف بالقانون الدولي يفقد كثيرا من مصداقيته.

وتتفاقم هذه التحديات البنيوية بسبب اتساع الخلاف حول الغاية الاستراتيجية لحلف الناتو. صحيح أن الخلافات بين الحلفاء ليست جديدة؛ فقد أحدثت حرب العراق، على سبيل المثال، انقساما عميقا بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين، إلا أن الطرفين واصلا النظر إلى الناتو كركيزة لا غنى عنها للأمن عبر الأطلسي. أما اليوم، فقد أصبحت الخلافات أكثر جوهرية. ففي ظل إدارة ترامب، أخذت الولايات المتحدة تتعامل مع الناتو على نحو متزايد باعتباره ترتيبا قائما على تبادل المصالح، واتخذت قرارات كبرى في السياسة الخارجية من دون التشاور مع حلفائها الرئيسيين.

وتُعد الحرب مع إيران مثالا واضحا على ذلك. فهذا الصراع، الذي قد يعيد رسم المشهد الأمني في المنطقة وأحدث اضطرابا عميقا في الاقتصاد العالمي، يحمل تداعيات بالغة الأهمية لجميع أعضاء الناتو، ومع ذلك يبدو أن الحلف لم يؤدِّ أي دور في عملية صنع القرار. والتحالف الذي قد يجد أعضاؤه أنفسهم منخرطين في نزاع إقليمي لم يختاروه جماعيا ولم يمنحوه تأييدا سياسيا، يعرّض الثقة المتبادلة، التي يقوم عليها أي تعاون أمني، لخطر التآكل.

ولأن أزمة الناتو تتعلق بالهوية أكثر مما تتعلق بالقدرات، فإن تجديده يتطلب ما هو أكثر من زيادة الإنفاق الدفاعي أو تعزيز قدرات الردع. فهو بحاجة إلى أساس معياري متجدد يقوم على الشرعية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإلى التزام متجدد بالقانون الدولي، فضلا عن رؤية اقتصادية تتلاءم مع عصر تتغير فيه موازين القوة العالمية.

ولا ينبغي النظر إلى هذه القضايا باعتبارها أجندات منفصلة. فمن دون فلسفة استراتيجية متماسكة تتمحور حول الشرعية الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، يخاطر الناتو بأن يتحول إلى مجرد أداة تعكس تقلبات المصالح الوطنية. وفي نهاية المطاف، يتوقف مستقبل الحلف بدرجة أقل على التهديدات الخارجية التي يواجهها، وبدرجة أكبر على قدرته على إعادة تعريف ما الذي تمثله الجماعة عبر الأطلسي، وما الذي تسعى، في نهاية المطاف، إلى الدفاع عنه.

أحمد داوود أوغلو رئيس الـوزراء (٢٠١٤-٢٠١٦) ووزير الخارجية (٢٠٠٩-٢٠١٤) في تركيا.

محمد علي غولر:

قمة الناتو.. روسيا وإيران في مرمى الاستراتيجية الجديدة

***موسوعة (The Cradle).**

يُعدّ الإعلان الختامي المكوّن من ست نقاط لقمة الناتو في أنقرة، إلى جانب إعلان العام الماضي المكوّن من خمس نقاط والصادر عن قمة لاهاي، من بين أقصر البيانات الختامية التي أصدرها الحلف خلال السنوات الأخيرة. وللمقارنة، تضمّن إعلان قمة بروكسل عام ٢٠٢١ تسعا وسبعين نقطة، وإعلان مدريد عام ٢٠٢٢ اثنتين وعشرين نقطة، وإعلان فيلنيوس عام ٢٠٢٣ تسعين نقطة، فيما اشتمل إعلان واشنطن عام ٢٠٢٤ على ثمانٍ وثلاثين نقطة.

ويعكس هذا التقليص الحاد استمرار التوترات بين الولايات المتحدة وأوروبا. فجاء الإعلان مقتضبا لأن مساحات الاتفاق بين الطرفين ما تزال محدودة. كما أن الجدل حول ما إذا كان الناتو مجرد «نمر من ورق» لم يُحسم، بل جرى تأجيله فحسب.

وفي الإعلان، جرى التعامل مع هذه المسألة مؤقتا من خلال شعار: "أوروبا أقوى داخل ناتو أقوى."

إعلان أنقرة يستهدف روسيا وإيران

تعيد المادة الأولى من إعلان أنقرة المؤلف من ست نقاط التأكيد على الالتزام بالمادة الخامسة من معاهدة واشنطن، بينما تتضمن المادة الأخيرة توجيه الشكر إلى الدولة المضيفة.

أما المواد الأربع المتبقية، فتركّز على روسيا، وتحدد حزمة دعم بقيمة ٧٠ مليار دولار لأوكرانيا، وتتوسع في مسألة زيادة الإنفاق الدفاعي، وتشير إلى صفقات أسلحة بقيمة ٥٠ مليار دولار، كما تتناول إيران بإيجاز.

استراتيجية دونرو و«الناتو ٣,٠»

تسعى واشنطن إلى تكييف حلف الناتو مع ما تصفه بمرحلة استراتيجية جديدة، يُشار إليها هنا باسم «الناتو ٣/٠». وترتكز ما يُعرف بـ«استراتيجية دونرو» على ترسيخ الهيمنة في نصف الكرة الغربي، ونقل المزيد من المسؤوليات إلى الحلفاء في أوروبا ومناطق أخرى، وتطويق الصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عبر الشراكات.

وعمليا، يتخذ هذا التوجه ثلاثة أشكال:

-تتولى أوروبا المسؤولية الأساسية عن أمنها، بما يشمل قيادة جهود دعم أوكرانيا في مواجهة روسيا.

-يُنشأ نظام إقليمي جديد في غرب آسيا تحت الهيمنة الإسرائيلية، بما يستلزم تطبيع العلاقات بين تركيا، العضو

> تكشف قمة الناتو في أنقرة ملامح مرحلة جديدة

في الناتو، وإسرائيل، وكذلك بين إسرائيل وسوريا ودول الخليج، مع إضعاف إيران باعتبارها العقبة الرئيسية أمام هذا المشروع.

-يعمّق الناتو تعاونه مع شركائه في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أي دول IP٤: اليابان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، ونيوزيلندا، من خلال دمجها في سلسلة إمداداته العسكرية، والتوسع تدريجيا بنطاق نفوذ الحلف داخل آسيا.

الاقتصاد السياسي لـ«الناتو ٣,٠»

تنظر واشنطن إلى عسكرة الاقتصاد بوصفها الأداة الأساسية لإحداث التحول نحو «الناتو ٣/٠». ولهذا المسار هدفان رئيسيان: رفع الإنفاق الدفاعي لدول الناتو إلى ٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وإنشاء سلسلة جديدة لإنتاج الأسلحة. وقد بدأت الخطوة الأولى في قمة لاهاي العام الماضي، بينما أُحرز تقدم في الخطوة الثانية خلال قمة أنقرة.

ومن شأن رفع الإنفاق الدفاعي إلى مستوى ٥ بالمئة أن يولّد، خلال بضع سنوات، كتلة مالية ضخمة. كما أن إشراك شركاء الناتو، مثل اليابان، يوسّع حجم هذه الكتلة بصورة أكبر، بما يخلق سوقا تستقطب اهتماما واسعا. وتسعى الولايات المتحدة إلى توزيع هذه الموارد بطريقة تضمن استدامة إطار «الناتو ٣/٠».

ويترافق ذلك مع جهود لبناء سلسلة جديدة لإمدادات الصناعات العسكرية. ويقوم هذا النهج على الاحتفاظ بالسيطرة على المكونات الأساسية، مع توزيع إنتاج المكونات الفرعية بين الحلفاء، وربطهم ببعضهم البعض، ثم ربطهم في نهاية المطاف بواشنطن.

وتشكّل صفقات الأسلحة البالغة قيمتها ٥٠ مليار دولار، والمذكورة في الإعلان، خطوة أولى في هذا الاتجاه. كما يندرج الاتفاق المبرم بين الناتو وكوريا الجنوبية بقيمة ١٠ مليارات دولار، والذي يمنح سيول إمكانية الوصول إلى سوق المشتريات الدفاعية المشتركة للحلف، ضمن هذا النموذج.

اقتصاد عسكري – صناعي جديد

بالنسبة لحكومة الرئيس رجب طيب إردوغان، أصبح تأمين حصة من الإنفاق الدفاعي المتنامي أولوية. وترى أنقرة في ذلك فرصة لقطاعها الدفاعي، ولا سيما عبر شركة ASELSAN الحكومية وشركة BAYKAR الخاصة.

وقد أُدرج منتدى الصناعات الدفاعية، الذي كان يُعقد لسنوات طويلة كفعالية جانبية على هامش قمم الناتو، ضمن البرنامج الرسمي لقمة أنقرة للمرة الأولى، في انعكاس لهذا التحول.

وهكذا، التقت مصالح الدول الساعية إلى الحصول على حصة من هذا السوق المتوسع مع مساعي واشنطن إلى توزيع تلك الحصص بما يتوافق مع استراتيجيتها.كما أن فكرة إنشاء بنك دفاع تابع للناتو أصبحت مطروحة على جدول الأعمال. وقد وضعت تسع دول أسس هذا المشروع خلال قمة أنقرة. وإذا جرى تنفيذه، فإنه سيربط نموذج الصناعات العسكرية بصورة أوثق برأس المال المالي.

تركيا ٣,٠: دولة الناتو المحورية على خط المواجهة الأول

بالنسبة لتركيا، يشير «الناتو ٣/٠» أيضا إلى دخول مرحلة جديدة.

ويغطي «الناتو ١/٠» الفترة الممتدة من تأسيس الحلف حتى انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١. وخلال تلك الحقبة، جرى دمج تركيا في الاستراتيجية الامريكية، بما أدى إلى إضعاف تركيزها التأسيسي على الاستقلال ومناهضة الإمبريالية، وتقويض بعض جوانب طابعها العلماني عبر مشروع الحزام الأخضر، واستيعاب مواردها البشرية ضمن البرامج المناهضة للشيوعية.

أما «الناتو ٢/٠»، فيمتد من عام ١٩٩١ حتى عام ٢٠٢٦. وخلال هذه المرحلة، توسع الحلف باتجاه روسيا، وفكك يوغوسلافيا، وتدخل في أنحاء غرب آسيا. كما أُعيد تشكيل دور تركيا ضمن الاستراتيجية الامريكية، لكن هذه المرة من خلال مفهوم «الإسلام المعتدل».

أما «الناتو ٣/٠»، فيُعرَّف بأنه مرحلة تتولى فيها أوروبا مسؤولية الأمن في مواجهة روسيا، ويُسعى فيها إلى إقامة نظام إقليمي في غرب آسيا تحت الهيمنة الإسرائيلية، بالتوازي مع التحول الاستراتيجي نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وفي هذا الإطار، يجري وضع تركيا في موقع المنفذ الأمني لأوروبا، مع تشجيعها على تطبيع العلاقات مع تل أبيب لضمان مكان لها في النظام الإقليمي الجديد، وإشراكها في الجهود الرامية إلى مواجهة إيران.

وبذلك، توضع تركيا عمليا في قلب خط المواجهة الأول لحلف الناتو. فالقيادة البحرية الجاري إنشاؤها في مضيق البوسفور موجهة نحو روسيا، بينما يتجه مقر فيلق الناتو الجديد في أضنة نحو غرب آسيا وإيران.

هـدف واشـنـطـن الـمـتـمـثـل فـي إنـشـاء «ناتو آسيوي»

يمثل الأمين العام لحلف الناتو، مارك روته، عمليا القيادة الامريكية داخل الحلف. وتعكس تصريحاته الموقف الامريكي أكثر مما تعكس الموقف الأوروبي.

وقد أشارت تصريحاته قبل القمة وخلال انعقادها إلى هدف بعيد المدى. إذ اعتبر روته أن روسيا تعمل بصورة وثيقة مع كوريا الشمالية والصين وإيران، مضيفا أن الناتو «لا يمكنه أن يكون ساذجا»، وأن عليه الحفاظ على وحدته.

وفي جوهره، يعكس «الناتو ٣/٠» محاولة لاستخدام الحلف أولا ضد شركاء بكين، أي روسيا وإيران، ثم، مع مرور الوقت، ضد الصين نفسها. ومن هذا المنطلق تأتي الجهود الرامية إلى إعادة توجيه الناتو نحو آسيا.

وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، وُجِّهت الدعوة إلى قادة دول IP٤ للمشاركة في قمم الناتو. وفي أنقرة، ركزت

> **وتوسيع النفوذ نحو آسيا، لاحتواء روسيا وإيران والصين.**

المناقشات مع هذه الدول على توسيع التعاون في مجالات الصناعات الدفاعية والتقنيات المتقدمة.

وتدفع واشنطن هؤلاء الشركاء نحو اصطفاف عسكري أوثق، يصل أحيانا إلى ما يشبه تحالفا فرعيا يمكن وصفه بـ«الناتو الآسيوي». كما تندرج المقترحات الخاصة بفتح مكتب ارتباط للناتو في طوكيو، رغم ما واجهته من اعتراضات، ولا سيما من فرنسا، ضمن هذا التوجه.

ومع ذلك، واصلت واشنطن الدفع باتجاه دور أوسع للناتو في آسيا. وكما قال روته: «إن أمن منطقة اليورو-أطلسي ومنطقة الهندي-الهادئ مترابطان بشكل وثيق»، في تأكيد على الجهود الرامية إلى توسيع نطاق اهتمام الحلف إلى ما يتجاوز حدوده الجغرافية الأصلية.

التوقعات من «الناتو ٣,٠»

في أعقاب قمة أنقرة، يُتوقع أن يخدم «الناتو ٣/٠» أولويات مختلفة لكل طرف:

-بالنسبة إلى الولايات المتحدة: مواءمة حلف الناتو مع استراتيجيتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

-بالنسبة إلى أوروبـا: الحفاظ على انخراط الولايات المتحدة في الأمن الأوروبي حتى مع تراجع مستوى الدعم المباشر.

-بالنسبة إلى تركيا: توسيع نموذج النمو القائم على الصناعات العسكرية.

-أما بالنسبة إلى دول الجنوب العالمي، فيُنظَر إلى حلف الناتو على نطاق واسع بوصفه تحالفا عسكريا عفا عليه الزمن، وأن دوره التاريخي قد استنفد أغراضه.

بين مسدس ستارمر... والسلاح المنفلت في العراق

*محمد شيخ عثمان

ليست كل الهدايا بريئة، وليست كل الأسلحة أدوات للقتل. فبعضها يتحول، من حيث لا يدري أصحابها، إلى مرآة تعكس طبيعة الدول، وإلى امتحان يكشف ما إذا كانت السلطة تُدار بالقانون أم بالقوة.

في قمة حلف شمال الأطلسي الأخيرة، أهدى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قادة الدول مسدسات صُنعت خصيصا لهم، ونُقشت عليها أسماؤهم. بدت الهدية للوهلة الأولى تعبيرا بروتوكوليا عن التقدير، لكنها سرعان ما تحولت إلى قصة سياسية أكبر من قطعة سلاح مزخرفة.

ففي بريطانيا، لم يكن رئيس الوزراء كير ستارمر حرا في أن يحمل المسدس إلى طائرته ويعود به إلى لندن. لم يشفع له منصبه، ولم تمنحه رئاسته للحكومة امتيازا استثنائيا. القانون البريطاني كان صاحب الكلمة الأخيرة. فالمسدسات تخضع لقيود صارمة تكاد تجعل حيازتها المدنية مستحيلة، ولذلك بقيت الهدية في تركيا إلى أن تُعطَّل بصورة نهائية، ثم تُستكمل الإجراءات القانونية الخاصة بنقلها.

قد يبدو المشهد بسيطا، لكنه في الحقيقة يختصر فلسفة الدولة الحديثة.

فالدولة لا تُعرَّف بعدد مؤسساتها، ولا بضخامة جيوشها، ولا بثراء اقتصاداتها، وإنما بقدرتها على إخضاع الجميع لسلطان القانون حين يُجبر القانون رئيس الحكومة على ترك هدية تلقاها من رئيس دولة أخرى، فإن الرسالة لا تتعلق بالسلاح، بل بمن يحكم الدولة حقا. هناك، لا يحكم الأشخاص القانون، بل يحكم القانون الأشخاص.

هنا يبدأ السؤال العراقي، فالدستور لم يترك مساحة للتأويل عندما جعل احتكار السلاح من اختصاص الدولة. لكن النصوص، مهما بلغت دقتها، لا تصنع واقعا إذا بقيت حبرا على ورق. فالعراق، بعد أكثر من عقدين على التغيير، لا يزال يعيش مفارقة قاسية؛ دولة ينص دستورها على احتكار القوة، بينما تتوزع القوة عمليا بين جهات متعددة، بعضها سياسي، وبعضها عشائري، وبعضها مسلح، وبعضها لا يعترف أصلا بسلطة الدولة إلا بقدر ما تخدم مصالحه.

أما إقليم كردستان، الذي حقق تجربة مؤسساتية أكثر استقرارا من كثير من مناطق العراق، فما زال هو الآخر يواجه التحدي ذاته. فقيام المؤسسات لا يكتمل ما لم يصبح السلاح، بكل أشكاله، جزءا من المنظومة القانونية للدولة وحدها، لا امتدادا لمراكز نفوذ متوازية.

إن أخطر ما يفعله السلاح المنفلت أنه يعيد تعريف السلطة. فبدلا من أن تكون الدولة هي مصدر القوة، تصبح القوة هي مصدر الدولة. وعندها يتراجع القانون إلى مرتبة النص، بينما ترتفع فوهة البندقية إلى مرتبة القرار.

ولعل الأخطر من انتشار السلاح هو الثقافة التي تمنحه شرعية اجتماعية، فعندما يتحول المسدس إلى هدية، والبندقية إلى رمز للمكانة، والسلاح إلى وسيلة للتفاخر، فإن المجتمع يعتاد رؤية القوة بوصفها قيمة، لا استثناء تنظمه الدولة وهنا تبدأ الهزيمة الحقيقية للدولة، لأنها تفقد احتكارها للهيبة قبل أن تفقد احتكارها للقوة.

إن الطريق إلى الدولة لا يبدأ من مخازن الأسلحة، بل من الوعي بأن القوة لا تمنح الشرعية، وإنما الشرعية هي التي تمنح القوة معناها وحدودها، وحين يصبح القانون هو السلاح الوحيد الذي لا ينافسه سلاح آخر، عندها فقط يمكن القول إن الدولة قد انتصرت.

أما ذلك المسدس الذي لم يغادر تركيا، فقد كان، على الأرجح، أكثر بلاغة من آلاف الخطب السياسية؛ لأنه أثبت أن أعظم سلاح في الدولة الحديثة ليس المسدس... بل القانون.